جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المصارف والتأمين

الاتجاهات الحديثة في إدارة مخاطر سعر الفائدة
(دراسة تطبيقية على المصارف السورية)

Recent Trends In The Management Of Interest Rate Risk
(An Applied Study On Syrian Banks)

قُدِّمت هذه الرِّسالة استكمالاً لمتطلَّبات الحصول على درجة الماجستير في المصارف والتأمين

إعداد الطالبة : ريم محمد عبود

إشراف الدكتور : أحمد العلي

1434هـ- 2013 م

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

إهداء

إلى مهد الحضارات والديانات أرض المحبة بلد المقاومة والعطاء

بلدي الغالي سورية

إلى من تقدس التراب بدمائهم وبذلوا أرواحهم من أجل أن نعيش

إلى شهداء الوطن الأبرار

إلى من تخجل كلمات شكرنا من عطائهم ... لمن هم وطن ، شرف إخلاص

إلى حماة الديار

إلى من تبعث كلماته في نفسي روح المثابرة، والاجتهاد والحماس

إلى من علمني الجد والصبر لأحقق أهدافي

إلى والدي الغالي

إلى من تبث دعواتها الأمل والنور في طريقي، إلى سلسبيل عذب ملؤه الحب والحنان

إلى والدتي الغالية

إلى من تدعم مساندتهم في نفسي روح المحبة والعطاء، ويسر القلب لرؤيتهم وتكتمل الفرحة بسعادتهم

إخوتي الأعزاء

إلى كل من كان لقائي بهم دون ميعاد .....فسعدت بلقائهم

إلى رفاق الدرب الطويل .. واللحظات الحلوة والذكريات الجميلة رفاق طريق العلم

أصدقائي الأعزاء

إلى ملاذ العلم ومنهل المعرفة إلى جامعتي جامعة دمشق

أهدي هذا العمل

بطاقة شكر

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أساتذتي أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد جامعة دمشق، الذين حملوا الأمانة فأدوها بصدق

فكانوا خير مرشد ومعلم

وأخص بالذكر الدكتور أحمد العلي

الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة

وزودني بملاحظاته ، وتوجيهاته القيِّمة

ولما قدَّمه من معلومات ساهمت في إتمامها

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة الحُكم المحترمين، لما بذلوه من جهد ووقت في قراءة هذه الرسالة ،ولما قدموه من نصائح وتوجيهات وملاحظات علمية قيمة أسهمت في إثراء هذه الرسالة، ورفعت من قيمتها العلمية

والشُّكر الموصول إلى جامعة دمشق لما قدمته وتقدمه لطلابها

والله وليُّ التوفيق

الباحثة

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الفصل الأول : الإطار العام للبحث	1
أولاً: المقدمة	1
ثانياً : مشكلة البحث	2
ثالثاً : أهمية البحث	2
رابعاً: أهداف البحث	3
خامساً : فرضيات البحث	4
سادساً : مجتمع وعينة البحث	4
سابعاًً : اسلوب ومنهج البحث	5
ثامناً : الدراسات السابقة	5
الفصل الثاني : المخاطر المصرفية والاتجاهات الحديثة في إدارتها وقياسها.	11
تمهيد	12
المبحث الأول : مفهوم المخاطرة المصرفية وأنواعها	13
أولاً : مفهوم المخاطرة	13
ثانياً : أنواع المخاطر المصرفية	14
ثالثاً : العوامل المؤثرة في المخاطر	29
المبحث الثاني : إدارة المخاطر المصرفية	31
أولاً : مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها الأساسية في القطاع المصرفي:	32
ثانياً : التغيرات في بيئة الصناعة المصرفية وقواها المؤثرة :	33
ثالثاً : أهمية إدارة المخاطر	35

رابعاً : قواعد إدارة المخاطر المصرفية	35
خامساً : أهداف إدارة المخاطر	39
سادساً: منهج عملية إدارة المخاطر	40
المبحث الثالث: توجهات اتفاقية بازل فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة عليها	43
أولاً : تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية	43
ثانياً :الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1	43
ثالثاً :عيوب اتفاقية بازل 1	46
رابعاً: ظهور اتفاقية بازل 2	46
خامساً : نسبة كفاية رأس المال الجديدة حسب بازل 2:	47
سادساً :قياس المخاطر المصرفية وفقا لاتفاقية بازل2	50
سابعاً : بازل 3	58
الفصل الثالث : مخاطر سعر الفائدة وأساليب قياسها وإدارتها	63
مقدمة	64
المبحث الأول :مدخل إلى مخاطر سعر الفائدة	65
أولاً :مخاطر سعر الفائدة	65
ثانياً: مصادر وآثار مخاطر سعر الفائدة	67
ثالثا– آثار مخاطر سعر الفائدة (أثر تقلبات سعر الفائدة في المنشأة المالية)	75

المبحث الثاني :أساليب قياس مخاطر سعر الفائدة	81
أولاً : جداول إعادة التسعير	81
ثانياً– طريقة الأمد (تحليل الحساسية الزمنية) (Duration)	90
ثالثا : أساليب المحاكاة	97
المبحث الثالث إدارة مخاطر سعر الفائدة وإستراتيجية إدارة الموجودات والمطلوبات	110
أولاً : إدارة مخاطر سعر الفائدة داخل الميزانية العمومية (إدارة الموجودات والمطلوبات	110
ثانياً : التحوط من مخاطر سعر الفائدة باستخدام المشتقات المالية	119
ثالثاً : إدارة مخاطر سعر الفائدة باستخدام التوريق	124
الفصل الرابع :الحالة العملية	126
المبحث الأول : قياس مخاطر سعر الفائدة باستخدام أسلوب الفجوة التراكمية وأثرها على صافي الفوائد	128
أولاً : مقدمة	128
ثانيا :حساب التغير في صافي الفوائد للبنوك عينة الدراسة	129
ثالثاً : القرارات المصرفية المتخذة في إدارة الفجوة وإزالتها	135
المبحث الثاني : قياس مخاطر سعر الفائدة باستخدام أسلوب فجوة الأمد وحساب التغير في قيمة حقوق الملكية	137
أولاً : حساب أمد محفظتي الموجودات والمطلوبات في مصرف سورية والمهجر لعام 2007	137
ثانيا : حساب فجوة الأمد في مصرف سورية والمهجر لعام 2007	140

ثالثا :حساب التغير في قيمة حقوق الملكية في المصرف نتيجة التغير في سعر الفائدة في مصرف سورية والمهجر	141
رابعاً : حساب أمد محفظتي الموجودات والمطلوبات في المصرف العربي لعام 2007	142
خامساً : حساب فجوة الأمد في المصرف العربي لعام 2007	145
سادساً :حساب التغير في قيمة حقوق الملكية في المصرف نتيجة التغير في سعر الفائدة في مصرف سورية والمهجر	145
المبحث الثالث :اختبار الفرضيّات	148
أولاً : الفرضية الثالثة	148
ثانياً : الفرضية الرابعة	152
ثالثاً : الفرضية الخامسة	156
رابعاً : الفرضية السادسة	160
النتائج والتوصيات	165
أولاً : نتائج تحليل البيانات	165
ثانياً :نتائج اختبار الفرضيات	165
ثالثاً : التوصيات	167
قائمة المراجع	168
الملاحق	ا

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1)	تكوين المخصصات وطبيعتها النسبية استنادا إلى أنواع القروض	18
(2)	نسب التخصيصات وفق نوعية القروض	18
(3)	المكونات الأساسية لرأس المال الرقابي وحدوده	49
(4)	ملخص بأوزان مخاطر الأصول	51
(5)	نسبة بيتا اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل وفق الأنشطة	57
(6)	إدارة الفجوة الحساسة لسعر الفائدة	86
(7)	تأثير فجوة الأجل على العلاقة بين التغير في صافي الثروة والتغير في أسعار الفائدة	95
(8)	الميزانية العمومية المنسقة ،عرض المراحل الثلاث لإدارة الموجودات والمطلوبات	112
(9)	أسعار الفائدة السوقية الدائنة على ودائع العملاء بالليرة السورية بالمتوسط المرجح	128
(10)	حساب التغير في صافي الفوائد لدى البنك العربي	129
(11)	حساب التغير في صافي الفوائد لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل	130
(12)	حساب التغير في صافي الفوائد لدى مصرف سورية والمهجر	131
(13)	حساب التغير في صافي الفوائد لدى مصرف بيمو	132
(14)	حساب التغير في صافي الفوائد لدى مصرف عودة	133
(15)	حساب التغير في صافي الفوائد لدى مصرف بيبلوس	134
(16)	حساب أمد محفظتي الموجودات والمطلوبات في مصرف	136

	سورية والمهجر	
(17)	أمد الودائع لدى المصارف (سنة)	137
(18)	حساب أمد الودائع لدى المصارف أكثر من سنة	137
(19)	أمد القروض والتسليفات للزبائن لمدة سنة	137
(20)	أمد القروض والتسليفات للزبائن لمدة (3 سنة)	138
(21)	أمد القروض والتسليفات للزبائن لمدة (5 سنة)	138
(22)	أمد ودائع الزبائن لمدة (1 سنة)	138
(23)	أمد ودائع الزبائن لمدة (3 سنة)	139
(24)	حساب أمد محفظتي الموجودات والمطلوبات في المصرف العربي لعام2007	141
(25)	أمد الودائع لدى مصرف سورية المركزي (ثلاثة أشهر)	142
(26)	حساب أمد الودائع لدى المصارف (سنة)	142
(27)	أمد الودائع لدى المصارف(3 سنوات)	142
(28)	أمد القروض والتسليفات للزبائن لمدة سنة	143
(29)	أمد القروض والتسليفات للزبائن لمدة (3 سنة)	143
(30)	أمد ودائع واقتراض من المصارف(ثلاثة أشهر)	143
(31)	أمد ودائع الزبائن لمدة (1 سنة)	144
(32)	مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الفرضية الثالثة	151
(33)	نتائج تحليل ANOVA للانحدار لمتغيرات الفرضية الثالثة	151
(34)	ملخّص النموذج Model Summary للفرضية الثالثة	151
(35)	يوضح معاملات نموذج الانحدار Coefficientsk للفرضية الثالثة	152

(36)	مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الفرضية الرابعة	153
(37)	نتائج تحليل ANOVA للانحدار لمتغيرات الفرضية الرابعة	154
(38)	ملخّص النموذج Model Summary للفرضية الرابعة	155
(39)	يوضح معاملات نموذج الانحدار Coefficients للفرضية الرابعة	155
(40)	مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الفرضية الخامسة	157
(41)	نتائج تحليل ANOVA للانحدار لمتغيرات الفرضية الخامسة	158
(42)	ملخّص النموذج Model Summary للفرضية الخامسة	159
(43)	يوضح معاملات نموذج الانحدار Coefficients للفرضية الخامسة	160
(44)	مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الفرضية السادسة	161
(45)	نتائج تحليل ANOVA للانحدار لمتغيرات الفرضية السادسة	162
(46)	ملخّص النموذج Model Summary للفرضية السادسة	162
(47)	يوضح معاملات نموذج الانحدار Coefficients للفرضية السادسة	163

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
(1)	منحنى العائد	69
(2)	إدارة الموجودات والمطلوبات في المصارف	76
(3)	أثر زيادة أسعار الفائدة على هامش صافي الفوائد لدى المصرف	78

(4)	أثر انخفاض أسعار الفائدة على هامش صافي الفوائد لدى المصرف	78
(5)	تحليل أداء المصرف من منظور إدارة الموجودات والمطلوبات	118
(6)	التوزيع الاحتمالي في حال استخدام العقود المستقبلية	121
(7)	الشكل العام للعلاقة بين فجوة إعادة التسعير وهامش صافي الفوائد	150
(8)	الشكل العام للعلاقة بين فجوة إعادة التسعير معدل العائد على الموجودات	154
(9)	الشكل العام للعلاقة بين فجوة إعادة التسعير معدل العائد على حقوق الملكية	158
(10)	الشكل العام للعلاقة بين فجوة إعادة التسعير ومعدل الرفع المالي	162

فهرس الملاحق

رقم الملحق	العنوان	رقم الصفحة
(1/أ)	نسب الربحية والفجوة التراكمية (البنك العربي)	I
(1/ب)	نسب الربحية والفجوة التراكمية (البنك الدولي للتجارة والتمويل)	II
(1/ج)	نسب الربحية والفجوة التراكمية (بنك سورية والمهجر)	III
(1/د)	نسب الربحية والفجوة التراكمية (بنك بيمو)	IV
(1/ه)	نسب الربحية والفجوة التراكمية(بنك عودة)	V
(1/و)	نسب الربحية والفجوة التراكمية (بنك بيبلوس)	IV

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعريف بأنواع المخاطر المصرفية، وأساليب إدارتها بهدف الحد من آثارها، والدراسة التفصيلية لمخاطر سعر الفائدة، و آثارها على ربحية المصرف من خلال دراسة أثر هذه المخاطر على العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وصافي الفوائد، وأثر تذبذب أسعار الفائدة على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية للمصرف، وقياس العلاقة بينهما .إضافة لدراسة طرق وأساليب إدارة مخاطر سعر الفائدة وقياسها، التي تمكن المصرف من إدارة أصوله وخصومه الحساسة لتغيرات سعر الفائدة، بشكل أفضل مما ينعكس بشكل ايجابي على ربحية المصرف وأدائه . وفي الجانب العملي تم تحليل واقع إدارة مخاطر سعر الفائدة في المصارف السورية الخاصة، كدراسة تطبيقية للطرق والأساليب المستخدمة في قياس مخاطر سعر الفائدة، واقتراح أساليب أخرى للقياس، مثل أسلوب فجوة الأمد وتم اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على برنامج (spss)

وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج :

- تستخدم المصارف طريقة فجوة الاستحقاق كطريقة أساسية لقياس مخاطر سعر الفائدة
- لاتبين طريقة فجوة الاستحقاق أثر المخاطر على رأس المال (حقوق الملكية للمصرف)
- تفاوت حجم ونوع الفجوة التراكمية في البنوك عينة الدراسة خلال فترة الدراسة، وتأثر صافي الفوائد الفعلية بقيمة ونوع الفجوة التراكمية، وباتجاه تغير سعر الفائدة الذي كان يتجه للانخفاض طيلة مدة الدراسة.
- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متغير نسبة هامش صافي الفوائد وفجوة إعادة التسعير
- لاتوجد علاقة ارتباط بين متغير فجوة إعادة التسعير ومتغير العائد على الموجودات
- لاتوجد علاقة ارتباط بين متغير الفجوة، ومتغير العائد على حقوق الملكيّة.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر نسبة الرفع المالي وفجوة إعادة التسعير
- نتيجة لتحليل ميزانية مصرف سورية والمهجر والمصرف العربي لعام 2007، وعند حساب فجوة الأمد تبين أن التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر على حقوق الملكية في المصرف.

ومن أهم التوصيات هذه الدراسة :

- إلزام المصارف بدراسة الأصول والخصوم ذات معدل الفائدة الثابت، وتحديد معدلات الفائدة المطبقة عليها من أجل قياس مخاطر سعر الفائدة باستخدام نموذج الأمد.

- الزام المصارف بتطبيق طريقة الأمد لقياس مخاطر سعر الفائدة على المدى الطويل.
- أهمية وجود مؤشر مرجعي لأسعار الفائدة في السوق المصرفية.
- الزام المصارف بتقديم تقرير نصف سنوي، أو ربع سنوي يتضمن درجة مخاطرة أسعار الفائدة.
- المتابعة المستمرة للأخطار التي تتعرض لها المصارف، وخاصة أسعار الفائدة وإخضاع إطار إدارة المخاطر للمراجعة والتطوير المستمر، ومتابعة الدراسات المهتمة بتقييم أداء الأساليب المحاسبية لتقييم المخاطر.
- التركيز على الدور الفاعل لعملية التحليل المالي للكشف عن نقاط الضعف في الأداء المصرفي.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

أولاً : المقدّمة

تشكل البنوك والمؤسسات المالية دعامة أساسية ومهمة في بناء الاقتصاد والأعمال في أي دولة، إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطوير الاقتصادي، وذلك باعتباره الأداة التي من خلالها تطبِّق الدولة نظامها النقدي، وسياستها المالية. ويعطي القطاع المصرفي مؤشرا رئيسياً على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة، من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة و متنوعة تساعد كثيراً في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية، حيث يمثل المركز الرئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد، والشركات والمؤسسات، وتوجيهها نحو منح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وآجالها، كما أنه يساهم في تمويل الاستثمارات في مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية سواء كانت مملوكة للدولة أم للقطاع الخاص[1].

وتتعرض البنوك التجارية في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية، إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض، واستثمار، وغيرها ومن المخاطر التي تواجه المصارف (مخاطر الائتمان – مخاطر السيولة– مخاطر رأس المال – مخاطر سعر الفائدة– مخاطر التضخم– ومخاطر السوق وغيرها من المخاطر الأخرى، .ومع تزايد الاهتمام العالمي بموضوع إدارة المخاطر المصرفية، التي أصبحت تلعب دوراً أساسياً واستراتيجياً في دعم أداء المصارف وجعل مساهمتها في السوق أكثر فاعلية.[2]

واجهت المصارف الارتفاعات الحادة بأسعار الفائدة، والمنافسة المحتدمة للحصول على الأموال وذلك من خلال تكريس المزيد من الاهتمام للبحث عن مصادر جديدة للتمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات بشكل متناسق، ومتوافق، مما ساعد على تعظيم الفارق بين إيرادات المصرف من الموجودات المربحة وبين تكلفة مطلوباته، بالإضافة إلى السيطرة على مدى تعرضه لمخاطرة تقلبات سعر الفائدة، التي لا يمكن للمصرف السيطرة على مستوياتها واتجاهاتها السائدة في السوق، حيث يؤدي التغيُّر في أسعار الفائدة إلى التأثير على ربحية المصرف، من خلال زيادة تكلفة مصادر تمويله وانخفاض العوائد من موجوداته المربحة [3].

---

[1] النجار، فايق، إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة فيها، مجلة البنوك في فلسطين، العدد(27)، 2005 م.

[2] المخلفاني، عبد العزيز محمد أحمد، ، تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطر والعائد وفق المعايير الدولية، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية، جامعة بغداد، 2004. ص2

[3] الشماع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، إدارة الأصول والمطلوبات، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية. 2006، ص115

و تبرز أيضاً أهمية إدارة مخاطر سعر الفائدة التي تؤثر بشكل مباشر على أداء المصارف وربحيتها، وضرورة البحث عن وسائل لوقاية محافظ موجوداتها و مطلوباتها وبالتالي ربحيتها من آثار مخاطر تقلبات سعر الفائدة، ووضع الاستراتيجيات التي من شأنها الحد أو تجنب هذه المخاطر دون التأثير على دخل المصرف.

ثانياً: مشكلة البحث:

من أهم أهداف الإدارة المصرفية المحافظة على معدل العائد على الموجودات بعد الفوائد، وحماية هذا المعدل من التأثير السلبي لتقلب سعر الفائدة، وبالتالي المحافظة على هامش صافي الفائدة والذي يقاس بالمعادلة التالية[1]:

$$\text{هامش صافي الفائدة} = \frac{\text{إيرادات الفائدة–أعباء الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

خاصة أن المصارف لا تستطيع التحكم بأسعار الفائدة السائدة في السوق وإنما تستجيب لها مما يعرض المصرف لاحتمال فقدان الدخل أو جزء منه، أو التعرض لخسارة عندما تكون الفوائد المحصلة على الاستثمارات في جانب الأصول أقل من الفوائد المدفوعة على مصادر الأموال في جانب الخصوم، بسبب اختلاف حساسية الخصوم لسعر الفائدة عن حساسية الأصول لها و وجود فجوة أموال بإشارة غير مناسبة للتغير المتوقع في سعر الفائدة، حيث يؤثر التعرض لتقلبات أسعار الفائدة على القيمة السُّوقية لموجودات المصرف و مطلوباته وبالتالي تغيُّر القيمة السُّوقية لحقوق الملكية.ومما سبق نحاول من خلال البحث الإجابة على الأسئلة التالية :

- ما هو أثر مخاطر سعر الفائدة السائدة في السوق على هامش صافي الفوائد وهو ما يسمى بالخطر الإيرادي لسعر الفائدة؟
- ما هو أثر مخاطر تغيُّر أسعار الفائدة على القيمة السُّوقية لحقوق الملكية في المصرف وهو ما يسمى بالخطر الرأسمالي لسعر الفائدة ؟
- ما هي طرق وأساليب إدارة وقياس مخاطر سعر الفائدة ؟
- ماهو أسلوب القياس المتبع في المصارف السورية الخاصة ودراسة أسلوب إدارة الموجودات والمطلوبات في إدارة مخاطر سعر الفائدة و التحوط منها؟

ثالثاً :أهمية البحث

إن أي مصرف لا يمكن أن يتجنب واحدة من أقصى وأخطر المخاطر التي يواجهها، ألا وهي مخاطر تقلبات سعر الفائدة. فعندما تتغير أسعار الفائدة في ميدان السوق فإن المصرف يجد أن

[1] الشماع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، إدارة الأصول والمطلوبات، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية. 2006. ص134

هذا التغيُّر يؤثر على أهم مصدر من مصادر إيراداته، ألا وهو دخل الفوائد من القروض والاستثمارات، ويؤثر أيضاً على أهم عنصر في تكاليفه ألا وهي الفوائد على الودائع. إضافة إلى أن التغيُّر في أسعار الفائدة يؤدي إلى تغير القيمة السُّوقية لموجودات المصرف و مطلوباته، وبالتالي تغيير حقوق الملكية، أي قيمة استثمار المالكين في المصرف، لذلك فإن التغيُّر في أسعار الفائدة يؤثِّر على كل بنود الميزانية العمومية، وبنود قائمة الدخل في المصرف.

ومن هنا تأتي أهمية البحث من خلال دراسة وقياس مخاطر التغيُّر في أسعار الفائدة على المصارف العاملة في سورية، والتعرُّف على الأساليب والطرق لإدارة مخاطرها و قياسها، وتحليل أثرها على ربحية المصرف وعلى قيمته الاقتصادية. إضافة إلى أهمية هذه الدراسة على الصعيد الميداني التحليلي في المصارف السورية وبناء على ذلك تكمن أهمية البحث في النقاط التالية :

- التعرُّف على أساليب وطرق إدارة وقياس مخاطر سعر الفائدة.
- التعرُّف على مدى تطبيق أساليب إدارة مخاطر سعر الفائدة. في المصارف السورية الخاصة عينة الدراسة
- دراسة أثر مخاطر سعر الفائدة على كل من نسب الربحية، ونسبة الرفع المالي، وهامش صافي الفوائد.
- دراسة أثر مخاطر سعر الفائدة على قيمة حقوق الملكية في المصرف
- اقتراح إستراتيجية مثلى لإدارة مخاطر سعر الفائدة في المصارف السورية تلائم حجم المخاطر التي تتعرض لها.

رابعاً : أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة في مشكلة البحث من خلال :

- التعريف بأنواع المخاطر المصرفية وأساليب إدارتها بهدف الحد من آثارها
- دراسة تفصيلية عن آثار مخاطر سعر الفائدة (تحركات سعر الفائدة) على ربحية المصرف من خلال دراسة أثره على العائد على الموجودات وعلى العائد على حقوق الملكية وأثرها على صافي الفوائد.وعلى القيمة الاقتصادية للمصرف (القيمة السُّوقية لحقوق الملكية) وقياس العلاقة فيما بينها.
- دراسة طرق وأساليب إدارة مخاطر سعر الفائدة وقياسها، التي تمكن المصرف من إدارة أصوله وخصومه الحساسة لتغيرات سعر الفائدة بشكل أفضل مما ينعكس إيجاباً على ربحية المصرف وأدائه.
- تحليل واقع إدارة مخاطر سعر الفائدة في المصارف السورية وتحديد العوامل المؤثرة على هامش صافي الفوائد لدى المصارف السورية.

خامساً : فرضيات البحث:

تم صياغة فرضيات البحث وفق الصورة العدمية على النحو التالي :

الفرضية الأولى:

H_0 :لا تؤثر مخاطر تقلبات سعر الفائدة على دخل صافي الفوائد في المصرف.

H_1 : تؤثر مخاطر تقلبات سعر الفائدة على دخل صافي الفوائد في المصرف.

الفرضية الثانية :

H_0 : لا تؤثر مخاطر تقلبات سعر الفائدة على قيمة حقوق الملكية في المصرف.

H_1 : تؤثر مخاطر تقلبات سعر الفائدة على قيمة حقوق الملكية في المصرف.

الفرضية الثالثة :

H_0 : لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر نسبة هامش صافي الفوائد وفجوة إعادة التسعير

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر نسبة هامش صافي الفوائد وفجوة إعادة التسعير

الفرضية الرابعة :

H_0 : لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر العائد على الموجودات وفجوة إعادة التسعير

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر العائد على الموجودات وفجوة إعادة التسعير

الفرضية الخامسة:

H_0: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر العائد على حقوق الملكية وفجوة إعادة التسعير

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر العائد على حقوق الملكية وفجوة إعادة التسعير

الفرضية السادسة :

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين نسبة الرفع المالي وفجوة إعادة التسعير.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين نسبة الرفع المالي وفجوة إعادة التسعير.

سادساً : مجتمع وعينة البحث

إن مجتمع البحث في هذه الدراسة هو القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السورية، وأما عينة البحث فهي عينة من المصارف السورية الخاصة خلال فترة زمنية من عام2006 وحتى عام 2011.(البنك العربي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر، بنك عودة، بنك بيبلوس).

سابعاً : أسلوب و منهج البحث:

سوف يتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الاستدلالي، الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بأنواع المخاطر المصرفية ومنها مخاطر سعر الفائدة وطرق إدارتها وقياسها، و تحليلها و استخلاص النتائج باستخدام الطرق الإحصائية و الرياضية المناسبة لكل من موضوع الدراسة، وطبيعة البيانات التي سوف يتم الحصول عليها من التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة. واعتماد المنهج الاستدلالي لبيان واقع موضوع إدارة مخاطر سعر الفائدة في بيئة العمل المصرفي في الجمهورية العربية السورية وتحليله.حيث سيتم تناول ماهية المخاطر المصرفية وبشكل خاص مخاطر سعر الفائدة و مصادرها، وبهدف حل مشكلة الدراسة واختبار الفرضيات سوف يتم دراسة الواقع العملي للمصارف السورية، من خلال القيام بدراسة التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة (البنك العربي، البنك الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيمو السعودي والفرنسي، بنك سورية والمهجر، بنك عودة، بنك بيبلوس) خلال الفترة من عام 2006 وحتى 2011، وذلك من أجل القيام بدراسة تحليلية لهذه المصارف من حيث تعرضها لمخاطر سعر الفائدة وحساب قيمة الفجوة التراكمية، وأثر التغيرات في أسعار الفائدة على دخل الفائدة الصافي. كما تتضمن الدراسة حساب فجوة الأمد في ميزانية مصرف سورية والمهجر لعام ، 2007 وأثر التغيُّر في معدلات الفائدة على حقوق ملكية المصرف وتتضمن الدراسة العملية اختبار الفرضيات احصائياً بالاعتماد على برنامج (.spss) ودراسة أثر مخاطر أسعار الفائدة على هامش صافي الفوائد، والعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، ونسبة الرفع المالي.

ثامناً : الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى :

دراسة(أيمن الرشدان ،٢٠٠٢ بعنوان محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية")[1]

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الأردنية، وقد شملت عينة الدراسة كل من (البنك العربي، وبنك الأردن، والبنك الأردني الكويتي) وقد عملت الدراسة على تحديد أثر كل من (الرافعة المالية وتكلفة الودائع والسيولة وحجم المصارف ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال وقياسها)على ربحية هذه المصارف. و توصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سلبي على ربحية تلك المصارف، حيث إن زيادة الرافعة المالية يؤدي إلى انخفاض الربحية وكان أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ضعيفا جداً، بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة كما، كانت مخاطر رأس المال ذات

[1] الرشدان، أيمن.، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان. 2002.

أثر ضعيف جداً على ربحية البنك العربي وبنك الأردن، أما نسبة السيولة فلم يكن لها تأثير على ربحية كل من البنك العربي والبنك الأردني الكويتي في حين كانت ذات تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن، وقد كان لحجم المصرف تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن وقد كان لحجم المصرف تأثير على الربحية لتلك المصارف.

الدراسة الثانية :

دراسة شهاب الدين النعيمي (2002) بعنوان قياس المخاطرة الإستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة إستراتيجية دراسة تطبيقية على المصارف السودانية[1]. وقد هدفت الدراسة إلى مناقشة مفهوم المخاطرة الإستراتيجية، الذي يُعدُّ من المفاهيم المهمة التي تسهم في الوصول إلى استراتيجيات ناجحة في الوضع التنافسي للمصرف، وتحقيق أهدافه المستقبلية وذلك من حيث استخدام المؤشرات المالية، وبيان مدى تأثير تلك المخاطرة على الأداء المالي للمصارف السودانية، وتحديد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية التي تؤثر فيها. وتكونت عينة الدراسة من عشرة مصارف ثلاثة حكومية وسبعة مساهمة عامة محدودة في الفترة (1990–1997) وقد استخدمت الأساليب الإحصائية والنسب المالية لقياس متغيرات الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للمخاطرة الإستراتيجية على الأداء المالي للمصارف، كما أن الأداء المالي الاستراتيجي الجيد يتحقق من خلال تطوير المقدرات التنظيمية، وتنفيذ النشاطات بكفاءة والتعامل البناء مع البيئة الخارجية، والنظر إلى الأداء المالي من ناحية العائد والمخاطرة لوضع الرؤية السليمة لمسار عمل المصرف ومساعدة الإدارة على صنع القرارات الصحيحة في ممارسة الأنشطة المصرفية.

الدراسة الثالثة: دراسة عبد العزيز محمد المخلفاني (2004) بعنوان "تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد المصرفي وفق المعايير الدولية[2] **:** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في كل من مؤشرات المخاطر المصرفية والعائد المصرفي، وانعكاس ذلك في قيمة المصرف. وذلك عبر اختيار عينة من المصارف التجارية اليمنية بلغ عددها خمسة مصارف، واشتملت الدراسة المدة من عام 1998 إلى عام 2002. واستخدمت الدراسة تسعة مؤشرات لكفاية رأس المال المصرفي هي : رأس المال إلى الودائع، ورأس المال إلى إجمالي الموجودات، ورأس المال إلى القروض، ورأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، والموجودات العاملة إلى الاستثمارات، وإلى الالتزامات العرضية، وإلى

---

[1] النعيمي، شهاب الدين، "قياس المخاطرة الإستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة إستراتيجية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف السودانية، مجلة الدراسات للعلوم الإدارية - المجلد(29)، العدد الأول، 2002م.

[2] المخلفاني، عبد العزيز محمد أحمد، ، تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد وفق المعايير الدولية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف اليمنية، جامعة بغداد. 2004.

الموجودات المرجحة بالمخاطر، وقد تم استخدام (3) مؤشرات لقياس المخاطرة المصرفية وهي : المخاطر الائتمانية، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة، وتسعة مؤشرات لقياس العائد المصرفي وهي : هامش الفائدة الصافي، هامش صافي الدخل، معدل دوران الموجودات، معدل العائد على الموجودات، مضاعف الرافعة المالية، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الودائع، معدل العائد على الموارد المتاحة، معدل القوة الإيرادية للموارد المتاحة. و خلصت نتائج التحليل إلى أن كلا من مؤشرات المخاطر المصرفية والعائد المصرفي يتأثران بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وينعكس ذلك في قيمة المصرف. وكانت نتائج الدراسة من خلال تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة في المصارف اليمنية تجسيداً للنتائج التي توصلت إليها دراسات عربية وأجنبية لنفس المتغيرات المأخوذة بالدراسة.

الدراسة الرابعة: دراسة (صادق الشمري)، (2010)، بعنوان إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية وكانت دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية[1] :هدفت الدراسة إلى قياس دور إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة في أداء المصارف العراقية الخاصة، واختبار العلاقة بين المخاطر المصرفية والأداء المالي في تلك المصارف بهدف قياس دور إدارة المخاطر المصرفية على أداء المصارف، واختبار العلاقة بين المخاطر المصرفية والأداء المالي. وقد استخدمت الدراسة عدد من المؤشرات والنسب المالية، لقياس المخاطر المصرفية الأساسية في المصارف، وهي مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال. أجريت الدراسة على عينة من المصارف العراقية (مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف الائتمان العراقي والمصرف الأهلي العراقي)، و بالاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة الجوانب النظرية والمنهج الاستقرائي لبيان واقع الموضوع في الحياة العملية، وتحليل النسب المالية فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات تركز أبرزها في الجانب النظري على أن مقاييس المخاطرة المصرفية التي يتعرض لها أي مصرف ينبغي أن ترتبط بمقاييس الربحية والسيولة والأمان، وأن إدارة المخاطر المصرفية أصبحت إحدى المتغيرات المهمة في الموقف المالي للمصرف بسبب تصاعد المنافسة التي تعيشها المصارف في بيئة مصرفية خطرة، وإن العلاقة بين رأس المال المصرفي والمخاطر علاقة وثيقة، إذ يُعدُّ رأس المال الحامي الذي يحمي المصارف من الخسائر المحتملة. أما على الجانب العملي والدراسة التطبيقية فقد توصلت الدراسة إلى تفاوت تأثير أنواع المخاطر المصرفية في الأداء المالي إذ أن المخاطر الائتمانية في المصارف عينة البحث لها التأثير الأكبر من بقية أنواع المخاطر المصرفية، لأن الائتمان هي الوظيفة الأساسية التي تقوم فيها المصارف العراقية وضعف تحليل الجدارة

[1] الشمري، صادق راشد حسين، ، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، دراسة تطبيقية على المصارف العراقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، 2010.

الائتمانية للعملاء مما أدى إلى التعثر والخسارة الائتمانية و افتقار المصارف العراقية عينة البحث إلى ثقافة إدارة المخاطر تكاملية وعدم وجود وحدات إدارة المخاطر أو استراتيجيات لإدارة المخاطر في هذه المصارف.

الدراسة الخامسة :

بهية مصباح محمود صباح (2008) بعنوان العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين [1] تهدف الدراسة إلى تطوير نموذج قياسي يستند إلي التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك، من خلال الوقوف على مدى تأثير بعض العوامل على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه البنوك على تطوير أدائها المصرفي، من حيث إدارة مخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر الائتمان مستهدفة تحقيق معدلات مرتفعة للعائد على الموجودات، وبالتالي المحافظة على هامش الأمان المصرفي، ولتحقيق هذا الغرض تم اختيار خمسة نسب مالية لعينة من اثنا عشر مصرف مرخص لدى سلطة النقد الفلسطينية للفترة مابين (1997-2007) باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي المعروف باسم Panel Data. وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة، وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة، والمخاطر المتعلقة بعدم كفاية رأس المال، والمخاطر المتعلقة بالتقلبات في سعر الفائدة ، ومعدل العائد على الموجودات، من جهة أخرى بينما أظهرت وجود علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان المصرفي. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمتابعة سلوك العوامل المذكورة و إجراء التحليلات المالية بالنظر إلى دورها الفاعل في بيان الوضع المالي للمصارف، وبالتالي دوره في ترشيد القرارات وتطبيق نموذج الدراسة للوقوف على درجة الأمان المصرفي وضرورة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطبيق السياسات المناسبة لإدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها تحقيقا للأمان المصرفي.

الدراسة السادسة:

دراسة. أحمد العلي بعنوان (العوامل المؤثرة على هامش سعر الفائدة، دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية) [2]: هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على هامش سعر الفائدة في المصارف التجارية ضمن الصناعة المصرفية السورية، ولتحقيق ذلك قام الباحث بجمع البيانات اللازمة عن المصارف التجارية المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية وذلك

---

[1] صباح، بهية مصباح محمود، ، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

[2] العلي، أحمد، ، العوامل المؤثرة على هامش صافي الفوائد دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية، 2010،بحث منشور في مجلة اربد ،عمّان ، الأردن.

عن الفترة 2006–2010، وتحليلها إحصائياً. لقد اشتملت عينة الدراسة على (6) مصارف تجارية عاملة في سورية. تم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في هامش سعر الفائدة للمصارف التجارية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر المصاريف التشغيلية، مؤشر حقوق الملكية، مؤشر القروض، مؤشر حجم المصرف، ومؤشر الحصة السوقية، مؤشر النمو، مؤشر معدل التضخم، مؤشر سعر الصرف. أُختبر نموذج الدراسة ضمن السلسلة الزمنية والقطاعية لبيانات المصارف التجارية السورية من خلال النموذج الخطي للمتغيرات المستهدفة من قبل الدراسة. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين هامش سعر الفائدة والعوامل التالية: مؤشر المصاريف التشغيلية، مؤشر القروض.
- وجود علاقة طردية ضعيفة بين هامش سعر الفائدة ومؤشر النمو ومؤشر التضخم ومؤشر الحصة السوقية.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة بين هامش سعر الفائدة و مؤشر حقوق الملكية ومؤشر سعر الصرف.
- وجود علاقة عكسية ضعيفة بين هامش سعر الفائدة وعامل الحجم للمصرف.

الدراسة السابعة :

دراسة (Amiyatosh Purnanandam)، 2006، " interest rate derivatives at commercial banks empirical investigation"[1] هدفت الدراسة إلى فهم كيف يمكن للخصائص المختلفة للشركة والمتغيرات الاقتصادية أن تؤثر على درجة الأمان المصرفي وبالتالي على قرارات البنوك التجارية خلال الفترة (1997–2003) لنحو أكثر من 8000 بنك لأكثر من 25 مشاهدة ربع سنوية، وقد استخدمت الدراسة نموذج التحليل (Panel Data) لتحقيق هدف الدراسة، وقد أشارت الاختبارات التي أجرتها الدراسة (hausman test, f–test) إلى أن طريقة (fixed effect) تعتبر الطريقة المثلى لإجراء ذلك التحليل وقد خلصت الدراسة في نتائجها ومن خلال نموذج ال(fixed effect) إلى وجود علاقة معنوية و طردية بين احتمالية الإفلاس للبنك وبين قرارات الأمان المصرفي، أيضاً حيث تشير النتائج إلى أن الزيادة في سعر الفائدة بمقدار (10%) سيؤدي إلى انخفاض في فجوة الاستحقاقات بمقدار 0.25% مما يعني زيادة الأعباء المستحقة على البنوك، وبالتالي زيادة قرارات الأمان المصرفي، فيما تشير النتائج إلى عدم معنوية تذبذبات سعر الفائدة وهامش الائتمان على قرارات الأمان

2 Purnanandam, Amiyatos, 2006, interest rate derivatives at commercial banks empirical investigation", Ross School of Business, University of Michiga.

المصرفي وقد أوصت الدراسة في النهاية بضرورة زيادة الاعتماد على العقود المشتقة لما لها من أثر ايجابي في تقليل حده الصدمات الخارجية على سياسة البنوك المستقبلية مما يسأهم في تسهيل حركة النقد في فترات صدمات الاقتصاد الكلي.

الدراسة الثامنة :

دراسة Pinherio, Ferreiro، 2003، بعنوان (How do Bank Manage Interest Rate Risk) وتقوم على دراسة مدى نجاح فعاليات التحوط من مخاطر سعر الفائدة في البنوك من عام 1980 وحتى عام 2003، حيث تم استخدام عينة من 371 بنك ونوقش كيفية قيام المدراء بالتنبؤ بتقلبات سعر الفائدة وذلك من خلال إدارة فجوة الأمد وتم توسيع نموذج Flannery et al(1984) وكذلك تقديم عوامل أخرى لشرح عوائد سهم البنك إضافة للعوامل السابقة (وهي الأمد، التحدب، سعر الصرف، هامش الائتمان، ميل منحنى العائد للفرق بين الفترتين، عائد السوق)، وهدفت الدراسة إلى ايجاد نموذج جديد يصف عوائد المؤسسات المالية بشكل أفضل فحص ديناميكية إدارة مخاطر سعر الفائدة في المصرف، وتقييم مدى كفاءة الائتمان في البنك وسياسات التحوط خلال فترة التحليل، وتم الاستنتاج بأن المؤسسات ليست حيادية تجاه الأمد وأنه يتنوع بين الموجب والسالب، وتم الوصول إلى أن قدرة التنبؤ تعتبر ضعيفة لدى المدراء حيث لايقومون بالتنبؤ وفقاً لمقياس فجوة الأمد ومن هنا يبدو أن حملة الأسهم سوف يكونون بوضع أفضل في حال قيام المدراء بتقنية إدارة مخاطر سعر الفائدة وبشكل أساسي للقيام بفعالية التحوط مقابل التغيرات في سعر الفائدة بدلاً من القيام بعمليات المضاربة غير المربحة، وهذه النتيجة تقترح أنه على أغلبية البنوك التركيز على جوهر العمل (القروض والودائع) بدلاً من اعتبار إدارة الأصول والخصوم مركزاً للربح.

وأهم ما سنحاول تقديمه في هذه الدراسة : نلاحظ من خلال الإطار المنهجي للدراسة، أنه سيتم التَّركيز بالدراسة التفصيلية للآثار المباشرة وغير المباشرة لمخاطر تقلبات سعر الفائدة على ربحية المصرف، وقيمته الاقتصادية، و ما هي الأساليب والطرق المستخدمة في قياس مخاطر أسعار الفائدة وإدارتها التي تقلل من آثارها السلبية على هامش صافي فوائد المصرف، وليس فقط الاكتفاء بدراسة العلاقات بين المتغيرات. إضافة لدراسة أثر مخاطر سعر الفائدة على هامش صافي الفوائد في المصرف، والعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية والرفع المالي بغرض إمكانية التحكم بأثر هذه المخاطر مما ينعكس بشكل ايجابي، على أداء المصرف. وتم التأكيد على واقع إدارة مخاطر سعر الفائدة في المصارف العاملة في سورية بهدف تحليل واقع هذه المصارف، لاقتراح أسلوب أو إستراتيجية يمكن من خلال تطبيقها الحد من هذه المخاطر.

الفصل الثاني : المخاطر المصرفية والاتجاهات الحديثة في إدارتها وقياسها.

المبحث الأول : مفهوم المخاطرة المصرفية وأنواعها

المبحث الثاني : إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الثالث : توجهات اتفاقية بازل فيما يتعلق بإدارة المخاطر المصرفية والرقابة عليها.

الفصل الثاني
المخاطر المصرفية والاتجاهات الحديثة في إدارتها وقياسها

تمهيد:

يُعدُّ مفهوم إدارة المخاطر في المصارف مفهوما حديثاً نسبياً فقد ظهرت الحاجة اليه مع ازدياد المخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة التطور الكبير الذي شهدته الصناعة المصرفية في فترة الثمانيات من القرن الماضي، حيث أصبح لزاماً على إدارة هذه المصارف أن تضع الاجراءات والسياسات اللازمة لتحديد المخاطر المرتبطة بأعمالها وتقييمها والاستجابة لها من خلال إجراء مايلزم للتقليل من آثارها. وإن تنامي العولمة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض واحتدام المنافسة وتطور وسائل الاتصالات الإلكترونية أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف وتنوعها، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية التي تعد جزءاً لا يتجزأ من متطلبات بازل الثانية وركّز عليها الاتفاق في محوره الثاني، إذ أن العبرة ليست في تحقيق معدل ٨ % لكفاية رأس المال فحسب، ولكن إدارة المصارف للمخاطر على نحو سليم يجعلها بحد أدنى في مأمن من الأزمات حيث أدت الإخفاقات المصرفية، المتكررة في السنوات الماضية إلى تأكيد أهمية إدارة المخاطر المصرفية بطريقة سليمة[1].

يتناول هذا الفصل دراسة مفهوم المخاطر، والعوامل المؤثرة عليها، والتصنيفات المختلفة لهذه المخاطر.و,ماهي أهم مخاطر العمل المصرفي في المبحث الأول. بالإضافة إلى دراسة مفهوم إدارة المخاطر، ومنهجية عملها، ومبادئها في المبحث الثاني، و يتناول المبحث الثالث، اتفاقية بازل الدولية الأولى والثانية والثالثة للرقابة وإدارة المخاطر المصرفية.

[1] الغندور، كامل، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية فكر مابعد الحداثة – اتحاد المصارف العربية، 2003.ص 38

المبحث الأول

مفهوم المخاطرة المصرفية وأنواعها

أولاً : مفهوم المخاطرة:

اختلف الكتّاب في وضع مفهوم موحد للمخاطر نتيجة اختلاف وجهات النظر حول تعريف محدد للمخاطر، حيث تعددت التعاريف والمفاهيم لهذا المصطلح وفيمايلي أهمها :

عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي المخاطر إنها :

هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث غير مواتية يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على تحقيق أهداف المنظمة ودرجة احتمال حدوثها [1].

وعرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر بأنها:

احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته حيث إن مثل هذه القيود تضعف من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة الأعمال المصرفية من جهة أخرى[2].

ومن تعاريف المخاطر: إنها حالة عدم التأكد فهي احتمال حدوث ظروف أو أحداث طارئة يمكن أن يكون لها تأثير على أهداف المنشأة. ويشمل ذلك إمكانية حدوث خسارة أو ربح، أي حدوث اختلاف عن النتيجة المرجوة أو المخطط لها. ويرتبط تحقق الخطر وحدوثه بعنصرين، هما احتمال وقوع الحدث المسبب للخطر، والآثار أو العواقب التي سترتب على وقوع هذا الحدث[3].

كما عرفت المخاطر على أنها : احتمال التعرض إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع)، وهي تمثل انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أو المتنبأ بها[4].

وجاء في قاموس (Webster) إن المخاطرة تعني: احتمال التعرض للضرر أو المجازفة أو الخطر أو الخسارة[1].

---

[1]-The Institute Of Internal Auditors, International Standards For The Professional Practice Of Internal Aditor (Standards). 2010. P19

[2] - Financial Services Roundtable, guiding principles in risk management for u.s commercial banks report of the subcommittee and working group on management principles, June, 1999, P5

[3] Cooper, Dale- Grey, Stephen- Raymonda, Geoffrey, &, Walker, Phil, Project Risk Management ،Guidance, John Wiley&Sons, U, 2005, P3

[4] Dorfman, Marks. Introduction To Risk Management And Insurance, 6th Ed. Prentice Hall, 1998, P15

وفي مجال الإدارة المالية تعني المخاطرة : الاختلاف في التدفقات النقدية الفعلية عن التدفقات الَّنقدية المتوقعة [2].

أما في مجال العمل المصرفي فتعني المخاطرة : كما عرفهKeegan بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.[3]

من خلال التعاريف السابقة للمخاطر ترى الباحثة أن المخاطر موجودة ولا يمكن إنكارها، أو تجاهل وجودها، وذلك نتيجة احتمال حدوث خسائر مرتبطة بممارسة أي نشاط، في أي منشأة سواء أكانت خدمية، أو تجارية أو صناعية أو أية قطاع اقتصادي آخر. ويمكن أن يكون للمخاطر أثر إيجابي من خلال حصول أرباح من المخاطرة في دخول مشاريع جديدة، أو المضاربة والمجازفة في الأسهم والعملات وغير ذلك. لكن ما ستتناوله في دراستنا هذه هو المقصود من استخدام مصطلح المخاطر، وتحديداً الأثر السلبي المحتمل وقوعه والمتمثل بحدوث الخسائر التي تهدد استمرارية عمل أية منشأة في أي قطاع اقتصادي، سواء كانت هذه الخسائر مباشرة في نتائج أعماله، أو غير مباشرة من خلال فرض القيود التي تحد من القدرة على تحقيق الأهداف كما هو مخطط لها.

ثانياً: أنواع المخاطر المصرفية :

تختلف وجهات نظر الأدبيات الاقتصادية عند الحديث عن تقسيمات أنواع المخاطر، فبعض الآراء ترى إن صانع القرار يواجه فقط نوعين من المخاطر هي: مخاطر الأعمال والمخاطر المالية[4]، حيث ترتبط مخاطر الأعمال بالطبيعة الأساسية للأعمال التجارية، وتتعامل مع حالات عدم التأكد التي تواجه المنشأة من حيث المبيعات المستقبلية، أو تكلفة مدخلات العملية الإنتاجية وتدعى هذه المخاطر بمخاطر الأعمال لارتباطها بشكل مباشر بطبيعة أعمال المنشأة وظروف السوق التي تؤثر على هذه الأعمال.

أما المخاطر المالية فهي تمثل بدورها حالة عدم التأكد من قدرة المنشأة على تمويل منتجاتها أو خدماتها بتكلفة معقولة، أي إن هذه المخاطر ترتبط بالهيكل التمويلي للشركة وبنسبة الرافعة

---

[1] النعيمي، شهاب الدين، قياس المخاطرة الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعية استراتيجية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف السودانية " مجلة دراسات العلوم الإدارية _ المجلد (29)، العدد(1)، 2002م. ص184.

[2] Van Home, James and John Wachowicz. 1995. "**Fundamentals of Financial Management**". 9th ed., Prentice Hall.

[3] Keegan, Mary, Management of Risk "**Principles and Concepts** HM Treasury, The Orange Book, Working Papers, October 2004", p9
www.hm-treasury.gov.uk

[4] An Introduction To Derivatives And Financial Risk, Don M, Chance, Tomson, Sixth Edition, 2004 P1

المالية فيها[1]، حيث تعتبر هذه النسبة مؤشراً على مدى توجُّه المنشأة في تمويل أصولها من المصادر الخارجية للتمويل ويعتبر ارتفاعها مؤشراً سلبياً، حيث تعتبر المنشأة ذات الرافعة المالية المرتفعة أكثر عرضة لتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

ونجد تقسيماً آخر للمخاطر حيث صنفها البعض إلى مخاطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة [2]، فالمخاطر المنتظمة والتي يمكن أن نسميها بالمخاطر السُّوقية تطال جميع قطاعات السُّوق دون استثناء، ولا يقتصر تأثيرها على قطاع معين دون الآخر ومن أمثلتها مخاطر تقلبات سعر الفائدة، حالات الكساد، الحروب، والاضطرابات السياسية، أي إنها ترتبط ليس فقط بالظروف الاقتصادية إنما السياسية والاجتماعية أيضاً.

أما بالنسبة للمخاطر غير المنتظمة فهي تلك التي تنتج عن عوامل تتعلق بشركة معينة، أو قطاع معين، وبالتالي فإن تأثيرها لايطال السوق أو باقي القطاعات. ومن أمثلتها الأخطاء الإدارية كان ترتكب إدارة أحد المؤسسات أخطاء معينة تؤدي إلى افلاسها، أو حدوث إضراب عمالي في أحد القطاعات. بالطبع المصارف والمؤسسات المالية تواجه كغيرها من المنشآت هذه الأنواع من المخاطر، إلا أنه وكما ذكرنا نظراً للطبيعة الخاصة لأنشطة أعمال المصارف الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض المخاطر الخاصة بهذا القطاع (المالي والمصرفي) وفيما يلي نورد أهم هذه المخاطر التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية:[3]

1- : مخاطر الائتمان :

وهي بالتعريف تلك المخاطر الناتجة عن عدم تحقق التدفقات النقدية المنتظرة من القروض أو توظيفات المصارف أو المؤسسات المالية المختلفة، سواء بالمبلغ أو الوقت المحددين. حيث تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد مما يلحق خسائر اقتصادية مباشرة للمصرف، وتمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف معاملات المتابعة للائتمان المتعثر[4].

وكما هو معروف فإن جميع المصارف والمؤسسات المالية دون استثناء عرضة لهذا النوع من المخاطر، وتعتبر العبء الأكبر الذي يواجهه القائمون على إدارة هذه المؤسسات، وترتبط المخاطر الائتمانية بالتزام الطرف المقابل الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد والمتفق عليه، ويتمثل حدوثها بإخلال ذلك الطرف بالتزاماته المتمثلة بدفع ما توجب عليه من نفقات

---

[1] تستخدم هذه النسبة لقياس مدى اعتماد المنشأة في تمويل اصولها علىالأموال المقترضة ويتم احتسابها وفقاً للمعادلة التالية :نسبة الرافعة المالية =(اجمالي الديون طويلة الأجل /مجموع الأصول)* 100 للمزيد إنظر التحليل المالي، اسماعيل اسماعيل وآخرون، مطبعة وائل، الطبعة الثإنية، عمإن، الأردن، 2004، ص255-256

[2] العلي، أحمد..إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد. دمشق، سوريا. 2008، ص7

[3] Financial Markets And Institutions, Saunders Cornett Mcgraw Hill International Edition, P535،

[4] أرشيد، عبد المعطي رضا وجودة، محفوظ أحمد – إدارة الائتمان – دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع – طبعة أولى، ، عمإن – الأردن. 213,1999

خدمة القرض (المبلغ الأساسي والفوائد المستحقة، الأمر الذي يترتب على تلك المؤسسات خسائر مالية قد تهدد وجودها في حال تجاوزها حداً معيناً.)

فعلياً إن الخسائر المالية المترتبة على مخاطر الائتمان تعتمد على القيمة السُّوقية للضمانات واتفاقية التقاص أو التصفية. فبعض الضمانات يمكن تسييلها وقت تعثر العميل لتغطي كامل قيمة الخسارة، بينما اتفاقية التقاص تسمح لمتعاملي المحفظة بالتعثر بواحدة من المدفوعات أو المستحقات، بينما الخسارة الائتمانية الناتجة عن تعثر العميل والتي يتعرض لها المصرف تتوقف على المبلغ المحصّل بعد اجراءات الإفلاس. ويمكن القول إن خسارة كامل قيمة التسهيلات هي أسوأ سيناريو يمكن أن يُعدَّل أو يخفض من خلال الضمانات [1].

ومما سبق فإنه يمكن القول إن هناك مصدران أساسيان لمخاطر الائتمان : **الأول** عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية، **والثاني** :التغيُّر في القيمة الحالية لتدفقاته المالية المستقبلية الناشئة عن التغيُّر في ظروف السوق أو في البيئة الاقتصادية أو معدلات الفائدة[2].مما يترتب على ذلك عدم قدرة أو عدم رغبة العميل أو الطرف الثالث الوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للمصرف مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية للبنك.

وبشكل عام تسأهم عدة عوامل في خلق المخاطر الائتمانية[3]:

❖ **عوامل داخلية :**

أ- قصور السياسة الائتمانية والالتزام بتطبيقها وتحديثها

ب- غياب أو عدم الالتزام بحدود المخاطر.

ج- عدم وجود مصفوفة صلاحيات.

د- قصور الدراسة الائتمانية للعميل.

هـ- الاعتماد الكبير على الضمانات فقط.

و- عدم كفاية سياسة تسعير المخاطر.

ز- غياب آلية مراجعة الديون.

❖ **عوامل خارجية**

أ – تغيرات في الظروف الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أوالتضخم

ب- تغيرات بأسعار البضائع والأسهم، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، القيود التجارية

ج- عوامل سياسية.

---

[1]Dunn Richard, Erik Banks, Practical Risk Management, An Executive Guide To Avoiding Surprises And Losses, John Wiley &Sons, Ltd, 2003, P19

[2]Tapiro, Charles, Risk And Management, Mathematical And Computational Methods, John Wiley &Sons, Ltd, 2004, P10

[3] الكراسنة، إبراهيم، إدارة المخاطر وبازل 2- نظرة اقليمية، برنامج تدريبي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، 2010، ص7

إن تلك الخسائر المالية المحتملة التي تواجه ذلك النوع من المؤسسات، والتي تنجم عن عمليات الإقراض تقتضي أن تقوم الأخيرة ليس فقط بجمع المعلومات المتعلقة بالمقترض المحتمل، إنما يجب عليها إضافة إلى ذلك مراقبة تطور وضعه المالي والاستثماري بعد حصوله على القرض، أي أن يعتمد المصرف في عمله على مبدأ التغذية الراجعة.

ومن هذا المنطق فإن نقطة الأساس في عملية منح الائتمان هي تصنيف الزبائن، وهذا ما نصت عليه اتفاقية بازل الثانية، إذ يكون لدى المصارف اختيار البدائل الثلاثة، والتي تستخدم في التصنيف الائتماني وهي :

أ: التصنيف الائتماني الخارجي من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني المعترف بها.

ب– التصنيف الائتماني الداخلي الأساس.

ج– التصنيف الائتماني الداخلي المتقدم، الذي يعتمد فيها البنك على نماذجه الخاصة وتحقيق المعايير والشروط الواجب توافرها لكل أسلوب من أساليب التصنيف الداخلي.

علماً إن التزام المصارف بأي من هذه البدائل سيقلل بالدرجة الأساس من المخاطر الائتمانية، وبالتالي فإن المصارف تستطيع رفض منح الائتمان إلى الزبائن الذين يتميزون بدرجة مخاطرة ائتمانية عالية [1].

ويجب على إدارة المصرف أن تقوم بتبويب القروض حسب نسبة المخاطرة التي تواجهها، وفي الواقع العملي فإن البنوك تقسم محفظة القروض مابين قروض منتظمة (performing) وغير منتظمة (non performing) وتُلزم السلطات الرقابية المصارف بتقسيم الديون غير المنتظمة إلى ثلاث فئات هي :

- ديون دون المستوى.
- ديون مشكوك في تحصيلها .
- ديون رديئة[2].

ويوضح الجدول (1) والجدول (2) كيفية تكوين المخصصات وطبيعتها النسبية وفق أنواع القروض[3]:

[1] حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل الثانية، الجزء الثاني، بيروت، لبنان، 2005. ص36-37

[2] الخطيب، سمير، قياس إدارة المخاطر بالبنوك، الطبعة الأولى، منشاة المعارف، جلال حزى وشركاه، الاسكندرية، مصر،2005. ص112

[3] نشريات صندوق النقد العربي – أبو ظبي عن سلسلة الكتيبات الصادرة عن امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية 2004.ص11.

جدول رقم (1)

يوضح تكوين المخصصات وطبيعتها النسبية استنادا إلى أنواع القروض :

قروض منتظمة				
شروط التصنيف	مقبولة	دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة
مدة التأخير في السداد		6 أشهر	9 أشهر	12 شهر
المخصص	%3	%20	%50	%100

المصدر : نشريات صندوق النقد العربي – أبو ظبي عن سلسلة الكتيبات الصادرة عن امإنة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،2004، ص11

جدول (2)

نسب التخصيصات وفق نوعية القروض

حالةالقروض المنتظمة	نسبة المخصص	حالة القروض غير المنتظمة	نسبة المخصص
1–مخاطر منخفضة	صفر	قروض دون المستوى	%20
2– مخاطر معتدلة	%1	قروض مشكوك في تحصيلها	%50
3–مخاطر مرضية	%1	قروض رديئة	%100
4– مخاطر كافية	%2		
5–مخاطر مناسبة	%2		
6– مخاطر مقبولة	%3		
7– مخاطر تحت المتابعة	%5		

المصدر : نشريات صندوق النقد العربي – أبو ظبي عن سلسلة الكتيبات الصادرة عن امإنة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، 2004، ص11

ويجب مراعاة بعض الاجراءات المصرفية قيما يتعلق بمنح الائتمان وهي [1]:

1– وجود سياسة ائتمانية معتمدة وواضحة المعالم من قبل مجلس الإدارة للمصرف، وتوزع على كافة المسؤولين عن قرار منح الائتمان، و تتضمن معايير محددة لغرض تحديد الجدارة الائتمانية

[1]Bagchi, S.K.- Credit Risk Management -7st.Ed.-JAICO Publishing House -2004- Newdelhi India, 2004 p 39-41.،

(قدرة الاقتراض) للعملاء، والتي تتحدد اساسا لمنح الائتمان، لاسيما إن الجدارة الائتمانية تتحدد من خلال ما يسمى (**6 c^s**) وهي عبارة عن قدرته الإيرادية **Capacity** ، والضمانات **Collaterall**، والظروف الاقتصادية **Conditions** ، وقابليته الرقابية **control** وسماته الشخصية **Character** ، وما يمتلك من أموال منقولة وغير منقولة **capital**.

2- مراجعة جميع التسهيلات الممنوحة للزبائن مرة واحدة كل ستة أشهر، أو كل سنة، والتي من خلالها يتم متابعة الزبائن المتعثرين، وإعداد تقرير فصلي عنهم يتم عرضه على لجنة متابعة و استحصال القروض أو مجلس الإدارة.

3- وجود نظام جيد لتقييم المخاطر (عن كل ائتمان ممنوح) على حدة ونسبة التركز بالنسبة للزبون الواحد، والأطراف المرتبطة به، والصناعة والآجال ومدى تناسب العائد مع درجة المخاطرة، مع تحديث هذا النظام باستمرار بيانات ومعلومات حديثة تراعي (دخل وموارد الزبائن الذاتية)، كي يتمكن المصرف من تقييم قدرة الزبون على إيفائه بالتزامات، أو قدرته على السداد.

4- متابعة الائتمان بعد منحه للتأكد من استخدامه في الغرض الذي منح من أجله، تأتي أهمية الرقابة والتدقيق الداخلي للتأكد من تنفيذ شروط الموافقات الائتمانية، ورفع التقارير عن الممارسات التي لا تتفق مع الاجراءات السليمة في منح الائتمان.

يعتبر خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السُّوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد، فالتغيُّر في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل بالمصرف يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، كذلك قدرة الفرد على السداد تختلف وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد، ولهذا تقوم المصارف بتحليل الائتمان، ولكن لسوء الحظ فإن القدرة على السداد تنهار لدى المقترض قبل أن تظهر في المعلومات المحاسبية، لذلك يعتبر استثمار المصرف في الأوراق المالية أقل خطراً نظراً إلى أن المقترضين عادة ما يكونون جهات حكومية أو شركات قوية تفصح عن معلوماتها المالية كل فترة زمنية قصيرة[1].

هكذا نجد إن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف ومن أكثرها حدوثا لارتباطها بالنشاط الرئيسي للمصرف، والمتمثل في اقتراض الأموال وإعادة اقراضها. وإن من الأهمية بمكان الاعتراف أولا، بأن أي عملية إقراض تكتنفها أخطار معينة وتتفاوت هذه الأخطار تبعاً لكل عملية، ومن ثم يجب على المصرف أن يحاول كل ما في وسعه منع هذه الأخطار من أن تصبح حقيقة واقعة، لأنه إن لم يفعل فلن يحقق العائد الذي يرجوه، وقد تقود هذه الأخطار إلى خسارة الأموال الممنوحة أيضاً، لذا فإن المصرف يقدر خطر منح الأفراد

[1] الشاهد، سمير، حماد، طارق عبد العال، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، إتحاد المصارف العربية، 2000، ص39،

قرضاً، فيعمد إلى تحليل قدرة المقترض على السداد. فالتغيُّر في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل بالشركة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف، كذلك فإن قدرة العميل على رد الدين تختلف وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف، وصافي ثروة العميل. ولهذا السبب تقوم البنوك بتحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدة، لتقييم قدرة المقترض على سداد القرض.

2- :مخاطر السيولة [1]:

قبل التطرق إلى مخاطر السيولة لابد من تحديد مفهوم السيولة، فالسيولة تعني، (مدى امتلاك المصرف لأموال متاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين) أما مخاطر السيولة يمكن تعريفها إنها (التباين في صافي الدخل والقيمة السُّوقية لرأسمال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة بشكل موازٍ، وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات).

إن من محددات قدرة المصرف على الوفاء بما عليه من التزامات هو مدى كفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية، خاصة الاحتياطي الثانوي الممثل في أوراق مالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر، ومن هذا المنطلق على إدارات المصرف أن تتجنب الإفلاس نتيجة قيامها بتصفية جزء كبير من احتياطاتها الثانوية أو تصفية قسم من موجوداتها الاخرى لتلبية السحوبات أو لمنع اقتراض جديد وعليه ينبغي اتخاذ الاجراءات المناسبة للوقاية من هذه المخاطر لتقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات مع مراعاة متطلبات السيولة، والاحتفاظ برصيد نقدي والموجودات السائلة.

إن مخاطر السيولة توضح لنا العلاقة بين متطلبات السيولة للمصرف لغرض تلبية سحوبات المودعين، و انتهاز الفرص الملائمة من أجل منح القروض وزيادتها، مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة من بيعها للموجودات، أو تسييل بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة، أو الحصول على مطلوبات إضافية. وغالباً ماتقوم المصارف ولغرض معالجة النقص في السيولة إلى الاستثمار بالأوراق المالية القصيرة الأجل لتحقيق ميزتين، **أولهما** سهولة تسييلها، وبالتالي إعانة الاحتياطيات الأولية عند الحاجة إلى النقد، **وثانيهما** الحصول من خلالها على فائدة نتيجة الاستثمار في هذه الأدوات المالية.

إذ أن الاستثمار في الأوراق المالية القصيرة الأجل، يعني التخلي عن الربحية العالية، من خلال الاستثمار في الأدوات المالية الطويلة الأجل، علماً أن الإستثمار في الأوراق المالية القصيرة الأجل مرتفعة السيولة ونتيجة لذلك يكون العائد قليلاً

[1] التميمي، أرشيد فؤاد وسلام، أسامة عزمي.– الاستثمار في بالأوراق المالية (تحليل وإدارة) – دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، الأردن. 2004، ص112

وعليه فإن نسبة السيولة العالية في المصرف تشير إلى مخاطر أقل، وربحية أقل.

على العموم فإن المصارف تهتم وخصوصاً الكبيرة منها بإدارة السيولة، والتي تعد أحد المكونات الرئيسية لإدارة الموجودات والمطلوبات، والتي تهتم بإدارة السيولة وتراعي في ذلك آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات المختلفة، كي لا تحدث أزمة السيولة.

وقد اهتمت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بهذا الموضوع وحددت وثيقة خاصة بشأنها لضمان احتفاظ المصرف بسيولة كافية، وبشكل يضمن سلامة الوضع المالي للمصرف من خلال مراعاة الآتي :

1- الاحتفاظ بمقادير كافية من الأرصدة النقدية وشبه النقدية.

2- أعداد سياسة ملاءمة الاستحقاق للتدفقات النقدية.

3- توزيع استخدامات الأموال بشكل ينسجم مع ودائع الجمهور.

وعلى هذا الأساس يجب الاعتماد على ملائمة آجال الاستخدامات المالية مع آجال مصادرها لكون موضوع السيولة المصرفية يتوقف على أسلوب استثمار الموجودات (الاستخدامات) والذي يستهدف تحقيق ربحية مثلى وتأثيره في تحديد مستوى السيولة، وبما أن مصادر أموال المصرف الخارجية ترتبط بموجوداته من جهة توظيفها، وتحديد استحقاقها، والتأكد من إمكانية تسييلها. فإنه في ضوء الحاجة إلى ايجاد توافق بين آجال مصادر واستخدامات هذه الأموال فتكون على إدارة المصرف مسؤولية ضبطه لعناصر موجوداته، واحتفاظه بقدر كافٍ من الأموال الجاهزة على شكل سيولة وذلك لمواجهة عناصر ملحّة من مطلوباته ومنها على وجه الخصوص ودائع الجمهور. كما تم تعريف مخاطر السيولة بأنها: هي مخاطر عدم توافق تواريخ الاستحقاق بين التدفقات النقدية الداخلة، والتدفقات النقدية الخارجة، وعدم قدرة المصرف على بيع أحد موجوداته، أو إعادة التمويل من السوق في أي وقت يتعرض به للخطر بسبب انعدام السيولة الكافية لموجودات المصرف، أو انعدام السيولة في السوق، أو عدم ملائمة المقترضين[1].

وهي المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها أثر على إيرادات المصرف ورأس ماله الناشئة عن عدم قدرة المصرف مقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة.وتظهر هذه المخاطر عندما لايتوفر لدى المصرف السيولة الكافية لمقابلة الالتزامات. وبالتالي على المصرف إعداد سياسات شاملة للسيولة تأخذ بعين الاعتبار النشاطات داخل الميزانية وكذلك النشاطات خارج الميزانية.وعلى المصرف توفير الإجراءات والسياسات المناسبة المتعلقة بالسيولة كذلك العمل على وضع الحدود المناسبة التي تتناسب مع حجم المصرف ودرجة تعقيد وتنوع نشاطاته.وكذلك توفر نظام مراقبة وقياس مخاطر السيولة مقدماً ليتم اتخاذ الإجراءات المناسبة

[1]Meihuizen, Hanne, Principles Of Liquidity Risk Management And Supervision, Amf/Fsi Seminar, Abu Dhabi, 2010, P2-3

لتصويب الوضع وهذا يتطلب توافر نظام معلومات قادر على توفير المعلومات اللازمة لقياس أو مراقبة وضبط مخاطر السيولة الحالية والمستقبلية، وتزويد إدارة المصرف بالتقارير اللازمة بهذا الخصوص[1].

وتزداد أهمية إدارة السيولة في البنوك، حيث من الممكن أن يعني الفشل في المحافظة على السيولة إلى فشل المؤسسة المالية. وتهتم البنوك وخاصة الكبيرة منها بإدارة السيولة، والتي تعتبر أحد المكونات الرئيسية لإدارة أصول وخصوم المصرف. لذا كونت المصارف لجنة خاصة لإدارة الأصول والخصوم والتي تهتم بموضوع إدارة السيولة وتراعي في ذلك آجال استحقاقات الأصول والخصوم المختلفة تجنبا لحدوث أزمة سيولة[2].

بمعنى آخر، تنشأ مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف عن التدفقات النقدية الخارجة، من هذا المفهوم لم يُعدُّ تدبير احتياجات السيولة عن طريق تحويل الأصول إلى نقدية هو السبيل الوحيد، بل اتجهت المصارف لتوفير سيولتها عن طريق إدارة جانب الالتزامات من خلال الحصول على ودائع جديدة أو الاقتراض من السوق المالي أو من البنوك المحلية والمراسلين بالخارج. هذا وتتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما: الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من السيولة، والسعر المعروض لتوفير هذا القدر من السيولة، وهي تتحقق نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية على النحو التالي[3] :

العوامل الداخلية :

- ضعف تخطيط السيولة من حيث عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة من إمكانية التحول لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقية، يجب الوفاء بقيمتها دون وجود موارد سائلة كافية لعدم التحوط المناسب لها.

العوامل الخارجية :

- حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد القومي وما يستتبعه من تعثر بعض المشروعات، وعدم قدرتها على سداد التزامات للبنوك الدائنة في مواعيد استحقاقاتها.

---

[1] الكراسنة، إبراهيم، ، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد الدولي، معهد الدراسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006، ص39..

[2] حشاد، نبيل. دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية- موسوعة بازل الثانية – الجزء الثاني، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2005، ص42

[3] الشاهد، سمير، حماد، طارق عبد العال، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، إتحاد المصارف العربية، 2000، ص42،

- الأزمات الحادة التي تنتاب الأسواق المالية.

3- :مخاطر السوق:

- **هي المخاطر** المنتظمة التي تنشأ نتيجة التغيُّر في الظروف الاقتصادية والسياسية، أي التغير في المناخ الاقتصادي والسياسي العام للدولة وهذه المخاطر ينعكس تأثيرها على كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة، حيث هي الخسائر الناتجة عن الحركات غير المواتية في أسعار، ومعدلات السوق المالي (أسعار الأصول، أسعار الفائدة، أسعار الصرف). تكمن خطورة مخاطر السوق أنها لا تنتج بالضرورة عن أداء ضعيف للمصرف، أو، بيع أدوات مالية أو أصول، وإنما تنتج عن التغيرات المعاكسة أو التي ليست في صالح المصرف.

أهم المخاطر السُّوقية :

- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف
- ومخاطر تقلبات أسعار الاوراق المالية
- ومخاطر تقلبات أسعار السلع[1]

أ- مخاطر تغير سعر الفائدة:

وهي إحدى أنواع مخاطر السوق التي تحدث نتيجة تغير أسعار الفائدة، وعدم ملاءمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات التي يمتلكها المصرف. [2]

حيث أن تقلب أسعار الفائدة صعودا وهبوطا، يدل دلالة واضحة على تغير عوائد وقيمة الموجودات والمطلوبات لدى المصرف، .

وتعرف بأنها مخاطر إنخفاض عوائد الفوائد من الموجودات المربحة وارتفاع تكاليف مصادر الأموال مما يؤدي إلى تقليل هامش الفوائد وصافي الدخل، ويعود الفارق بين عوائد الفوائد وتكاليفها إلى قرارات الإدارة حول مكونات محافظ المصرف. [3]

وعلى هذا الأساس فإن مخاطر أسعار الفائدة أصبحت من الموضوعات المهمة التي تشغل بال المصرفيين جميعهم، مما حدا بلجنة بازل للرقابة المصرفية أن تضع خطوط دلالة على المصارف اتباعها لإدارة مخاطر أسعار الفائدة و سيتم دراسة هذه المخاطر وكيفية إدارتها بالتفصيل في الفصول القادمة .

---

[1] حشاد، نبيل، 2005، مرجع سبق ذكره، ص38

[2] مطر، محمد وثيم فايز، إدارة المحافظ الاستثمارية – دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة أولى، ، عمان، الأردن، 2005،ص42.

[3] شماع، خليل، طبيبعة المصرف المعاصر ودوره في الاقتصاد الوطني، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، 2008، ص 350

ب- **مخاطر أسعار الصرف :** وهي المخاطر التي تنشأ بسبب التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات، أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات[1]. حيث تسعى المصارف إلى توظيف جزء من أموالها في استثمارات أجنبية بهدف زيادة الأرباح من جهة، وتنويع محفظة أصولها لتخفيض المخاطر من جهة أخرى.فإن التقلب في أسعار بيع وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية في حالة امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية ، خصوصاً في ظل التقلبات الحادة التي تشهدها أسواق العملات الأجنبية يعرض المصرف لهذا النوع من المخاطر [2].

.ج- مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية :

هي المخاطر الناتجة عن تقلب قيمة الأداة المالية بسبب تغير الأسعار بالسوق سواءً أكان ذلك راجعاً لعوامل خاصة بالأداة المالية نفسها، أو بمصدرها، أو كانت راجعة لعوامل تؤثر على كافة الأوراق المالية المتداولة بالسوق[3].

د- مخاطر تقلبات أسعار السلع :

وتشمل السلع من المعادن ومنتجات الطاقة والسلع الزراعية. وهذه السلع خاضعة للتقلبات على المدى القصير، بسبب الانحرافات اليومية والدورية والطارئة في العرض والطلب، إلا أن هذه التقلبات تعود للتوازن على المدى الطويل. غالباً ماتكون مخاطر السوق في السلع أكثر تعقيداً و أكثر تقلباً من مخاطر السوق في كل من أسعار الفائدة وأسعار العملات. علاوة على ذلك فإن أسواق السلع قد تكون أيضاً أقل سيولة من الأسواق المالية الأخرى، ولذلك فإن التغيرات في العرض والطلب على السلع والمخاطر الناجمة عنها ليس لها تأثير دراماتيكي أكبر على الأسعار والتقلبات[4].

ولا توافق الباحثة وجهة النظر السابقة بأن مخاطر السوق في السلع هي أكثر خطورة منها في أسعار الفائدة والصرف، بل ترى بأن مخاطر تقلبات أسعار السلع المادية هي أقل خطراً من مخاطر أسعار الفائدة، ولذلك فإن صافي عائد الفوائد يشكل الدخل الرئيسي لنشاط المصرف، وبالتالي فإن التَّغيرات في أسعار الفائدة السُّوقية الآنية سيكون أثرها مباشراً وأكبر على دخل المصرف من تأثير المتاجرة بالسلع، إلا إذا تمت المتاجرة في المشتقات في أسواق

---

[1] حماد. طارق عبد العال،.إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003،.ص206

[2] عبدالله ، خالد أمين ، الطراد ، اسماعيل إبراهيم ، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية) ، مرجع سابق ص115

[3] IASB(F), International Accounting Standards Board Foundation, IAS 32, (Rvised At 1998), Financial Instruments, Explosures And Presentation, Finalized And Resolved Copy – For Publication, Faculty, Ksu, Edu.Sa/72465/Arabic/Doclib8/Las32fin.Doc.23/10/ 2001 <Pargraph42-49

[4] Al Janabi, Mazin, A M, 2009, Commodity, Price Risk Management : Valuation Of Large Trading Portfolios Under Adverse And Illiguid Market Settings, Journal Of Derivatives & Hedge Funds, Vol. 15-5-2009:P16,

السلع فيمكن أن يتزايد خطرها، رغم أن هذا الخطر يبقى أقل من خطر التحوط في أسواق النقد، وأسعار الفائدة بالمشتقات المالية لأنه يصعب التنبؤ به على المدى المنظور.

4-: مخاطر التشغيل :

هي مخاطر الخسارة المباشرة (انخفاض الأرباح الحالية) أو غير المباشرة (انخفاض بالأرباح الممكنة أو المستقبلية) الناتجة عن عدم كفاية أو فشل الاجراءات الداخلية، أو الكوادر البشرية، أو النظام أو أحداث خارجية. فالعنصر المهم في هذا التعريف هو التركيز على أثر الخسائر التشغيلية. حيث تؤدي المخاطر التشغيلية إلى احتمالات التغيُّر في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، مما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة، وهكذا فإن مخاطر التشغيل ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، لأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها المصرف، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام المصرف في تقديم المنتجات والخدمات الكفء[1]

ومن أهم عوامل المخاطر التشغيلية:

أ – عدم كفاية أو فشل نظام المعلومات.

ب– عدم كفاية أو فشل الاجراءات الداخلية والرقابة.

ج– أخطاء بشرية أو الاختلاس

د– كوارث طبيعية مفاجئة [2]

وبالتالي وهي عبارة عن الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو وجود خلل في أنظمة الضبط الداخلي أو بسبب أحداث خارجية، فهذه المخاطر تنشأ نتيجة لأخطاء بشرية أو عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل أو عدم ملائمة الإجراءات و الضوابط، كالخسائر الناتجة عن الاختلاس ومخالفة أنظمة الرقابة والكوارث الطبيعية.

وبالنسبة لإدارة هذا النوع من المخاطر فإنه يجب أن يتوافر لدى المصرف إطار فعّال لإدارة المخاطر التشغيلية من خلال توافر هيكل تنظيمي واضح يبين الصلاحيات والأدوار والمسؤوليات لكافة مكونات إدارة المخاطر التشغيلية وتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية المرافقة لكل نشاط من أنشطة المصرف والمراقبة والمتابعة المستمرة لضبط هذه المخاطر[3].

---

[1] الشاهد، سمير،حماد ، طارق ، عبد العال، مرجع سابق، 2000، ص44.

[2] R.Gallati, Reto, Risk Management And Capital Adequacy, Mcgraw- Hill Companies, Inc, 2003, P289-290

[3] الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد الدولي، معهد الدراسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006. ص41.

5- :مخاطر رأس المال:

تتمثل هذه المخاطر بعدم كفاية رأس المال لحماية مصالح المودعين والمستثمرين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة. حيث يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل كافة المخاطر التي يتحملها المصرف وقدرته على استيعاب الخسائر، وألا تكون أقل من الحدود التي حددها اتفاق بازل لكفاية رأس المال المصرفي وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والتشغيل، والمخاطر الأخرى المحتملة[1].

وتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات وتعجز الشركة عن الوفاء بالالتزامات، حينما تصبح حقوق المساهمين سالبة، وهي تتحدد بالفرق بين القيمة السُّوقية لأصولها والقيمة السُّوقية لخصومها، وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول، ويلاحظ أن المصرف الذي يملك حقوق مساهمين تساوي 10% من الأصول على سبيل المثال يستطيع الصمود أمام انخفاض كبير في قيمة الأصول أكثر من المصرف الذي يمتلك 6% فقط من الأصول كحقوق مساهمين[2].فمخاطر رأس المال ترتبط بمخاطر جودة الموجودات وجميع مخاطر الصرف الأخرى فبزيادة المخاطر التي يتحملها المصرف ، يزيد مقدرا رأيس المال المطلوب لكي يتمكن من مزاولة نشاطه ،كما تتأثر مخاطر لأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها المصرف[3].

6-: مخاطر استراتيجية :

المخاطر الاستراتيجية هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ البنك لقرار ما قد يكون قرار خاطئ يؤدي إلى خسارة البنك، أو قد يفقده مكاسب وذلك من خلال الفرصة البديلة، وبالنسبة للمخاطر الناتجة عن مخاطر عدم اتخاذ القرار، كان من الممكن أن تؤدي إلى تحقيق مكاسب للبنك أو درء مخاطر يتعرض لها البنك.ومن أمثلتها المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة بدخول أسواق جديدة، أو الخروج من أسواق حالية. وعلى مستوى نشاطات البنك قد تكون المخاطر الناتجة عن القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار[4].

وبالتالي فإن المخاطر الاستراتيجية تؤثر على إيرادات المصرف وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي وتتحمل إدارة المصرف المسؤولية الكاملة عن هذه المخاطر، وتعتبر السياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل حاسمة لمعرفة القطاعات التي سوف يقوم المصرف بالتركيز عليها

---

[1] محمود، عبد العزيز محمود،.الاطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وابعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العرب، 2003.، ص78

[2] الشاهد، سمير، حماد، طارق عبد العال، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، إتحاد المصارف العربية، 2000، ص44.

[3] حمّاد ، طارق عبد العال، تقييم أدار البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2003،ص95.

[4] حشاد، نبيل، إدارة المخاطر المصرفية- موسوعة بازل الثإنية – الجزء الثإني، رياض الصلح، بيروت، لبنإن، 2005، ص43

على المدى القصير والطويل وبالتالي لابد من وجود إرشادات تبين توقيت وإجراءات مراجعة استراتيجيات المصرف.وتحتاج إدارة المخاطر الاستراتيجية القوية توافر أنظمة معلومات كي تتمكن إدارة المصرف من المراقبة والتنبؤ بالظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية مثل النمو الاقتصادي، التضخم، اتجاه أسعار العملة.، .... الخ.وتحتاج إلى أنظمة رقابة داخلية لضمان سلامة المصرف من المخاطر الاستراتيجية [1].

وهي تنشأ نتيجة لغياب استراتيجية مناسبة للبنك، ويقصد بالإستراتيجية المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل، في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتمادا على تحليل القوة الذاتية[2].

7-: مخاطر دولية :

وهي المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون بالعملات الأجنبية والتي تكون في سوق العملات الأجنبية. ويمكن تجنب أو الحد من هذه المخاطر وتقليلها عن طريق اجراء تحليل على وضعية المتعامل معهم ومراقبة مجموع المبالغ التي يمكن منحها كائتمان للأطراف الأخرى، كما ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار المخاطر الخارجية، الممكن حصولها من جراء التعامل الدولي، وتكمن هذه المخاطر في إمكانية تغيير القوانين إخراج العملة الأجنبية في الدول وحصول مصاعب في التحصيل، لذا ينبغي على كل مصرف إن يحدد قيمة المخاطر المتوقع تحملها لدى كل دولة معتمدا بذلك على وضعها المالي و إمكانية إصدارها القيود على إخراج العملة، كما ينبغي متابعة مخاطر تغير الأسعار في سوق العملات الأجنبية والتي تنتج عند أخذ مركز مالي إذ إن الاحتفاظ بمراكز معينة قد تؤدي إلى حصول مخاطر عدة يجب أخذها بعين الاعتبار ومحاولة السيطرة عليها وتقبلها ما أمكن[3].

8- : المخاطر القانونية :

تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين والقواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال أو نتيجة عدم التحديد الواضح والدقيق للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية، ومنها عدم توافر مثلا قوانين حماية المستهلكين أو عدم المعرفة باتفاقيات لاستخدام وسائل الوساطة الالكترونية على سبيل المثال[4].و"تنتج أيضاً هذه المخاطر

---

[1] الكراسنة، إبراهيم،. أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد الدولي، معهد الدراسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006. ص37

[2] الخطيب، سمير. قياس إدارة المخاطر بالبنوك، الطبعة الأولى، منشاة المعارف، جلال حزى وشركاه، الاسكندرية، مصر،2005. ص245.

[3] الشمري، صادق،.استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب، سوريا. 2010، ص72

[4] الخطيب، سمير. قياس إدارة المخاطر بالبنوك، الطبعة الأولى، منشاة المعارف، جلال حزى وشركاه، الاسكندرية، مصر. 2005، ص247

عن مخالفة المصرف للقوانين الأعمال والأسس القانونية للعمل المصرفي المتعاقد عليها في الدولة التي يعمل فيها المصرف مما يعرض المصرف للخسائر و المخاطر"[1].

9- : مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية :

تتميز الصناعة المصرفية بالتطور المستمر واستخدام التكنولوجيا الحديثة، ولذا فإن تقديم الخدمات أو الأنشطة الالكترونية أصبح يستحوذ على فكر البنوك حتى تستطيع أن تحتل مركزاً جيداً في المنافسة فيما بينها وعلى الرغم من أن العمليات المصرفية الالكترونية لها العديد من المزايا، سواء بالنسبة للعميل أو بالنسبة للمصرف إلا أن تقديم الخدمات الالكترونية يكتنفها العديد من المخاطر التي يجب على البنوك إدارتها بشكل جيد[2].

وتنشا هذه المخاطر نتيجة عدم التأمين الكافي للنظم، مما يترتب عليه عمليات اختراق لأنظمة المصرف، واستغلالها، أو عدم ملائمة تصميم النظم، أو إنجاز العمل، أو أعمال الصيانة، وعدم السرعة في حل المشاكل وصيانة النظم، إضافة لمخاطر تنتج عن اساءة الاستخدام من قبل العملاء لهذه الخدمات الالكترونية، نتيجة عدم إحاطتهم بالمعرفة الكافية لاستخدامها[3].

10- :مخاطر السمعة :

هي احتمال وجود رأي عام سلبي عن اجراءات و روتين وممارسات المصرف، التي قد تسبب انخفاض في قاعدة العملاء، أو تقاضي أمام المحاكم والتكاليف المترتبة جراء رفع الدعاوي، أو انخفاض الإيراد، أو انخفاض السيولة، أو هبوط كبير في القيمة الاقتصادية للمصرف في السوق. وتعتبر سمعة المصرف من أكثر الأصول قيمة وأصعبها حماية. وبشكل أكثر تحديداً، فإن تجنب الأحداث التي ممكن أن تضر بسمعة المصرف تقع في مجال المخاطر التشغيلية. على كل حال فإن معظم الشركات الكبيرة تركز جهودها على تعزيز سمعتها من خلال التحوط بكفاءة اتجاه الخطر المستقبلي، ويمكن تقييم هذه التحوطات من خلال قاعدة التكلفة والفائدة. وأكثر من ذلك فإن استجابة المصرف لضرر سمعته الفعلي ممكن أن يكون منظماً وعقلانياً. ومن المحتمل أن يصمم ويستخدم طرق نموذجية رسمية، والأمر الحاسم في هذا الموضوع يتطلب دعم وجود نظام إدارة مخاطر سمعة فعال، يتضمن تعريف وترتيب القوانين طبقاً للفوائد من الإصلاح والعلاج، وبالرغم من أهمية نظام إدارة المخاطر بالنسبة لبقاء الشركة على قيد الحياة، فإن مقدار مخاطر السمعة لايزال في مراحله الأولى[4].

---

[1] حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية- موسوعة بازل الثانية – الجزء الثاني، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2005، ص44.

[2] حشاد، نبيل،.دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، 2005، مرجع سبق ذكره. ص42

[3] الخطيب، سمير. قياس إدارة المخاطر بالبنوك، الطبعة الأولى، منشاة المعارف، جلال حزى وشركاه، الاسكندرية، مصر، 2005. ص249

[4] K, Ong, Michale, Risk Management, A Modern Perspective, Academic Press Is An Imprint Of Elsevier, Usa, 2006.P209-210.

وبعد عرضنا لأنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية، نلاحظ أنه لايمكن الفصل بين هذه المخاطر التي يتعرض لها المصرف، حيث ترتبط جميع المخاطر التي تم ذكرها سابقا فيما بينها وتترك آثارا متشابهة، فمثلا مخاطر عدم قدرة العميل على السداد، التي قد تكون ناتجة عن تغيرات في سعر الفائدة السائدة في السوق، مع اختلاف آجال استحقاق كل من الأصول والخصوم للمصرف، وبالتالي يكون المصرف غير قادر على تمويل أصوله بتكلفة مناسبة مما يعني أزمة سيولة. ومثلاً سوء إدارة أحد البنوك لمحفظة القروض لديه سيعرضه إلى زيادة المخاطر الائتمانية، الأمر الذي سوف يضعف من قدرته على إعادة تمويل أصوله، وبالتالي مخاطرة سيولة، مما يرتفع معه خطر الإفلاس.

ثالثاً :العوامل المؤثرة في المخاطر :

هناك العديد من العوامل التي تركت آثاراً مهمة في مخاطر الأعمال المصرفية نذكر منها[1]:

1- التغيرات التنظيمية و الإشرافية :

قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل المصارف وذلك للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها.والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفا من الأزمات المالية الأمر الذي كان له آثارا إيجابية في المخاطر، ومثال ذلك ما قامت به اتفاقية بازل حول تحديد المخاطر المختلفة بالمصارف وكيفية قياسها والإشراف عليها.

2- عدم استقرار العوامل الخارجية :

أدى عدم استقرار الأسواق العالمية، وعدم الاستقرار لأسعار الفوائد، وأسعار صرف العملات وابتداع المصارف لأدوات تغطية مستقبلية خاصة بالشركات المتعددة الجنسية، إلى وجود مخاطر جديدة لم تكن موجودة سابقا، مثل مخاطر التسعير، ومخاطر سعر الفائدة.

3- المنافسة :

تجبر المنافسة المصارف على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار، وهذا ما أثر سلباً خاصة مع توسُّع المصارف في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء وأدى إلى إلى ازدياد المخاطر، ومثال ذلك المخاطر الائتمانية.

4- التطورات التكنولوجية :

والتي تعتبر من العوامل الإيجابية في تقليل مخاطر العمل المصرفي نتيجة زيادة قدرة المصارف على تحديد مخاطرها وإدارتها بطريقة أفضل، ولكن نجم عن ذلك أيضاً آثاراً سلبية تمثلت بمخاطر التجارة الالكترونية.

[1] عقل، مفلح، وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2006، ص260

وعليه فإن كافة أنواع المخاطر تتداخل فيما بينها وينتج عنها مخاطر سيولة ومخاطر في ملاءة رأس المال، فعندما تنشأ مشكلة تعثر العملاء مثلاً وتظهر مخاطر الائتمان سيؤدي ذلك إلى مخاطر السمعة، التي تؤدي إلى تراجع ثقة المودعين والعملاء والمساهمين في المصرف، مما يؤثر سلباً على سيولة المصرف وذلك أن المودعين سيقومون بسحب ودائعهم، كما تؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة على القروض وانخفاض القدرة التفاوضية لإدارة المصرف مع العملاء المقترضين مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الفائدة على المصرف مقارنة بالمصارف المنافسة، وينعكس ذلك سلباً على هامش الفائدة الصافي بالمصرف، وستظهر مخاطر سعر الفائدة. ناهيك عن ظهور مخاطر السعر التي ستؤدي إلى انخفاض في قيمة الأسهم في السوق، وكل ذلك سينعكس سلباً على إيرادات المصرف وملاءته وعلى الأداء في نهاية المطاف، لذلك يجب أن يتم تقييم المخاطر وفق أسس علمية سليمة وبشكل متكامل مع بعضها البعض على مستوى محفظة المصرف المعرضة للمخاطر، والتنبؤ بها وإدارتها وقياسها بمؤشرات ملائمة حتى يتم إدارتها بشكل كفء وفعَّال.

المبحث الثاني
إدارة المخاطر المصرفية

أولا :مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وأهدافها الأساسية في القطاع المصرفي:

يُمارس القطاع المصرفي دوراً هاماً وحيوياً في دعم ونمو الاقتصاد الوطني والارتقاء به إلى مستويات منافسة للقطاعات الاقتصادية الدولية. وعليه وأمام هذا التحدي، كان لابد من الارتقاء بأداء المصارف لتتمكن من البقاء والنجاح في ظل المعطيات والمخاطر المستقبلية، وبالتالي ونتيجة للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف من خلال نشاطها الرئيسي المتركِّز على عمليات الاقراض والاستثمار، ونتيجة لعدم إدراك إدارات المصارف لتلك المخاطر، ذات الاحتمالات المرتفعة والمتنوعة، فإن المشكلة تتعمق بشكل أكبر وأعظم، مما يجعل استخدام الأساليب والسياسات الكفيلة بمواجهة تلك المخاطر وإدارتها يشكل مسألة مهمة وملحة لإدارات تلك المصارف.

من هنا برزت الحاجة إلى تطوير أنظمة هذه المصارف ونماذجها، والرقابة فيها وتأمين التزاماتها ضمن إطار عملي وعلمي مدروس، من أجل تحديد مستوى المخاطر التي يستطيع به المصارف والعمل على تعديله، أو تخفيضه إلى الحد المرغوب، الأمر الذي أدى إلى بروز وظهور ما يسمى بإدارة المخاطر المصرفية

وقد اختلفت وجهات نظر الكثير من الباحثين والاقتصاديين والمصرفيين في تحديد مفهوم إدارة المخاطر والتي يمكن تعريفها على الشكل التالي :

وقد عرَّف معهد المدققين الداخليين الأمريكي إدارة المخاطر كما يلي :هي عملية تحديد، تقييم، إدارة، ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، وذلك بهدف تزويد المنشأة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المنشأة المخطط لها[1].

وعرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات الأمريكية إدارة المخاطر بما يلي :هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر، وتحديدها، وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان ما يلي :

- فهم المخاطر.
- أن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.
- أن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف.
- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.

[1] The Institute Of Internal Auditors, Opcit, 2010, P9

— أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.

— أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.

— أن حوافز الأداء المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر[1].

❖ وعرفت إدارة المخاطر كذلك بأنها :

جزء من ثقافة المؤسسة، فهي هيكل من الاجراءات والعمليات التي تدار من أجل مواجهة الفرص والتهديدات ودراسة الآثار المترتبة على كل منها، ويتم تحقيق ذلك من خلال عملية إدارة المخاطر التي تحتوي على التطبيق المنهجي والعملي لسياسات وإجراءات وعمليات الإدارة من خلال تحديد وتحليل وتقييم ومعالجة ومراقبة المخاطر وتوصيل النتائج عنها[2].

كما تعرف إدارة المخاطر المصرفية بأنها المدخل العلمي للتعامل مع المخاطر من خلال تحديد الخسائر المحتملة وتصميم وتطبيق الاجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث [3].

لذلك فإن المصارف تقبل المخاطر إذا كانت ضمن الإطار الذي يوافق عليه مجلس الإدارة لغرض تحقيق الأرباح، فمن خلال إدارة المخاطر في المصرف فإنها توازن بين الاستراتيجيات البديلة خصائص العائد / والمخاطرة، وهدف تعظيم ثروة حملة الأسهم، ولعمل هذا فإن المصارف تدرك في ضوء اختلاف أنواع المخاطر وتصنيفها أن تأثير استراتيجية استثمارية معينة على ثروة حملة الأسهم يعتمد على التأثير في المخاطر الكلية للمصرف حيث أن الهدف الأساسي للمصرف هو تعظيم القيمة السُّوقية لثروة حملة الأسهم في ظل القيود التي تحكم العمل المصرفي من حيث المنافسة السُّوقية والمتغيرات الاجتماعية وجوانب التنظيم والتشريع القانوني في ضوء قيمة ووقت ومخاطر التدفقات النقدية التي تعد من أحد الجوانب المهمة للمصارف، وهذه القيود وهذا الهدف يرتبط بإدارة المخاطر المصرفية وفق منظور استراتيجي أي أن استراتيجية إدارة المخاطر تعتمد على نظرة تكاملية شاملة تشمل هدف المصرف والبيئة المحيطة به التي تمثل القيود لإدارة المخاطر المصرفية الأساسية التي تشمل مخاطر الائتمان، ومخاطرة سعر الفائدة، ومخاطر السيولة، والمخاطرة التشغيلية، ومخاطر رأس المال، ومخاطرة التزوير، والسرقة والاحتيال"[4].

---

[1] Financial Services Rounditebie, Op Cit, June, 1999, P5

[2] Cooper, Dale&Others, Opcit, 2005, P3

[3] Vaughan, Emmett. J. &Vaughan, Theres –Fundamentals Of Risk And Insurance – John Wiley & Sons Inc.9th. Ed. U.S.A.2003. P15

[4] Sarkar A.N. -Strategic Business Management And Bankink -1st.Ed.- Deep And Deep Publications Pvt. Ltd-2005 –Newdelhi – India-253

أما المخاطر من الناحية المالية فأنها تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية إذ أن كل مؤسسة أو مصرف يفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة. [1]
واستنادا إلى تعاريف إدارة المخاطر تشتق الباحثة تعريفاً لإدارة المخاطر كما يلي: وهي عبارة عن عملية يقوم من خلالها القائمين على إدارة المصارف بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المحيطة بأعمال أنشطتها المختلفة، ومن ثم قياسها وتقييم آثارها المالية، والاستجابة لها من خلال الحد منها أو التقليل من آثارها إلى الحد المقبول من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

ثانيا: التغيرات في بيئة الصناعة المصرفية وقواها المؤثرة :

تقف الصناعة المصرفية على أعتاب تحولات مهمة، وحيوية وبدأت تلوح في الأفق بفعل تغيرات عديدة في بيئة الصناعة المصرفية الحديثة، التي نتجت بفعل قوى عديدة أثرت فيها فلقد تغيرت بيئة الصناعة المصرفية منذ الثمانينات وحتى الوقت الحاضر بشكل متسارع، وأثرت في المصارف من حيث طبيعة العمليات والوظائف والأنشطة والاستراتيجيات والسياسات التي تعتمدها مما زاد من الحاجة إلى سياسات واستراتيجيات لإدارة المخاطر المصرفية تعمل على استخدام العديد من الأدوات والوسائل المؤثرة التي تمكنها من احتواء هذه المخاطر.
ومن خلال متابعة البيئة المصرفية سنلاحظ العديد من المتغيرات والقوى التي تعد بمثابة عوامل لزيادة الاهتمام بإدارة المخاطر[2].
في المصارف برزت هناك قوى أساسية أو اتجاهات كما يصفها البعض أدت إلى تغيرات في الأدوار التي تمارسها المصارف (كدور الوساطة – الوكيل الكفيل – والمدفوعات)وفي طبيعة العمليات، والأنشطة المصرفية والخدمات التي تقدمها وزادت من الاهتمام بدراسة إدارة المخاطر، وهذه القوى أو الاتجاهات هي[3]:

1-زيادة حدة المنافسة :(Increased Competition)

لا نعني هنا المنافسة كمفهوم وإنما هي زيادة حدة المنافسة في مجال جذب واستقطاب الودائع وكذلك في مجال منح القروض و الإئتمان وخدمات المدفوعات إضافة لمنافسة المؤسسات غير المصرفية و ما تقدمه من خدمات مصرفية.

2- الصيرفة الاستثمارية:Investment Banking

[1] Websters new twenteth century dictionary, 2nd. ed.1999 u.s.a.1996. p 182
[2]Koch, Timothy W. &Macdonald, Scott-Management Of Banking -6thed- Thomson South Western-2006, U.S.A 34-38
[3]Fraser, Donald.&Gup, Bentone.&Kolari, James W. Commercial Banking, (The Management Of Risk -2ed-South –Western College Publishing -2001, P10-14

إن من النشاطات المهمة والحيوية التي جعلت المصارف تركز جهودها هو نشاط الصيرفة الاستثمارية أي من خلال الدخول إلى مجالات الاستثمار المختلفة كوساطة ومتاجرة وكأدوات داخل الميزانية وخارجها.

3- إزالة القيود وإعادة التنظيم :Deregulation And Reregulation

وتعد من القوى المهمة والأساسية التي تميزت برفع الكثير من القيود والحواجز التي تقيد النشاطات المصرفية مما أدى إلى دخول المصارف إلى مجالات مصرفية ومالية عديدة لم تكن ضمن أنشطتها السابقة.

4- الابتكار المالي : (Financial Innovation)

ويُعدُّ من القوى المهمة والحيوية في بيئة الصناعة المصرفية الحديثة، التي تميزت بزيادة جوانب الإبداع والابتكار في الأدوات المالية والمصرفية، وكأن أبرزها ما يعرف بالمشتقات (derivatives) .المشتقات وهي أدوات مالية متنوعة ذات طابع مخاطرة عالي، وقد زادت المصارف من التعامل بها كالخيارات (options)، والمستقبليات (futures)، والعقود الآجلة(Swaps)، وهي ما تسمى البنود خارج الميزانية (Balance –Sheet Off)، والتي أصبحت قيمتها تفوق قيمة البنود داخل الميزانية في كثير من المصارف.

5- التسنيد (التوريق) Securitization:

وتعد من المتغيرات والقوى الحديثة التي غيرت من فلسفة إدارة الأموال في المصرف، إذ من خلالها يمكن للمصارف أن تجعل الموجودات عديمة أو قليلة السيولة أو موجودات ذات درجة سيولة تامة، من خلال تحويل الموجودات معينة (قروض ذات جدارة ائتمانية عالية أي مضمونة السداد)إلى سندات يكتتب بها الجمهور، و وتستثمر المصارف مبالغها في ممارسة أنشطتها المصرفية المختلفة.

6- العولمة (Globalization):

تعد إحدى القوى المهمة التي زادت من التقارب العالمي وزالت العديد من القيود، ومنحت مجالات العمل المصرفي، والمالي توسعاً مما أدى إلى دخول المصارف إلى أسواق جديدة وإلى تنامي نشاطها وخدماتها المختلفة بشكل واسع، مما أدى بالنتيجة إلى زيادة حدة درجة المخاطرة التي تواجه أنشطتها وعملياتها.

7- التقدم التكنولوجي :(Technology Advanced)

وهي إحدى القوى المهمة والأساسية التي غيرت من آلية التعامل المصرفي، فبعد أن كان النشاط المصرفي في منظمة يتم وجها لوجه مع الزبون وأصبح يتم من خلال التقدم التكنولوجي يدعى أو يسمى بالمصرف الافتراضي (Virtual Bank) أي المصرف الذي ليس له مكان محدد أو ثابت، وإنما موقعه على شبكة الأنترنت أو من خلال ما يسمى بالصيرفة الالكترونية (E-

Banking) والتي زادت عملياتها بشكل كبير في التسعينات من القرن الواحد والعشرين مما زاد من مخاطر العمل المصرفي.

وهكذا نستنتج أن هذه القوى أو الاتجاهات قد زادت من درجة المخاطرة التي تواجهها مما يستوجب إيجاد إدارة متخصصة لإدارة المخاطر المصرفية لذلك علينا معرفة مفهوم إدارة المخاطرة لتتمكن من إيضاح الجوانب المتعددة والمرتبطة به.

ثالثاً :أهمية إدارة المخاطر :importance of risk management

إن إدارة المخاطر ليست ظاهرة، لكن أهميتها قد تنامت بشكل كبير في الوقت الحاضر بعد الأزمات المالية العديدة التي حدثت كأزمة جنوب شرق آسيا والمكسيك والأرجنتين، وآخرها الأزمة المالية العالمية مما حدا بالسلطات الرقابية والجهات الاشرافية الدولية وبنك التسويات الدولية (BIS) أن تعمل بجد بهدف الوصول إلى نظام إدارة مخاطر ذي هيكلية جيدة.

لذلك فإن أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال النقاط التالية:[1]

1- أن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال وخصوصاً في البيئة المعولمة وفي الصناعة المالية والمصرفية.

2- تساعد على تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوئها تحديد خطة وسياسة العمل المصرفي.

3- الثورة التكنولوجية التي أدت إلى ايجاد مخاطر جديدة متعددة للمصرف نتيجة توجه العمل المصرفي الكترونياً مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الإلكترونية.

4- الحاجة إلى تنمية وتطوير الميزة التنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية.

5- تقدير المخاطر و التحوط ضدها بما لا يؤثر في ربحية المصرف من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.

6- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير المناسبة.

رابعاً : قواعد إدارة المخاطر المصرفية :

نظرا لأهمية إدارة المخاطر قامت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تضم في عضويتها 125 مصرفا ومؤسسة مالية، بتشكيل لجنة فرعية تحت اسم "لجنة قواعد إدارة المخاطر" والتي كلفت بوضع دليل للقواعد العامة لإدارة

[1] Bagchi, S.K.-Credit Risk Management – 7st.Ed. – Jaico Publishing House- Newdelhi India, 2004. p7-8

المخاطر في المصارف التجارية. ويمكن تلخيص هذه القواعد التي يطلق عليها القواعد والمبادئ العامة السبعة لإدارة المخاطر كمايلي [1]:

1- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا : Board Of Directors And Senior Management Responsibility

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر والمستوى المقبول من المخاطر على مستوى المنشأة ككل من قبل الإدارة العليا، ويتم اعتماد السياسات والحد المقبول من المخاطر وإقرارها من قبل مجلس الإدارة بحيث تتضمن تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياسها والرقابة عليها. ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد أن عملية قبول المخاطر والسياسات الموضوعة تتماشى مع توقعات المساهمين والمالكين، ومع الخطط الاستراتيجية للمصرف، هذا بالإضافة إلى الإلتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية، ووجود فهم واضح لثقافة المنشأة لعملية إدارة المخاطر لدى كافة المستويات الإدارية المختلفة. ويكون لتحديد مستوى المخاطر المقبول على مستوى المصرف انعكاسات هامة على تحديد استراتيجيات المصرف في التعامل مع المخاطر وفي إنجاحها، ولكي تكون فعالة، يجب أن تكون هذه متناسقة مع مستوى المخاطر المقبول من قبل المساهمين والإدارة ومجلس الإدارة، ولكي تكون قابلة للتنفيذ، لابد من توصيلها إلى كافة المستويات الإدارية واعتبارها جزء لا يتجزأ من ثقافة المصرف في التعامل مع المخاطر والمستوى المقبول منها.

يجب على الإدارة تحديد مستوى المخاطر المقبول على مستوى المصرف ككل وعلى مستوى الأنشطة الفرعية، ويتم التعبير عن مستوى المخاطر القابلة للقياس الكمي على شكل سقوف أو حدود عليا (ومن الأمثلة على ذلك مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية)، أما المستويات المقبولة من المخاطر النوعية غير القابلة للقياس الكمي فإنه يتم التعبير عنها من خلال قواعد وأسس عامة (ومن الأمثلة على ذلك مخاطر عدم الالتزام بالمعايير السلوكية والأخلاقية).

ويجب أن تتمتع السياسات ومستوى المخاطر المقبول بالمرونة بحيث تستطيع الإدارة تعديلها بما يتناسب مع التطورات الممكن حدوثها.

ويجب أن تتم مراجعة السياسات والمستوى المقبول من قبل الإدارة بشكل مستمر وإعادة تقييمها على أساس منتظم كلما تبين وجود تغييرات جوهرية في الافتراضات التي بني عليها، و تحديد هذه السياسات، ومستوى المخاطر المقبول على مستوى المصرف.

2- إطار عملية إدارة المخاطر (Framework For Managing) :

[1] (Financial services roundtable, op cit, june, 1999, pp, 15-20)The Financial Services Roundtable "Subcommittee On Risk Management Principles", Guiding Principles in Risk Management for US. Commercial Banks, June 1999, Washington, D.C www.fsround.org

يجب أن يكون لدى المصرف إطاراً مرجعياً لعملية إدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول والاتساق، ويجب على الإدارة أن توفر الموارد البشرية والمالية الكافية لدعم إطار هذه العملية من أجل ضمان فعالية عملية إدارة المخاطر.

ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن كافة المخاطر قد تم تحديدها وإدارتها بما يتوافق مع توقعات الإدارة العليا، والإبلاغ عنها بما يضمن اتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب.

وفي هذا المجال، فإن الإطار العام لإدارة المخاطر يجب أن يساعد على وضع نطاق لتحديد جميع المخاطر التي يجب إدارتها، وخطوات عملية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات والأدوار للأفراد الذين يتولون هذه العملية، ويجب أن يكون هذا الإطار قويا بما يكفي لمعالجة جميع المخاطر المادية، وأن يتسم بالمرونة الكافية، لاستيعاب التغيُّر أو التوسع في بيئة الأعمال وأن يكون إطارا فاعلا لإدارة المخاطر، وأن يتضمن نظاماً لمراجعة المخاطر بشكل منتظم.

ويجب كذلك أن يضمن إطار إدارة المخاطر أن جميع المخاطر المختلفة قد تم تحديدها فعلا وإن كانت غير جوهرية، كما أن سياسات وإجراءات إدارة المخاطر يجب أن تغطي كلاً من تحديد المخاطر، وتقييمها وقياسها، ومراقبتها، والابلاغ عنها، والرقابة المستمرة عليها، بالإضافة لتحديد من هم المسؤولين عن صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بها.

وتشمل عملية تقييم المخاطر كافة المستويات الإدارية المختلفة وذلك لتستطيع الإدارة تحديد المستويات والأنشطة التي تحتوي على مخاطر جوهرية وذات تأثير كبير على أعمال المصرف، لتمكين الإدارة من اتخاذ الاجراءات المناسبة للتخفيف منها في الوقت المناسب، وتوفير رقابة أكثر وبشكل مستمر على هذه الأنشطة.

3- تكامل عملية إدارة المخاطر (Integration Of Risk Management):

يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض، وذلك بهدف التمكن من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بشكل جيد وسليم، لذلك فإن التحليل السليم يتطلب تحليل وتقييم المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظراً لأن هناك تداخلاً بين المخاطر التي يواجهها المصرف. ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن عملية إدارة المخاطر تتم بشكل مستمر على مستوى المنشأة ككل، بهدف معرفة التداخل والترابط بين المخاطر المختلفة وتحديد الأثار المترتبة عنها، لتستطيع الإدارة اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المخاطر.

وإن المخاطر تتداخل وتتفاعل فيما بينها بحيث أن بعضها تؤثر على غيرها، وبعضها يرتبط بغيرها، (على سبيل المثال، تأثير المخاطر التشغيلية على مخاطر الائتمان والترابط بين مخاطر السوق ومخاطر الائتمان)، لذلك تتطلب بعض الأنشطة التجارية وضع منهج متكامل منذ البداية

عند إدارة المخاطر لتحديد الترابط والتداخل فيما بينها والآثار الناتجة عنها، وهناك بعض الأنشطة تتميز بخصوصية معينة بحيث تدار مخاطرها بشكل منفصل عن باقي المخاطر.

4- محاسبة خطوط الأعمال (Business Line Accountability) :

من المعروف أن أعمال المصرف تقسم إلى خطوط أعمال والمقصود بذلك الأنشطة المختلفة المشكِّلة لعمل المصرف، وتقع مسؤولية إدارة المخاطر في كل نشاط على عاتق من يتولى إدارته كما هو الحال بالنسبة لمسؤوليته عن أعمال نشاطه من أرباح أو خسائر، لذلك وكما يتم محاسبته عن نتائج هذه الأعمال فإنه محاسب و مسؤول عن النتائج السلبية للمخاطر المحيطة بأعمال هذا النشاط.

يهدف هذا المبدأ إلى التأكد من توفر الفهم والإدراك للمدراء المسؤولين عن اتخاذ القرار في الأنشطة المختلفة بالمخاطر المترتبة على اتخاذ القرارات الخاطئة، وتأثيرها على أهداف المنشأة ويجب أن تقوم الإدارة بمساءلتهم عن الخسائر المرتبطة بتحقق هذه المخاطر، وأن توفر تدقيق مستقل وكافي للرقابة عليها في الوقت المناسب، والتشجيع على عدم اخفائها والتستر عليها من قبل أحد العاملين في المنشأة.

لذلك فإن إدارة المخاطر ليست مسؤولية فردية تقع على عاتق الموظف المعني بإدارة المخاطر، وإنما مسؤولية تكافلية لكافة المستويات الإدارية.

5- تقييم وقياس المخاطر (Risk Evaluation/Measurement)

ينبغي تقييم جميع المخاطر بصورة وصفيِّة وبشكل منتظم ودوري، ويجب أن يتم التقييم والقياس بطريقة كمية كلّما كان ذلك عملياً وممكناً، وأن يأخذ تقييم المخاطر بالحسبان تأثير الأحداث المحتملة الحدوث. يهدف هذا المبدأ إلى فهم وإدراك الإدارة لحجم وطبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها، من خلال تحويلها إلى لغة الأعمال والأرقام، مما يسمح لها باتخاذ القرارات الصحيحة وتطبيق الاجراء المناسب للتعامل مع المخاطر المختلفة.

ليس كل المخاطر يمكن قياسها وتحويلها إلى أرقام بسهولة، فبعض المخاطر يكون خيار القياس الكمي غير متاح، وهنا لابد من وضع اجراءات نوعيّة تساعد في تقدير وتقييم مثل هذه المخاطر، وفي كلا الحالتين يجب أن يتم التقييم على أساس منهجيات وأساليب واضحة وسليمة تساعد الإدارة على تحديد الآثار المترتبة عن المخاطر المختلفة واحتمال وقوعها.

كما يجب تزويد الإدارة ومجلس الإدارة بشكل منتظم وفي الوقت المناسب بالطرق المستخدمة في التقييم والقيود المفروضة على هذه الطرق والمنهجيات، والافتراضات التي تقوم عليها أسس تقييم وتقدير المخاطر، و الإجراءات المطلوب اتخاذها ليتم التقييم بشكل سليم.

وعلى الشخص الذي يتولى إدارة المخاطر أن يكون على معرفة ودراية بما تعنيه المنهجية المستخدمة في إدارة وقياس المخاطر، وأثرها المحتمل على عمل المصرف ، والاهتمام اللازم بالمخاطر ذات الأثر الكبير التي يجب اطلاع الإدارة العليا عليها مباشرة دون تاخير.

6- المراجعة المستقلة (Indcpcndent Review):

يجب أن تتولى تقييم المخاطر قسم يتوفر فيه الشروط التالية :

أ- أن يتمتع بالاستقلالية التامة.

ب- أن يكون لديه السلطات والصلاحيات والخبرات الكافية لتقييم المخاطر.

ج- القدرة على اختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر.

د- رفع التقارير وتقديم التوصيات العلاجية لضمان فعالية عملية إدارة المخاطر.

تهدف هذه القاعدة إلى التأكد من أن الأشخاص الذين يتخذون القرارات المتعلقة بالمخاطر ويقومون بإدارتها نيابة عن المنشأة هم ليسو وحدهم الذين يقومون بذلك، فهناك قسم مستقل بالقياس والرقابة على المخاطر ويقيم فعالية عملية إدارة المخاطر.

وأهم مبدأ في القسم المسؤول عن التدقيق أن يتمتع بالاستقلالية التامة التي تسمح له بتوصيل النتائج التي توصل إليها عن عملية إدارة المخاطر ضمن تقارير إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

7- التخطيط للطوارئ (Contingency Planning):

يجب أن يكون هناك سياسات وعمليات وإجراءات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة، ويجب أن يتم اختبار كفاءة هذه السياسات والعمليات عند الضرورة. حيث يهدف هذا المبدأ إلى التأكد من استعداد المنشأة لتحديد ومعالجة الحالات غير العادية في الوقت المناسب وبشكل فعال.

وعلى المصرف في حال التخطيط للطوارئ أن يجعل خطة الطوارئ شاملة لكافة أنواع المخاطر التي من الممكن حدوثها، (على سبيل المثال، تحديد استراتيجية التعامل مع القضايا المرفوعة ضد المنشأة، وكيفية الخروج أو التعامل مع الصفقات في ضوء الأزمات المالية العالمية) هذا بالإضافة إلى ضرورة مراجعة خطة الطوارئ بشكل دوري ومنتظم.

خامساً - أهداف إدارة المخاطر :

الهدف من إدارة المخاطر في المصارف هي ضمان عدم تعرض كل من محافظ الأصول والالتزامات، والمراكز التجارية والأنشطة الائتمانية والتشغيلية، للخسائر التي قد تهدد استمرارها،

وتساعد إدارة المخاطر على ضمان التقليل من احتمال التعرض للمخاطر ومن آثارها السلبية على رأسمال المصرف ومركزه المالي[1].

كما تهدف إدارة المخاطر إلى التنبؤ بالأحداث المرتقبة والمخاطر المحتملة وقياس هذه المخاطر وتقدير الخسائر التي يمكن أن تتأتى عنها، وإدارتها من أجل إبقاء هذه المخاطر عند مستوى معين يمكن للمصرف أن يتحملها ومن ثم مساعدة الإدارة العامة على اختيار النشاطات والأعمال المصرفية المنوي القيام بها[2].

ويمكن الإشارة إلى إلى أهداف إدارة المخاطر من خلال النقاط التالية:

- إعطاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع أقسام وفروع البنك.
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطرة التي قد يواجهها.
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي[3].

لقد تحولت إدارة المخاطر المصرفية مع مرور الوقت من الإدارة التقليدية للسيولة وخطر الائتمان إلى إدارة العمليات المتعلقة بالميزانية.

ويعتقد معظم الخبراء في البنوك أن المخاطرة والائتمان توأم بمعنى ارتباط كل منهم بالآخر وهذا يعني أن البنوك لا تستطيع تفادي المخاطر وتعثر الديون بنسبة 100%، كما أن المخاطرة يجب أن تكون محسوبة من كافة الجوانب لضمان تحقق الأمان في العمل المصرفي. ونظرا لارتباط المخاطر بالائتمان وذلك ما أكدته الدراسات الائتمانية التي تقوم بقياس حجم المخاطرة التي قد يتعرض لها البنك فإن البنك يستطيع أن يتخذ بعض الاجراءات للحد من المخاطر من خلال تحري الدقة في اختيار العملاء واتخاذ الضمانات الكافية.

سادساً :منهج عملية إدارة المخاطر :

لقد تم التوصل من خلال التعاريف السابقة بأن مصطلح "إدارة المخاطر "يشير إلى العملية التي تقوم بها المستويات الإدارية المختلفة في أية منشأة للحد من المخاطر المحيطة بأنشطتها المختلفة، وهذا لا يتم إلا من خلال منهج علمي وعملي تستطيع من خلال هذه المستويات الإدارية من أن تدير هذه المخاطر وهذا هو المقصود من مصطلح "إدارة المخاطر ".

---

[1] Berwick, Richard, Risk Management In Commercial Banks Of Vietnam, A Proposal Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of M. A. Nov.1, 2004, P6(مقالة).

[2] بدران، علي، مقالة بعنوان "الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 300، تشرين الثاني، 2005، ص69.

[3] عبد العال حمادة طارق، حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف – الدار الجامعية – القاهرة –الطبعة الثانية. 2008، ص 408

ولتنفيذ عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح والفعال لابد من تحديد الخطوات العلمية والعملية اللازمة لذلك ويطلق على هذه الخطوات (الإطار العام لإدارة المخاطر).كما يلي[1]:

1- تعريف المخاطر :ويقصد بها فهم المخاطر والتعرُّف على النتائج غير الملائمة.

2- تقدير المخاطر : والمقصود هو تقدير احتمالات حدوث الخطر ووصف الخطر.

3- تقييم الخطر : ويقصد بها تقدير أثر المخاطر ومقارنة المخاطر مع المنافع المتأتية.

4- الحد من المخاطر :اتخاذ القرار المناسب بشأن المخاطر إما بقبولها أو التأمين ضدها أو تخفيضها أو وضع اجراءات رقابية للوقاية منها....الخ.

علماً بأنه لايوجد نظام إدارة مخاطر فريد تعمل به كل المصارف، لأن المصارف تختلف حسب تركيبتها وحسب ظروف السوق. وعلى كل مصرف أن يطور ويصمم برنامج إدارة المخاطر الخاص به حسب احتياجاته وظروفه. وبغض النظر على **تصميم برامج إدارة المخاطر، فإنه كل برنامج يجب ان يتضمن العناصر التالية :**

1) تعريف المخاطر :

يهدف تعريف المخاطر إلى تحديد تعرض المصرف لعدم التأكد وهذا يتطلب معرفة جوهرية بالمصرف والسوق التي يشارك فيها، والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يتواجد فيها، ويتطلب الفهم السليم لأهداف المصرف الاستراتيجية والتشغيلية، ويشمل ذلك العوامل الحيوية لضمان نجاح المصرف والغرض والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف، ويجب أن تتم عملية تعريف المخاطر بأسلوب منهجي لضمان تعريف جميع الأنشطة الهامة للمصرف وكذلك تعريف جميع الأخطار الناتجة عن تلك الأنشطة[2].

2) قياس المخاطر :

يعتبر القياس الدقيق للمخاطر جزء جوهري من أنظمة إدارة المخاطر الفعّالة، ، لأن عدم وجود نظام قياس للمخاطر يسبب عدم إمكانية الرقابة والضبط لمستوياتها في المصرف حيث الهدف من القياس هو التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف. ويتم مبدئياً تحديد المخاطر بالأرقام، وذلك للحد بشكل عام من آثارها السلبية على ربحية المصرف ومركزه المالي.[3].

3) رقابة المخاطر :

---

[1] Mc Connell, Patrik, & Blacker, Keith, An Approach To Modeling Operational Risk In Banks, Working Paper Series, Henley Management College Greenlan, 2000, Pp3-4

[2] الجمعية المصرية لإدارة المخاطر، معيار إدارة المخاطر، ترجمة عن كل من هيئات إدارة الخطر الرئيسية في المملكة المتحدة وهي معهد إدارة المخاطر (IRM) وجمعية التأمين ومديري المخاطر (AIRMIC) والمنتدى الوطني لإدارة المخاطر في القطاع العام (AL, ARM)، 2002، ص5.

[3] الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2005، ص21.

على المصرف أن يصمم هيكل تنظيمي لوضع حدود للاتصالات من خلال وضع سياسات ومعايير وإجراءات تحدد خطوط السلطة والمسؤولية في المصرف. إن حدود الرقابة هذه يجب أن تكون أدوات إدارة ذات معنى بحيث يمكن تعديلها إذا تغيرت الظروف وتعرضات المخاطر. يجب أن يكون لدى المصرف اجراءات معينة لتحديد الصلاحيات، الاستثناءات أو التغيرات في حدود المخاطر عندما تكون مضمونة[1].

4) ضبط ومتابعة المخاطر والتقرير عنها : يتوجب على المصرف أن يضبط مستويات المخاطر ليضمن مراجعة مراكز واستثناءات المخاطر في الوقت المناسب. ويجب أن تكون تقارير دقيقة و مؤقتة ومتواترة وغنية بالمعلومات المفيدة. كما يجب أن توزع للأشخاص المناسبين لاتخاذ الإجراء اللازم عند الحاجة[2].

باختصار إدارة المخاطر هي وسيلة منهجية لتحديد المخاطر، وترتيب أولوياتها وتطبيق الاستراتيجيات للتقليل منها وتتضمن هذه الوسيلة كل من الوقاية من المخاطر المحتملة والاكتشاف المبكر للمشاكل الفعلية والعمل على تصحيحها، وهي عملية مستمرة ويتم إشراك جميع الموظفين فيها وعلى جميع مستويات الأنشطة المختلفة، ويوضح الشكل التالي الضوابط الوقائية والاكتشافية والتصحيحية لعملية إدارة المخاطر.

[1] Barghouth Orobah, Risk Evalution And Control, Palestinian Monetary Authority And Barents Group, Llc, 1997.P3

[2] Barghouth Orobah, Risk Evalution And Control, Palestinian Monetary Authority And Barents Group, Llc, 1997.P3

المبحث الثالث

توجهات اتفاقية بازل فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة عليها

أولاً : تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية :

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف مصرف التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك فيها في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية وتعثر بعض هذه المصارف، ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من قبل المصارف اليابانية للمصارف الأمريكية والأوروبية، وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية " وقد تكونت من مجموعة العشرة، بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا ولوكسمبورغ، وتجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل هي لجنة استشارية أنشئت بمقتضى قرار من محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً ويساعدها عدد من فرق العمل لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصارف، وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع مجموعة من المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على المصارف، مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات. وكذلك تلجأ بعض المنظمات الدولية إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية.

على الرغم من أن المعايير التي تصدرها لجنة بازل لا تتمتع بطابع إلزامي إلا أن جميع المصارف تسعى لتطبيقها بما فيها المصارف الإسلامية.

ثانياً :الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1.

انطوت اتفاقية بازل 1 الصادرة في عام 1988 على العديد من الجوانب أهمها[1]:

1- التركيز على المخاطر الائتمانية وأساليب قياسها

2- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية :

قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين كما يلي :

أ- المجموعة الأولى : وهي الدول متدنية المخاطر وتضم :

[1] إبراهيم، تومي، التحوط وإدارة المخاطر في الصناعة المالية التقليدية، اتفاقية بازل لكفاية رأس المال، الجزائر، 2007 ، http://islamfin. go-forum.net /montada - f28/topic- t1912.htm

ب- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يضاف إلى ذلك دولتان هما :سويسرا والمملكة العربية السعودية.

- الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي:أستراليا، النروج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، أيسلندا، الدانمارك، اليونان، تركيا. وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال عام 1994، وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي.

ت- المجموعة الثانية : الدول ذات المخاطر المرتفعة وتشمل كل دول العالم عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى.

3- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول :

إن الوزن الترجيحي المعتمد لتثقيلات الموجودات يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تتدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان هي : صفر %، 10%، 20%، 50%، 100%. مع الإشارة إلى أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لايعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة.

4- مكونات رأس المال الرقابي (التنظيمي أو القانوني)Regulatory Capital :

يتكون رأس المال الرقابي وفق اتفاقية بازل 1 من شريحيتين هما[1] :

أ- الشريحة الأولى المسماة رأس المال الأساسي وتشمل :

- رأس المال المدفوع المتمثل بالأسهم العادية.
- الاحتياطيات المعلنة المستمدة من الأرباح المحتجزة بعد الضريبة (المفصح عنها).

ولأغراض احتساب كفاية رأس المال يتم استبعاد مايلي :

- الشهرة كي لا تتسبب بتضخيم رأس المال الأساسي.
- الاستثمارات في المؤسسات المالية التابعة التي لم توجد ميزانيتها وذلك لدفع هذه المؤسسات لتوحيد ميزانيتها وتجنب حدوث ازدواجية لدى احتساب نسبة الكفاية.
- الاستثمارات في رؤوس أموال المصارف الأخرى والمنشآت المالية تبعاً لاجتهادات السلطات الرقابية.

ب- الشريحة الثانية المسماة رأس المال المساند أو التكميلي وتشمل :

- احتياطيات إعادة تقييم الموجودات .

[1] اسلمبولي، مرام، استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة المصرف المركزي على المصارف السورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2010 ص30-31.

- المخصصات العامة / الاحتياطيات العامة لخسائر القروض الجيدة.
- الدين الثانوي طويل الأجل .
- أدوات رأس المال الهجينة الممثلة بالأسهم الممتازة المجمعة للأرباح .

كما تجدر الإشارة أنه تفرض قيود على رأس المال المساند :

- أن لايتعدى رأس المال المساند 100% من عناصر رأس المال الأساسي .
- إخضاع احتياطيات إعادة التقييم إلى خصم نسبة 55% من قيمتها.
- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محدودة 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان المخاطرة.
- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي بهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.

وبهذا أصبحت نسبة كفاية رأس المال حسب بازل 1 كمايلي :

$$\frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}}{\text{مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان}} \geq 8\%$$

كما حددت لجنة بازل نسبة الشريحة الأولى إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر بحيث لاتقل عن 4%. وبالفعل أدى تطبيق اتفاقية بازل 1 إلى ارتفاع نسب كفاية رأس المال لدى معظم المصارف الدولية بشكل ملحوظ الأمر الذي ساهم في ازدياد حالة الثقة والاستقرار في النظام المصرفي.

إلا أنه وفي عام 1996 ارتأت اللجنة ضرورة احتفاظ المصارف برأس مال إضافي لتغطية مخاطر السوق، والتي تقسم إلى :

1- مخاطر أسعار الفائدة.

2-مخاطر أسعار الأسهم .

3- مخاطر أسعار الصرف.

4- مخاطر أسعار السلع .

فقد أطلق البعض على الاتفاقية المعدلة : اتفاقية بازل 1.5 وذلك بسبب أهميتها كخطوة في تعديل الاتفاقية، وظهر هذا التعديل على مكونات النسب بإضافة شريحة ثالثة تسمى رأس المال المساند الإضافي كما يلي [1]:

أ- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لاتقل عن سنتين، غير قابلة للاسترداد قبل فترة الاستحقاق الأصلية.

[1] اسلامبولي، مرام،استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة المصرف المركزي على المصارف السورية ،رسالة دكتوراه ،جامعة دمشق كلية الاقتصاد،2010، ص31-32.

ب- أن تكون هذه القروض في حدود 250% من رأس المال من الشريحة الأولى المخصص لمواجهة المخاطر السوقية، ممايعني أن 28.5% من مخاطر السوق تحتاج إلى تدعيم المخاطر في بقية المحفظة.

ت- أن يكون صالحاً لتغطية المخاطر السُّوقية فقط.

ث- يجوز استبدال عناصر الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة من رأس المال وذلك حتى تضمن الحد المذكور أعلاه وهو 250%.

ج- الخضوع لنص اشتراطي في عقد الدين ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك الدفع سوف يخفض رأس مال المصرف إلى حد أدنى من متطلباته الرأسمالية.

ح- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر من أو تساوي مجموع الشريحة الثانية والشريحة الثالثة.

ثالثاً :عيوب اتفاقية بازل 1 :

أفرز التطبيق العملي لاتفاقية بازل 1 عدة عيوب ونقاط ضعف منها :

1. اعتماد أسلوب محدد لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية، دون الأخذ بالاعتبار تحسين الأساليب التي تتبعها المصارف لقياس وإدارة المخاطر.
2. تم إعطاء نفس وزن المخاطر (100%) لتسهيلات القطاع الخاص دون التمييز بين المصارف وفقاً لدرجة مخاطرتها أي عدم الحساسية الكافية للمخاطر.
3. قيام العديد من المصارف بنقل الموجودات ذات درجة المخاطر المنخفضة إلى خارج الميزانية من خلال التوريق أدى إلى ارتفاع درجة مخاطرة الجزء المتبقى من محفظة موجودات المصرف[1].
4. لم تأخذ بعين الاعتبار أحد أهم المخاطر التي تواجه المصارف وهي المخاطر التشغيلية لم تعالج الاتفاقية تقنيات مخففات الائتمان .
5. لم تواكب الاتفاقية تطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية[2].

رابعاً: ظهور اتفاقية بازل 2:

قامت لجنة بازل للرقابة على المصارف بعمل جاد لإصدار اتفاقية بازل 2 الخاصة بمعيار كفاية رأس مال المصارف، بحيث تعكس التغيرات في هيكل وممارسات الأسواق المالية والمصارف وتتلافى عيوب بازل 1، وقبل إصدار اتفاقية بازل 2 قامت اللجنة بدراسة أسباب الأزمات المالية

[1] حسن، ماهر الشيخ :قياس ملاءة المصارف الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، جامعة إم القرى. 2005، ، ص12.

[2] بوحيضر، رقية، - لعرابة، مولود، واقع تطبيق المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي، 2010، المجلد33. العدد2، ص18.

المصرفية في كثير من الدول واتضح من تلك الدراسات أن أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمات، هي عدم إدارة المصارف للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة الداخلية والخارجية، لذا فقد ركزت الاتفاقية الجديدة على معالجة تلك الأسباب لضمان قوة المصارف. حيث ركزت على تقوية إطار رأس المال القانوني أو الرقابي من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف وفي الوقت نفسه أعطت هذه الاتفاقية حوافز للمصارف لإدارة المخاطر التي تتعرض لها بصورة جيدة.

خامساً : نسبة كفاية رأس المال الجديدة حسب بازل 2:

جاءت نسبة كفاية رأس المال لتقدم رؤية أكثر عمقاً لإدارة المخاطر المصرفية وذلك انطلاقاً من رؤية اقتصادية شاملة وواسعة مبنية على ثلاث دعائم أساسية، تتبنى معياراً للمخاطر الرئيسية الثلاثة (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل)، ولقد بقيت النسبة 8% بالنسبة إلى رأس مال المصرف الرقابي إلا أن مكونات هذه النسبة قد تغيرت بشكل رئيسي من خلال مايلي[1]:

- تم تغيير طرق قياس المخاطر الائتمانية من خلال إدخال تغيرات جذرية مست معاملات ترجيح المخاطر، حيث أصبحت لاتتوقف على الطبيعة القانونية للمقترضين بل على نوعية القرض بحد ذاته.
- قدمت إضافة هامة لاحتساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر السوق، إذ أنها سمحت للمصارف باستخدام النماذج الإحصائية الداخلية الخاصة بقياس القيمة المعرضة للمخاطر لهذا الغرض Value At Risk Models.
- طالب المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل.

حيث تم الإبقاء على تعريف رأس المال الرقابي كماهو في اتفاقية بازل1 بالنسبة للشريحة الأول والثانية كما تم إضافة شريحة ثالثة وأصبحت المخاطر التي تغطيها اتفاقية بازل2 هي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية}}$$

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر}}$$

حيث أن إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر بحسب بازل 2

[1] اسلامبولي، مرام، 2010،مرجع سابق، ص36.

= الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان +12.5 × (أعباء رأس المال لكل من مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)[1].

فتكون النسبة على الشكل التالي :

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان} + (12.5\times \text{أعباء رأس المال لمخاطر السوق}) + (12.5\times \text{أعباء رأس المال لمخاطر التشغيل})}$$

وقد حددت اللجنة التوزيع النسبي لأنواع المخاطر الثلاثة على الشكل التالي [2]:

- المخاطر الائتمانية 65%.
- مخاطر السوق 10-15%.
- المخاطر التشغيلية 20-25%.

ركز اتفاق بازل2 على أهمية إدارة المخاطر المصرفية وكونها جزءا لايتجزأ من متطلباته، حيث أن العبرة ليست بتحقيق الحد الأدنى من كفاية رأس المال وهو 8%فقط، ولكن العبرة بكيفية إدارة المصارف للمخاطر المصرفية بصورة سليمة تجعلها في مأمن من الأزمات المصرفية بقدر الإمكان[3].

كما عالج اتفاق بازل 2 في المحور الثاني منه قصورا كبيرا في اتفاق بازل1 وهو التركيز على المخاطر المصرفية الكلية التي تتعرض لها المصارف، حيث فرَّق اتفاق بازل 2 بين المعاملات منخفضة المخاطر ومرتفعة المخاطر. وقد قدم المحور الثاني فكرة رأس المال الاقتصادي (Economic Capital) في معادلة رأس المال التنظيمي (الرقابي) (Regulatory Capital)والتي تجعل المصارف قادرة على تحديد كفاية رأس المال على أساس مستوى المخاطر التي تتعرض لها بالنسبة لكل معاملة[4]..

إن رأس المال الرقابي مقسم إلى رأس المال الأساسي (core capital) شريحة أولى، ورأس المال المساند(supplementary capital)، الذي ينقسم بدوره إلى شريحة ثانية وشريحة ثالثة. يقدم الجدول رقم (1) وصفا للمكونات الأساسية لرأس المال الرقابي و ويعرف رأس المال لأغراض كفاية راس المال إما بالقيمة الدفترية أو من خلال القيمة السُّوقية لحقوق الملكية (وهي

[1] يشير مصطلح (الأعباء الرأسمالية لمخاطر التشغيل ومخاطر السوق)إلى اعباء رأس المال بالنسبة لمخاطر التشغيل والسوق بافتراض أن نسبة الملاءة 8%، ويستخدم أحياناً بنفس المعنى مصطلح (التكلفة الرأسمالية للمخاطر أو متطلبات رأس المال للمخاطر).في حين أن مصطلح (المخاطر التشغيلية أو مخاطر السوق) يعني المبلغ الواجب إضافته إلى مقام نسبة الملاءة أي : الأعباء الرأسمالية للمخاطر التشغيلية مضروبة ب 12.5 مقلوب 8%).

[2] اسلامبولي، مرام،2010، مرجع سابق، ص 39-40.

[3] هادي، محمد إبراهيم، إمكانية تطبيق تأمين الودائع ضد المخاطر المصرفية في العراق، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2008، ص26.

[4] حشَاد، نبيل، دليلك إلى إتفاق بازل 2، (المضمون – الاهمية – الأبعاد)، موسوعة بازل، الجزء الأول، اتحاد المصارف العربية، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2004، ص38-39.

تعني : (القيمة السُّوقية للموجودات – القيمة السُّوقية أو القيمة العادلة للمطلوبات)، أو من خلال القيمة الإجمالية للمصرف بناء على السعر الحالي لأسهمه في السوق (market capitalization).[1]

الجدول رقم (3)

المكونات الأساسية لرأس المال الرقابي وحدوده

مكونات رأس المال الرقابي		الأجزاء الصالحة للتداول أو الاستثمار	القيود الأساسية (قيود إضافية يمكن تعريفها على المستوى الوطني
الشريحة الأولى	رأس المال الأساسي	• الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة • الاحتياطيات المعلنة	شهرة المحل يجب أن يتم اقتطاعها من الشريحة الأولى
الشريحة الثانية	رأس المال المساند	• الاحتياطيات غير المعلنة • احتياطيات إعادة التقييم • المخصصات العامة / الاحتياطيات العامة لخسائر القروض • أدوات رأس المال الهجينة (مثال الأسهم الممتازة المتراكمة) • الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية(غير المضمونة) (لا يقل الحد الأدنى لاستحقاقها عن 5 سنوات)	مجموع الشريحة الثانية محدد ب 100%من الشريحة الأولى (يعني أن 50% على الأقل من مجموع مكونات الشريحة الأولى) احتياطيات إعادة التقييم الكاملة المستقلة عن الأوراق المالية المقيمة بالتكلفة في الميزانية العامة، تضم فقط55%من الفارق بين القيمة السُّوقية والقيمة الدفترية التاريخية. المخصصات العامة و الاحتياطيات العامة لخسائر القروض محددة بحد أقصى 1.25%من الأصول من الأصول الموزونة بالمخاطر. الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية محدد ب50 %من الشريحة الأولى. إطفاء الدين 20%كل سنة سينطبق عندما ينخفض الاستحقاق إلى أقل من 5 سنوات.
الشريحة الثالثة		دين من الدرجة الثانية غير مضمون (له فترة استحقاق أصلية لاتقل عن عامين واقل من 5 سنوات)	تستعمل الشريحة الثالثة لتغطية مخاطر السوق فقط ويجب أن تكون في حدود 250%من الشريحة الأولى المستخدم لتغطية مخاطر السوق (يعني285 من MRCR[2] لمخاطرالسوق يجب أن تكون مغطاة بالشريحة الأولى من راس المال

Source:Basel Committee on Banking Supervision, 2006

[1] Saita, rancesco, value at risk and bank capital management, Elsevier, usa, 2007, p7-8-9

[2] **Mrcr, Minimum Regulatory Capital Reguirement**

سادساً :قياس المخاطر المصرفية وفقاً لاتفاقية بازل2:

أهم المخاطر المصرفية التي أشار إليها اتفاق بازل 2 هي مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، في حين أن بقية المخاطر لاتدخل في حساب معدل كفاية رأس المال، ويمكن قياسها احصائيا وفق بازل2 كالآتي وذلك بحسب كل نوع خطر:

1)قياس مخاطر الإئتمان :

تقترح لجنة بازل بأن يسمح للمصارف بالاختيار فيما بين الطرق الموسعة لحساب رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر الائتمانية. وسيكون أحد البدائل هو قياس مخاطر الائتمان بطريقة قياسية موحدة، يدعمها تصنيف خارجي للائتمان.أما الطريقة البديلة التي تخضع لموافقة صريحة من المراقب على المصرف، فهي تسمح للمصارف باستخدام نظام التصنيف الداخلي الخاصة بها[1].

طرق القياس وفق الأسلوبين كما يلي :

الأسلوب الأول- أسلوب التقييم القياسي (النمطي)(Standardized Approach (SA

يعتمد هذا الأسلوب على ترجيح الأصول بأوزان المخاطر وفقاً لنوع التسهيل والتقييم الائتماني للعميل من جانب مؤسسات تقييم خارجية، غير أن تطبيق هذا الأسلوب يؤدي إلى قيام المصرف بتجنيب قدر أكبر من رأس المال يمكن أن يزيد عما كان مقررا في ظل بازل1 وذلك حسب مستوى التصنيف الائتماني لعملاء المصرف[2].ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب إجراء الخطوات التالية:

أ.تبويب الأصول:

حيث يجب تبويب الأصول وفقاً لنوع المدين إلى الحكومات والمصارف المركزية، والحكومات غير المركزية ووحدات الحكم المحلي والمصارف ومصارف التنمية، متعددة الأطراف (الدولية) والشركات وعملاء التجزئة والقروض المضمونة بعقارات تجارية ومؤسسات تتعامل بالأوراق المالية وقروض مضمونة بعقارات سكنية والقروض التي مضى موعد استحقاقها[3] .

ب- ترجيح الأصول بأوزان المخاطر:

يتم ترجيح القروض بأوزان مخاطر بسيطة تبعا للتقسيم الائتماني للعميل وحسب تبويب التسهيل، تتراوح الأوزان من صفر %وترتفع كلما زادت المخاطر أو تدني مستوى التقييم الإئتماني للعميل،

---

[1] حشّاد، نبيل، دليلك إلى إتفاق بازل 2، (المصمون – الاهمية – الأبعاد)، موسوعة بازل، الجزء الأول، اتحاد المصارف العربية، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2004، ص56.

[2] الغندور، حافظ، التقنيات الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان. دورة تدريبية في مصرف سورية المركزي بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية، تاريخ 20-2008/7/23.ص34.

[3] حشّاد، نبيل، دليلك إلى إتفاق بازل 2، (المصمون – الاهمية – الأبعاد)، موسوعة بازل، الجزء الأول، اتحاد المصارف العربية، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2004، ص56-66.

كما ان الأوزان المحددة للقروض المتعثرة كبيرة، يضاف إلى ذلك الوزن المخصص للعملاء غير المقيَّمين الذي يصل إلى 100%، وفي الجداول رقم(3) التالي ملخص بهذه الأوزان[1]

جدول رقم (4)

ملخص بأوزان مخاطر الأصول

المدين		AAA to AA−	A+ To A−	BBB To BB−	BB TO B−	Below B−	Unrated
الحكومة والمصارف المركزية		0%	20%	50%	100%	150%	100%
المصارف والمؤسسات التي تتعامل في الأوراق المالية	خيار (1)	20%	50%	100%	100%	150%	100%
	خيار(2)	20%	50%	50%	100%	150%	50%
	أجل أقل من 3 أشهر	20%	20%	20%	50%	150%	20%
المؤسسات		20%	50%	من BBB^+إلى BB 100%	أقل من BB^- 150%	−	100%
بنوك التنمية الدولية		صفر					
محافظ التجزئة		75%					
الإقراض بغرض الأسكان		35%					
تمويل عقاري تجاري		100%					
الحكومات غير المركزية		حسب الوزن المخصص للحكومة المركزية					

المصدر :الغندور،.حافظ، التقنيات الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان. دورة تدريبية في مصرف سورية المركزي بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية، تاريخ20−2008,2008/7/23، ص37.

الأسلوب الثاني− أسلوب التقييم الداخلي:(Irb, Internal Rating – Based Approach):

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب المتقدمة لقياس المخاطر، ويتطلب أسلوب التقييم الداخلي الحصول على موافقة المصرف المركزي قبل التطبيق والالتزام بالحد الأدنى من الشروط والمتطلبات أهمها :دقة البيانات، وأنظمة القياس وتكنولوجيا المعلومات والرقابة الداخلية ودقة نتائج الإفصاح. إلا أنه في حالة تطبيق هذه الأساليب لا يمكن التراجع عنها والرجوع للأسلوب القياسي[2].

[1] الغندور، حافظ، التقنيات الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان. دورة تدريبية في مصرف سورية المركزي بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية، تاريخ 20-2008/7/23.ص36.

[2] الغندور، حافظ، التقنيات الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان. دورة تدريبية في مصرف سورية المركزي بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية، تاريخ 20-2008/7/23.ص46.

يمكن للمصارف التي تستوفي الشروط والمتطلبات السابقة أن تصبح مؤهلة للاعتماد على تقديراتها الداخلية الخاصة لمكونات المخاطر في تقدير متطلبات رأس المال اللازمة لغرض معين. وتتضمن مكونات المخاطر قياسا لاحتمالات التعثر عن الدفع(PD) والخسارة عند حدوث التعثر (LGD)، والتعرض عند التعثر (EAD)، والاستحقاق الفعلي(M)[1].

يتم تقييم الأصول المعرضة للمخاطر في سجلات المصرف، في ظل أساليب التقييم الداخلي (الأساسي والمتقدم)، إلى الفئات التالية:حكومات، مصارف، شركات، تجزئة، أوراق مالية (حقوق ملكية الأسهم).تتألف كل فئة من فئات الأصول التي يغطيها إطار أسلوب التصنيف الداخلي من ثلاثة عناصر رئيسية هي :

1- مكونات المخاطر-استنتاج تقديرات لعوامل المخاطر التي توفرها المصارف ويقدم المراقبون تقديرات لبعض منها، وتتمثل في (PD, LGD, EAD, M).

2-دوال أوزان المخاطر – هي الوسيلة التي يتم بها تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر لكل فئة من فئات التعرض السابقة، ومن ثم إلى متطلبات لرأس المال.

3- المتطلبات الدنيا: وهي المعايير الدنيا التي يجب استيفاؤها حتى يمكن للمصرف أن يستخدم أسلوب التصنيف الداخلي لأي فئة من الأصول المعرضة للمخاطر السابقة[2].

2)قياس مخاطر السوق:

يتطلب الاندماج المتزايد للمصارف في أنشطة الاستثمار والمتاجرة، قياسا دقيقا لمخاطر السوق وفي الوقت المناسب، ويشمل ذلك قياس التعرضات المتصلة بمحافظ المصرف للسيولة المستقرة والمتاجرة والمراكز الداخلة والخارجة عن نطاق الميزانية العامة، وتقاس مخاطر السوق وفق أسلوبين هما الاسلوب القياسي أو النمطي والأسلوب الداخلي. ويعامل الأسلوب القياسي لتقدير مخاطر السوق كل سوق يتعرض لها المصرف ككيان منفصل، ولا يأخذ في الاعتبار العلاقة التي قد توجد بين مختلف الأسواق، ولذا فإن كل مخاطر السوق تقاس على أساس فردي. أما الأسلوب الداخلي فهو اكثر شمولا ويفترض تقدير المخاطر من منظور موحد يأخذ في الاعتبار العلاقات بين الأسواق، وحقيقة أن حدوث حركة في سوق واحدة قد تؤثر على أسواق عديدة أخرى، على سبيل المثال: تقلب سعر الصرف يمكن أن يؤثر أيضاً على سعر السندات المصدرة بعملة معينة[3].

---

[1] حشّاد، نبيل، دليلك إلى إتفاق بازل 2، (المضمون – الاهمية – الأبعاد)، موسوعة بازل، الجزء الأول، اتحاد المصارف العربية، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2004، ص126.

[2] Saita, rancesco, value at risk and bank capital management, Elsevier, usa, 2007, 82.

[3] حماد، طارق، عبد العال، حوكمة الشركات، شركات عام وخاص ومصارف، (المفاهيم - المبادئ – التجارب – المتطلبات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 762.

يقيس المصرف مخاطر السوق وفق الأسلوب النمطي لكل نوع من أنواع المخاطر بشكل افرادي، وهي مخاطر حقوق الملكية ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر السلع:

أ- مخاطر حقوق الملكية :

وهي ترتبط بمخاطرة حيازة أو امتلاك مراكز في الأوراق المالية (الأسهم) في دفتر التداول. وهي تنطبق على المراكز الطويلة الأجل والقصيرة الأجل في جميع العقود التي تعرض سلوك السوق على أنه مشابه الأوراق المالية(الأسهم).ويحدد الحد الأدنى لرأس المال بالنسبة للأوراق المالية (الأسهم) باحتساب أعباء حسابات فردية للمخاطر المحددة في حيازة مركز طويل الأجل أو قصير الأجل في الأوراق المالية (الأسهم) بشكل افرادي أما بالنسبة للمخاطر العامة فيتم الاحتساب على أساس حيازة مركز طويل الأجل أو قصير في الأوراق المالية (الأسهم) بشكل فردي أما بالنسبة للمخاطر العامة فيتم الاحتساب على أساس حيازة مركز طويل الأجل أو قصير في السوق بأكمله. إن المخاطر المحددة معروفة على أنها مراكز الأوراق المالية (الأسهم) الإجمالية التابعة للمصرف، (يعني مجموع كل مراكز الأوراق المالية (الأسهم) طويلة الأجل، وكل مراكز الأوراق المالية (الأسهم) قصيرة الأجل. أما مخاطر السوق العامة فهي الفرق بين مجموع كل المراكز طويلة الأجل والمراكز قصيرة الأجل (يعني المركز الصافي الإجمالي من الأوراق المالية (الأسهم) بالسوق[1].

ب- مخاطر سعر الفائدة :

حددت لجنة بازل قياس مخاطر سعر الفائدة وفق الأسلوب النمطي من خلال قياس مخاطر الاحتفاظ وإحراز مراكز في مديونية الأوراق المالية والأدوات الأخرى لمعدل سعر الفائدة المرتبطة في الاستثمار بغرض الاتجار. وحددت متطلبات الحدود الدنيا لرأس المال على أساس اثنين من الأعباء المنفصلة التي تم احتساب، حيث يتم تطبيق واحدة منها على المخاطر الخاصة أو المحددة لكل ورقة مالية سواء كانت ذات مركز قصير أم طويل الأجل، بينما يتم تطبيق الأخرى على مخاطر سعر الفائدة داخل المحفظة ويعرف بمصطلح مخاطر السوق العامة، حيث يمكن عمل مقاصة للمراكز القصيرة والطويلة الأجل لكل أنواع الأوراق المالية أو الأدوات المالية[2].

- المخاطر المحددة :وهي المخاطر الناتجة عن التحركات في سعر الفائدة الخاص بالورقة المالية. وقد تم ترتيب أعباء رأس المال داخل فئات عريضة كمايلي :
  - الأوراق الحكومية : 0%.

[1] حشّاد، نبيل، دليلك إلى إتفاق بازل 2، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2004، ص 252.

[2] أبو عيسى، وجدان، مدى التزام المصارف الخاصة في سورية في تطبيق معايير بازل الدولية لمخاطر سعر الفائدة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2008، ص43.

- الفئة المؤهلة وتشمل الأوراق المالية الصادرة من قبل هيئات القطاع العام ومصارف التنمية بالإضافة إلى أوراق مالية أخرى لها درجات تصنيف معينة:
- 0.25% (المدة المتبقة لنهاية الأجل :6 شهور أو أقل).
- 1.00% (المدة المتبقية لنهاية الأجل مابين 6 شهور و 24 شهرا).
- 1.60% المدة المتبقية لنهاية الأجل :تتجاوز ال24 شهراً).

- فئة أخرى سوف يكون لها نفس عبء المخاطر الخاصة كقطاع خاص مقترض وفقاً لمتطلبات الائتمان، أي نسبة 8 %.

مخاطر السوق العامة : هي مخاطر الخسارة الناجمة عن تغير سعر الفائدة في السوق، كما يتم قياسها بالاختيار بين طريقتين أساسيتين هما :

1) طريقة الاستحقاق (Maturity Method): وبموجبها يتم توزيع مراكز الاستثمارات في كل ورقة مالية بتقسيمها على 13 أجل أو 15 أجل وفقاً لطبيعة أسعار الفائدة ثابتة أم متغيرة.

2) طريقة الأمد (Duration Method): وهي طريقة أكثر دقة لقياس كافة المخاطر العامة للسوق وذلك لاحتساب حساسية السعر لكل مركز على حدة.

في كل من الطريقتين يكون عبء رأس المال هو عبارة عن مجموع أربع مكونات :

- صافي المركز قصير أو طويل الأجل في الاستثمارات بغرض الإتجار.
- حصة صغيرة من المراكز المتوانة لكل فترة زمنية.
- حصة أكبر من المراكز المتوازنة عبر فترات زمنية مختلفة.
- صافي العبء للمراكز على عقود الخيارات إذا لزم الأمر[1].

ت- مخاطر أسعار الصرف :

يتم قياس التعرض للمخاطر بالنسبة لعملة معينة عن طريق حساب المركز الصافي المفتوح لكل عملة في المصرف وذلك عن طريق جمع مايلي :المركز الصافي الحالي (كل بنود الأصول ناقص كافة بنود الالتزامات بما في ذلك الفائدة المتراكمة والمخصصة بالعملة المعينة):

- المركز الصافي الأجل (كافة المبالغ المقبوضة ناقص المبالغ المستحقة الدفع بموجب تعاملات الصرف الأجنبي الأجل بما في ذلك التعاملات المستقبلية للعملة ورأس المال الخاص بمقايضات العملة غير المندرجة في المركز الحالي)
- الضمانات (والسندات المماثلة) المطلوبة للدفع والمتعذر استردادها.
- صافي الدخل / المصروفات المستقبلية التي لم تتراكم ولكنها محمية تماماً

[1] Bank for internationalsettlements, basel committee on banking supervision.theibid,p11.

- أي بند آخر يمثل ربحاً أو خسارة بالعملات الأجنبية وذلك حسب المعايير المحاسبية المتبعة.
- صافي المعادل لأساس دلتا (**DELTA**) للمحفظة الإجمالية لعقود الخيارات بالعملات الأجنبية.

كما يتم قياس مخاطر سعر الصرف الأجنبي بالنسبة لجميع العملات في محفظة مراكز العملات الأجنبية والذهب. بطريقة الاختزال وذلك بتحويل صافي القيمة الحالية لصافي المركز المالي لكل عملة أجنبية وللذهب بمعدلات نقدية إلى العملة المعنية.

والمركز المالي الصافي الكلي المفتوح يتم قياسه بتجميع كل من :صافي جملة المراكز القصيرة أو طويلة الأجل أيهما أكبر، وصافي المركز المالي (قصير أو طويل) بالذهب[1].

ث- مخاطر السلع :

من أهم أساليب قياس هذه المخاطر هو الأسلوب المبسط، حيث تساوي أعباء رأس المال 15% من المركز النالي الصافي الطويل أو القصير في كل سلعة بالإضافة إلى 3% من المراكز الإجمالية للمصرف الطويلة والقصيرة الأجل .

2- الأسلوب الداخلي :

يقدم عدداً من المتطلبات النوعية والكمية التي يجب أن تكون مرخصة من قبل المصرف المركزي. وتتضمن المتطلبات النوعية معايير الإدارة في استخدام نماذج لرقابة المخاطر والحد منها، وجود عملية صارمة ومستمرة لكل من اختبار التحمل والاختبار الرجعي و الارشادات الدنيا لتعريف عوامل المخاطر الأساسية من أجل تخطيط المخاطر.وفق المعايير الكمية فإنه يتم قياس وضبط مخاطر السوق من خلال نماذج حساب القيمة المعرضة للمخاطر (VAR)[2].

وتشمل مدخلات نموذج القيمة المعرضة للمخاطر(VAR) بيانات عن مراكز المصرف وعن عوامل الأسعار والتقلب والمخاطرة، وينبغي أن تشمل المخاطر التي يغطيها النموذج كل مراكز الفائدة والعملة وحقوق الملكية والسلع والخيارات المتأصلة في محفظة المصرف وذلك فيما يتصل بالمراكز الداخلة والخارجة في الميزانية العامة معاً، وتدمج النماذج القائمة على (VAR) بشكل نمطي التغيُّر المحتمل في قيمة كل مركز نتيجة لتحركات محددة في عوامل المخاطرة مع احتمال حدوث مثل هذه التحركات، ويتم تجميع التغيرات في القيمة عند مستوى قطاعات أو أقسام الدفاتر التجارية أو عبر كل انشطة المتاجرة والأسواق التجارية.

[1] حشَاد، نبيل، دليلك إلى إتفاق بازل 2، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2004، ص 257-267.

[2] Saita, Rancesco, Value At Risk And Bank Capital Management, Elsevier, Usa, 2007, P63.

ويعتمد تقييم رأس المال اللازم لتغطية المخاطر بشكل حاسم على توافر معلومات تغير بشكل ذي معنى عن تعرض المصرف للمخاطر السوقية. ووفقاً للجنة بازل، ينبغي أن تشمل المعلومات الموفرة (للإدارة العليا ومجلس الإدارة والأطراف الثالثة مثل الجهات المشرفة على المصارف) على مايلي :

- القيمة المعرضة للمخاطر VAR، محللة حسب نوع المخاطر أو فئة الأصول وبشكل إجمالي ومقدرة عن فترات احتفاظ لمدة يوم واحد، أسبوعين، ومثبتة من حيث قيم مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة على مدة فترة الإثبات وفي نهاية المدة.
- معلومات عن المخاطر والعوائد بشكل اجمالي بما في ذلك مقارنة تقديرات المخاطر بالنواتج الفعلية، مثل شكل بياني للربح / الخسارة اليومية (P/L) المقسوم على (VAR) اليومية أو تمثيل آخر للعلاقة بين (P/L) اليومية و(VAR) اليومية.
- مناقشة كيفية للمساعدة في المقارنة بين P/L و VAR بما في ذلك وصف للفروق بين أساس تقديرات P/L وتقديرات VAR.
- مقياس كمي لتعرض المنشأة ككل لمخاطر السوق، محللا حسب نوع المخاطر ويعبر في رأي المصرف عن التعرض للمخاطر في أفضل صورة، ومثبتة من حيث قيم مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة على مدى فترة الإثبات وفي نهاية المدة[1].

تستنتج الباحثة مما سبق بأن قياس مخاطر السوق وفق الأسلوب القياسي أقل تعقيدا من الأسلوب الداخلي، لأنها تقيس كل نوع من أنواع المخاطر على حدة، مما يتطلب تبسيط في المعلومات المطلوب تقديمها للنظام كي يتم قياسها بسهولة وبدقة، بالإضافة إلى ذلك فإنها لا تتطلب برمجيات محاسبية معقدة، وتقديرات واجتهادات لاحتمالات الخسارة كما في طريقة حساب القيمة المعرضة للمخاطر، علاوة على ذلك فإن طريقة الأسلوب القياسي تناسب اقتصاديات الأسواق الناشئة في تحرر أسعار الفائدة فيها تدريجيا بخلاف طريقة الأسلوب الداخلي، فحساب القيمة المعرضة للمخاطر VAR تناسب الأسواق التي تشهد حركة تداولات مرتفعة وتشكل الأصول المحتفظ بها للمتاجرة نسبة كبيرة من محفظة المصرف.

3)قياس مخاطر التشغيل:

كما في مخاطر الائتمان، عرَّف اتفاق بازل 2 ثلاثة أساليب مختلفة من أجل تحديد الحد الأدنى لرأس المال الرقابي اللازم لتغطية مخاطر التشغيل، وهي أسلوب المؤشر الأساسي، والأسلوب المعياري وأسلوب القياس المتقدم.

1- أسلوب المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach)

[1] حماد، طارق، عبد العال، حوكمة الشركات، شركات عام وخاص ومصارف، (المفاهيم - المبادئ – التجارب – المتطلبات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 753-754.

وفقاً لهذه الطريقة، يتم حساب العبء على رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل K_{BIA} بنسبة مئوية α تساوي إلى 15% من المعدل الوسطي للدخل الإجمالي الموجب خلال الثلاثة سنوات السابقة. أما السنوات التي يحقق فيها دخل إجمالي سالب فيتم استبعادها من الحساب وذلك على الصيغة التالية :

$$K_{BIA}=[\sum G\Pi, \ldots\ldots\ldots\ldots n, \alpha]/n$$

الدخل الإجمالي **G1** (والذي يساوي دخل الفائدة +دخل غير الفائدة الصافي، إجمالي المخصصات ومصاريف التشغيل)، حيث أن الدخل إيجابي (موجب)، **n**هي عدد السنوات الثلاث السابقة التي تحقق فيها دخل إجمالي موجب. وفي هذه الحالة النسبة المئوية α وضعت من قبل لجنة بازل وغير قابلة للتغيير [1].

2- **الأسلوب المعياري (standardized approach):**

قسَّم هذا الأسلوب أنشطة المصارف إلى ثمانية أنواع أنشطة أو خطوط الأعمال مع إعطاء كل خط أعمال نسبة (يطلق عليها بيتا) من إجمالي الدخل، هذه النسبة تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل، كما هي واضحة في الجدول رقم (3).وقد وضعت اللجنة بعض الشروط الواجب توافرها بالنسبة للمصارف التي ترغب في تطبيق هذا الأسلوب، من أهمها، أن يكون لدى المصرف نظام جيد لإدارة مخاطر التشغيل ووجود بيانات منظمة خاصة بكل خط أعمال وأن يخضع هذا النظام للمراجعة الداخلية والرقابة الخارجية [2].

الجدول رقم (5)

نسبة بيتا اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل وفق الأنشطة

خطوط الأعمال (الأنشطة)	عوامل بيتا
تمويل الشركات /التجارة والمبيعات/المدفوعات والتسوية	%18
الأعمال التجارية المصرفية /خدمات الوكالة	%15
أعمال التجزئة المصرفية/إدارة الأصول /السمسرة بالتجزئة	%12

Source:saita, 2007.p117.

في الممارسة العملية، تسمح هذه الصيغة بدفع مكافأة لخطوط الأعمال في نفس السنة التي تحقق بها ربح، لأن الدخل الإجمالي السلبي في إحدى خطوط الأعمال ممكن أن يخفض من المتطلبات الكلية لرأس المال. علاوة على ذلك، إذا كان الدخل الإجمالي سلبيا" بدرجة كبيرة في بعض خطوط الأعمال، أي أن ناتج مجموع قيم الدخل الإجمالي مضروبا في معاملات بيتا

[1] Saita, rancesco, value at risk and bank capital management, Elsevier, usa, 2007, p116

[2] حشَاد، نبيل، دليلك إلى إتفاق بازل 2، (المضمون – الأهمية – الأبعاد)، موسوعة بازل، الجزء الأول، اتحاد المصارف العربية، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2004، ص36.

الخاصة بها كانت سالبة، فإن سنة كهذه يجب أن تستبعد في كل من البسط (عن طريق وضع القيمة مساوية للصفر) وفي المقام (تخفيض قيمة n).

3- أسلوب القياس المتقدم :

وفقاً لأسلوب القياس المتقدم تتحدد متطلبات رأس المال الرقابي اللازم لتغطية مخاطر التشغيل بواسطة التقدير الناتج عن النظام الداخلي لإدارة مخاطر التشغيل. ويراعي المصرف الامتثال مع معايير كمية وكيفية معرفة من قبل لجنة بازل، ومع أخذ موافقة الجهة الإشرافية أولا"[1].

والخلاصة : يعتبر اتفاق **بازل 2** تحول كامل في مفهوم إدارة المخاطر عن اتفاق بازل1 مما يفترض توافر العديد من العناصر في البنية الأساسية للقطاع المصرفي بشكل عام مكملة لبازل2، فتطبيق بازل2 يتطلب وخاصة بما يتعلق بالأساليب الأكثر تقدما"، عددا"من المقومات في نظم المعلومات المحاسبية وأحيانا" في النظم والمؤسسات المالية فضلا" عن ضرورة توافر القدرات البشرية المناسبة. وكلما انتقل المصرف أو الدولة إلى مستوى أكثر تقدما" كلما زادت المقومات المطلوبة في البنية الأساسية للقطاع المصرفي. وهكذا يتضح أن اتفاق بازل2 أكثر من مجرد معايير جديدة لكفاية رأس المال أو حتى لإدارة المخاطر، وإنما هو بالحقيقة برنامج متكامل لتطوير القطاع المرفي في مجموعه.

سابعاً : بازل 3 :

اليوم وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى ما أدت إليه من خسائر مالية ضخمة وانهيار اقتصادي طالت العديد من المؤسسات المالية الدولية. امتد أثرها ليشمل عددا من الاقتصاديات المتقدمة في أوروبا وأمريكا وآسيا، الأمر الذي دفع بمراكز صنع القرار والسياسات في الهيئات الدولية والمنظمات المرتبطة إلى البحث عن مواطن الضعف في أنظمة التحكم والرقابة والإشراف، ومراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي في كل دولة، وعلى المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد المصرفية الدولية.

في حين فشلت بازل2 في حماية المصارف من المخاطر الائتمانية التي تعرضت لها عام 2007، أتت متطلبات لجنة بازل3 لتعالج إضافة إلى مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل والسمعة وغيرها لمنع أي أزمة من الوصول إلى قلب الاقتصاد الحقيقي.ولكن الشيء المهم بالنسبة لاتفاقية بازل3 هو هدفها الرامي إلى وضع معيار عالمي حقيقي لمراقبة القطاع المصرفي، لاسيما وأن هناك اجماعاً واسعاً على أن غياب التنسيق الدولي أسهم في تأجيج الأزمة. حيث أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتاريخ 12 أيلول 2010 حزمة من الإصالحات

[1] Saita, rancesco, value at risk and bank capital management, Elsevier, usa, 2007, p116-p117

المقترحة والتي عرفت باتفاقية بازل (ΠI) والتي تهدف إلى زيادة متطلبات رأس المال ، وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي ، حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية ويعتبر الانتقال إلى نظام بازل الجديدة فرصة للمصارف لزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، حيث تم وضع خطة طريق مصرفية ، من شأنها أن تحمي المصارف من تداعيات أزمات محتملة في المستقبل، الهدف منها تعزيز السيولة المصرفية وذلك على أن يبدأ العمل بالمعايير الجديدة اعتباراً من عام 2013 وصولاً لعام 2019 بغية اعطاء فرصة كافية للمصارف للتأقلم مع المناخ الجديد الذي ينص على زيادة الشريحة الأولى من رأس المال من 2% حالياً.إلى 4.5% من إجمالي أصول المصارف وذلك بحلول عام 2015، وبحلول عام 2019 سيتوجب على المصارف تخصيص شريحة إضافية مقدارها 2.5% من رأس المال لمواجهة أزمات محتملة ، وبذلك يرتفع إجمالي الاحتياطي إلى 7%.وبحسب جان كلود تريشي رئيس مجموعة محافظي المصارف المركزية ومسؤولي هيئات الرقابة في بيان صدر إثر التوصل إلى الاتفاق : من المنتظر أن تساهم بازل ΠI في الاستقرار المالي على المدى الطَّويل وفي النُّمو ، كما أن هذه الإصلاحات تهدف إلى تجنُّب الانهيار في النظام المصرفي وخاصة بعد حادثة إفلاس مصرف ليمان برادرز(Lehmann Brothers) الأمريكي عام 2008.[1]

1- أهم تعديلات بازل 3:

أ)مكونات رأس المال :

يتكون رأس المال التنظيمي من البنود التالية وفق بازل 3:

- الشريحة الاولى من رأس المال TIER 1:وتتألف من

أسهم العادية للشريحة الأولى والتي تتكون من الأسهم التي يصدرها المصرف وعلاوات الإصدار والأرباح المحتجزة والاحتياطيات حيث يتم استبعاد الشهرة وأي موجودات غير ملموسة. ويضاف إلى الشريحة الأولى قرض مساند مدفوع بالكامل وأن لا يكون مضمون برهن أي من موجودات المصرف، على أن يكون بشكل دائم وبدون تاريخ استحقاق بالإضافة إلى عدم وجود أية حوافز للتسديد المبكر.

- الشريحة الثانية من رأس المال : تتألف من قرض مساند مدفوع بالكامل وغير مضمون برهن، أي من موجودات المصرف على أن لايقل تاريخ استحقاقه عن 5 سنوات بالإضافة إلى عدم وجود أي حوافز للتسديد المبكر، وتضم الاحتياطيات العامة التي خصصت لمقابلة الخسائر التي من المحتمل أن تحدث.

[1] Bank for international settlements - basel committee on banking supervision - baselΠI counterparty credit risk- frequently asked questions - novmber 2011

وفيمايلي أهم المعايير المطبقة وفق بازل 3 على الفقرات السابقة لاعتبارها ضمن رأس المال :

- يجب ان لاتقل الأسهم العادية للشريحة الأولى عن 4.5% من موجودات المصرف المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات، مع العلم بأن هذه النسبة كانت 2% في بازل2.
- يجب أن لاتقل الشريحة الأولى من رأس المال عن 6% من موجودات المصرف المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات وقد كانت هذه النسبة في بازل2 تساوي 4% بازل2.
- يجب أن لايقل رأس المال عن 8% من موجودات المصرف المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات علماً أن هذه النسبة كانت 6% حسب بازل 2.

مع العلم أن الموجودات المرجحة بالمخاطر هي بشكل رئيسي القروض، والتسهيلات المصرفية الائتمانية التي تمنحها المصارف وترجح هذه القروض والتسهيلات حسب نوعية مخاطرها كما نصت عليها بازل 2.

ب) رأس المال الإضافي لتغطية المخاطر :

تتطلب بازل3 بناء رأس مال إضافي زيادة عن الحدود الدنيا المفروضة وذلك لمواجهة فترات الأزمات وحدوث الخسائر، وفي حال استخدام هذه الأموال يتم إعادة بنائها من الأرباح المحققة ممايؤدي إلى تخفيض الأرباح الموزعة.

1. رأس المال الإضافي لأغراض التحوط : تطلب بازل3 أن يحتفظ المصرف برأسمال احتياطي يبلغ 2.5% في 2019/1/1، وذلك لامتصاص خسائر المصرف في الأوقات العصيبة، وسيبدأ بنسبة 0.625% في 2016/1/1 إلى 1.25% في 2017/1/1، وسوف يصبح 1.875% في 1/1/ 2018.ويتضمن رأس المال هذا أسهم عامة مما يؤدي إلى زيادة رأس مال المصرف الإجمالي من الأسهم بنفس النسبة.
2. رأس مال إضافي لمواجهة الأزمات :تطلب بازل3 من المصارف الاحتفاظ برأسمال احتياطي تتراوح قيمته من صفر إلى 2.5% يتألف من أسهم عامة وذلك لحماية القطاع المصرفي في فترات زيادة الائتمان بنسب كبيرة جداً، كما حدث في أوقات الأزمة المالية لعام 2007. ويتم تحديد تخصيص نسبة رأس المال من قبل السلطات المالية حسب حجم الائتمان.

ج) السيولة : طورت بازل3 معيارين لزيادة دعم السيولة :

1) معيار نسبة تغطية السيولة : فقد أنشأت بازل3 معيار نسبة تغطية السيولة لدعم السيولة قصيرة الأجل، وللتاكد بأن المصرف يملك سيولة كافية وعالية الجودة لمواجهة الحالات الضاغطة خلال 30 يوماً. وينص هذا المعيار على أن يحتفظ المصرف بالسيولة الواردة بما يعادل أو يزيد عن السيولة الصادرة خلال 30 يوماً. وسوف يطبق هذا المعيار في 2015./1/1

2) معيار نسبة التمويل المستقر :يهدف هذا المعيار لتحقيق سيولة مستقرة لفترة أطول من المعيار الأول وهي فترة سنة وذلك من خلال منح حوافز للمصرف لتمويل نشاطاته من خلال مصادر أموال مستقرة وتماثل هيكلية الموجودات والمطلوبات وسوف يتم تطبيق هذا المعيار اعتبارا من 2018/1/1.

وقد أعطت اتفاقية بازل المصارف حتى عام 2018 فرصة لتطبيق هذه القواعد بشكل كلي لكي تستطيع خلال هذه الفترة الوصتل إلى مستوى رأس المال المطلوب من خلال الاحتفاظ بالأرباح مع الاستمرار بمنح القروض [1].

د- مخصصات تحوط إضافية لمقاومة التقلبات الدورية :

كشفت الأزمة المالية التي حدثت مؤخراً عن مشكلة تدني جودة الائتمان في ميزانيات المصارف، وخاصة بعد فترة من نمو القروض بمستوى عال، وفي هذا الإطار فقد تم اقتراح تخصيص رأس مال للتحوط من أزمات تقلب الدورات الاقتصادية في حدود تتراوح بين 0% و 2.5% من حقوق المساهمين أو من رأس مال آخر يضمن امتصاص الخسائر بشكل تام، ويعتمد ذلك على المخاطر التي تحل بالنظام المصرفي بسبب النمو المرتفع للقروض والتسهيلات، على أن يتم تطبيق ذلك وفقاً للظروف المحلية لكل بلد،وسيبدأ سريان رأس مال الحماية المذكروة فقط عندما يكون هناك إفراط في نمو الائتمان ينتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، وسوف تكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان، وعلى سبيل المثال فقد بلغ نمو ائتمان القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية27.1% و 21.4% في عامي 2007 و 2008 على التوالي ، وفي مثل هذه الظروف التي تشهد مستويات عالية لمقاومة تقلبات الدورات الاقتصادية من أجل استيعاب أي خسائر تنشأ بسبب انخفاض جودة الائتمان وسيتم إدخال أموال الحماية المذكورة كإضافة لأموال الاحتياطيات [2].

2- وثيقتان إضافيتان لتعديل متطلبات الاتفاقية بخصوص مخاطر السوق [3]:

نظراً لكو ن الأزمة المالية الأخيرة التي بدأت منذ منتصف عام 2007 قد نتج عنها حجم كبير من الخسائر في محافظ المتاجرة، فقد شكل ذلك عاملاً رئيسياً لتدعيم فكرة أن الإطار الحالي لمتطلبات رأس المال المخصص لمواجهة مخاطر السوق المستند إلى تعديل عام 1996 على وثيقة باز ل 1 لايحقق الإحاطة الكاملة بالمخاطر الرئيسية، وكاستجابة لذلك قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتقديم ملحق لإطار القيمة عند المخاطر (VAR) المتعلقة بسجلات المتاجرة الذي قدمته اتفاقية بازل .2 ولقد أصدرت اللجنة وثيقتين في تموز 2009 بعنوان :مراجعة و

[1] حبش، محمد، ، بازل3 بنودها آثارها وتطبيقها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد العشرون، العدد الأول، آذار 2012، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2012، ص11-12.

[2] فريق بحوث الراجحي المالية - اتفاقية بازل 3: نهج عملي - أيلول 2010.

[3] اسلامبولي، مرام، 2010 ، مرجع سابق، ص110- 111.

تنقيح لإطار مخاطر السوق ضمن اتفاقية بازل2 ووثيقة أخرى بعنوان :دليل احتساب رأس المال للمخاطر الإضافية في دفتر المتاجرة.

أما أهم التعديلات التي قدمتها هاتان الوثيقتان:

1-كانت قد نصت الوثيقة السابقة على منح معاملة تفضيلية لأعباء رأس المال لمواجهة المخاطر المحددة للأسهم ضمن محافظ الأوراق المالية التي تتميز بدرجة جيدة من السيولة والتنوع بحيث تصبح هذه الأعباء 4% بدلاً من8% ، وقد تم إلغاء هذه المعاملة التفضيلية وفق الوثائق الجديدة بحيث يتم تطبيق نسبة 8% كنسبة لأعباء رأس المال اللازمة لمواجهة المخاطر المحددة للأسهم في جميع الحالات وبشكل أكثر تحوطاً.

2- تم إضافة تكلفة أعباء إضافية لرأس المال لتغطية مخاطر عدم السدادdefolt risk ومخاطر تغير التصنيفmigration risk بالنسبة للمنتجات الائتمانية غير المورقة.

3- تطالب اللجنة باحتساب القيمة المعرضة للمخاطر في ظروف ضاغطة اختبارات التحمل مع الأخذ بعين الاعتبار فترة مراقبة زمنية تصل إلى عام واحد.

4- وفقاً للتغييرات المقترحة فإن تكلفة رأس مال المصرف باستخدام الطرق الداخلية ستكون عرضة لتكلفة مخاطر السوق العامة، بالإضافة إلى مخاطر خاصة وفق نموذج مخاطر تقاس باستخدام 10 أيام على مستوى ثقة **99%**.

الفصل الثالث : مخاطر سعر الفائدة وأساليب قياسها وإدارتها

المبحث الأول : مدخل إلى مخاطر سعر الفائدة

المبحث الثاني : أساليب قياس مخاطر سعر الفائدة

المبحث الثالث : إدارة مخاطر سعر الفائدة داخل الميزانية العمومية (إدارة الموجودات والمطلوبات).

الفصل الثالث

مخاطر سعر الفائدة وأساليب قياسها وإدارتها

مقدمة

نتيجة للتطورات الاقتصادية والمالية والتقدم التكنولوجي التي شهدها العقد الأخير مثل النمو الهائل في استخدام أدوات الهندسة المالية كالمشتقات، وظاهرة العولمة التي أدت إلى اشتداد المنافسة بين المؤسسات المالية المحلية والعالمية، واتساع عمليات الاندماج، وظهور حاجات جديدة لدى الأفراد والمؤسسات المختلفة، الأمر الذي أدى لتنافس المؤسسات المالية في تقديم مجموعة من الخدمات مثل تقديم وتحليل المعلومات والاستشارات المالية، وهذا يعرض المؤسسات لمخاطر منها مخاطر سعر الفائدة، مما لاشك فيه أن العمل المصرفي اليوم يقوم على إدارة هذه المخاطر ومن الواضح أن الإدارة الفعالة لهذه المخاطر تعتبر شيئاً هاماً بالنسبة لهذه المؤسسات المالية.

هذا وأدى التذبذب في أسعار الفائدة ، وعدم دقة التنبؤ في توجهاتها في السنوات الأخيرة إلى زيادة تعرض المؤسسات المالية لمخاطر سعر الفائدة المتمثلة في انخفاض صافي الفوائد، والقيمة السُّوقية لحقوق الملكية، لذلك أصبح لزاماً عليها معرفة هذه المخاطر وتحديدها وقياسها والحد من آثارها والسيطرة عليها. ولايمكن تجنب مخاطر سعر الفائدة لذلك فإن قبولها يعتبر جزءاً طبيعياً من العملية المصرفية، ويمكن أن يكون مصدراً مهماً للربحية ولقيمة حقوق المساهمين، إلا أن المبالغة في هذا النوع من المخاطر يمكن أن يشكل تهديداً لأرباح المؤسسة، والقاعدة الرأسمالية، ومن هنا تكمن أهمية إدارتها بطريقة فعالة للحفاظ عليها في نطاق الحدود المفروضة ذاتياً، لذلك فقد بدأ الاهتمام بهذه المخاطر في السنوات الأخيرة نتيجة للتقلب المستمر في أسعار الفائدة، وأصدرت قواعد لإدارتها، واعتبرت هذه المخاطر من الأولويات التي يجب الاهتمام بها وطالبت البنوك المركزية بتبني هذه القواعد.

ومن هنا سوف يتم التركيز في المبحث الأول من هذا الفصل على مفهوم مخاطر سعر الفائدة ومصادرها وآثارها .في المبحث الأول وسنتاول أساليب قياس هذه المخاطر التي تطبقها المصارف في المبحث الثاني، وكذلك إدارة مخاطر أسعار الفائدة، في المبحث الثالث من خلال استراتيجية إدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف.

المبحث الأول

مدخل إلى مخاطر سعر الفائدة

أدى التذبذب الشديد في أسعار الفائدة وعدم دقة التنبؤ في توجهاتها في السنوات الأخيرة إلى زيادة تعرض المؤسسات المالية لمخاطر سعر الفائدة المتمثلة في انخفاض صافي الفوائد والقيمة السوقية، لذلك لابد من تحديد وقياس هذه المخاطر والحد من آثارها.

أولاً :مخاطر سعر الفائدة:

مع أن مخاطر سعر الفائدة هي جزء لا يتجزأ من المخاطر المصرفية، غير أنه يمكن أن يشكل وجودها بشكل كبير خطراً على أرباح المصرف وقاعدته الرأسمالية، وتتخذ مسألة إدارة هذه المخاطر أهمية متزايدة في الأسواق المالية المتطورة، حيث يقوم العملاء بصورة نشطة بإدارة المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة، ويجب إيلاء الاهتمام لهذه المخاطر في البلدان التي تقوم بتحرير نظم سعر الفائدة.[1]

وكما جاء في المبدأ(5) من وثيقة لجنة بازل المتعلقة بمبادئ رقابة وإدارة مخاطر سعر الفائدة في سبتمبر 2003 تعريف مخاطر سعر الفائدة على أنها:

تتعرض الحالة المالية للمصرف لتغيرات مضادة في أسعار الفائدة. ويُعدُّ قبول هذه المخاطر جزء طبيعي من العملية المصرفية ويمكن أن تكون مصدراً مهماً للربحية و لقيمة حقوق المساهمين. ولكن الإفراط في مخاطر سعر الفائدة يمكن أن يشكل تهديداً لأرباح المصرف والقاعدة الرأسمالية. إن التغيُّر في أسعار الفائدة يؤثر على أرباح المصرف، وذلك نظراً لتغير صافي الربح من الفائدة، وكذلك مستوى الأرباح الأخرى الحساسة للفائدة وتكاليف التشغيل. كما تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية، حيث أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (وفي بعض الأحوال التدفقات النقدية ذاتها) تتغير بتغير أسعار الفائدة،.ومن هنا تكمن أهمية إدارة المخاطر بطريقة فعالة للحفاظ عليها في نطاق المستويات التحوطية لضمان سلامة وأمان المصارف.[2]

ويرى أحد الباحثين بأن مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر ناتجة عن تحركات أسعار الفائدة، فعدم استقرار هذه الأسعار يعرِّض المُقرض لمخاطر هبوط الإيرادات في حالة هبوط أسعار الفائدة، ويتكبد المقترض الذي يدفع فائدة متغيرة تكاليفاً أعلى في حال ارتفاع أسعار الفائدة، في كلا

---

[1] الشاهد، سمير، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة(مبادئ بازل الأساسية)، اتحاد المصارف العربية، 2003، ص48

[2] Bank for international settlements, basel committee, 2003, principles for the management and supervision of interest rate risk, septemper, available at (htt/www.bis.com/pupl/bcta/102, pdf), p5.

الحالتين عرضة لمخاطر تغيُّر سعر الفائدة لأنهما يولدان إيرادات أو تكاليف مرتبطة بالأسعار السُّوقية بواسطة مؤشر معين أما الجانب الآخر للعملية فهما يقيمان فرصاً للكسب أيضا.[1]

وذهب كلاً من (Hellia, Dhanani, Fifield, Stevenson) إلى أن مخاطر سعر الفائدة تتعلق بالتغيرات في الربح، والتدفقات النقدية أو بتقييم المنشأة للتحركات في أسعار الفائدة.[2]

ويضيف (John Stephen) لتعريف مخاطر سعر الفائدة بأنها :المخاطر التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات، والناتجة عن التغيرات العكسية في معدلات الفائدة، والعكسية هنا مصطلح نسبي فهي تعني تغير معاكس مرغوب بالنسبة للمستقرض على عكس المقرض أو المستثمر الذي يكون هذا التغيُّر غير مرغوب بالنسبة له، والعكس بالعكس.[3]

وأشارت بعض المصادر إلى ما يسمى مفهوم مرونة الأصول والخصوم لسعر الفائدة حيث يقصد به " مقدار التغيُّر في حجم أحد عناصر الأصول (القروض مثلاً) أو أحد عناصر الخصوم (الودائع مثلاً) بالنسبة للتغير في سعر الفائدة وهذا يسمى عامل المرونة على اعتبار أن خطر سعر الفائدة أنه "احتمال الخسارة الناتجة من وجود فجوة أموال بإشارة غير مناسبة للتغير المتوقع في سعر الفائدة ".[4]

ويمكن أن نضيف لتعريف مخاطر سعر الفائدة تزايد وجودها في المصارف التي تتعامل بالأموال الالكترونية، نظراً لتعرضها لمخاطر سعر الفائدة بسرعة وإلى الحد الذي تنخفض فيه الموجودات نتيجة الحركة السلبية لسعر الفائدة مما يؤثر على مطلوبات الأموال الالكترونية القائمة. [5]

وعرفت مخاطر سعر الفائدة من خلال مصادر هذه المخاطر أيضاً أنها عبارة عن تعرض الموقف المالي للمصرف للتغير نتيجة تقلبات أسعار الفائدة، وهي مخاطر تنشأ من عدة مصادر، فمخاطر إعادة التقييم تكون بسبب التفاوت الزمني للآجال وإعادة التقييم الأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية. وحتى في حال تشابه خصائص إعادة التقييم، فربما تظهر ما يعرف بمخاطر الأساس (وهي الفرق بين السعر الآني والأجل) إذا لم يكن هناك ارتباط تام بين التعديل في أسعار الفائدة على الأصول والخصوم. وتعني مخاطرة العائد عدم التأكد من الدخل بسبب التغيرات في منحنى العائد. وأخيراً فإنه قد تكون مخاطر إضافية نتيجة التعامل في أدوات سوق الخيارات.[6]

---

[1] حمّاد، طارق عبد العال، المشتقات المالية (المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة)، الدار الجامعية،القاهرة، مصر، 2008. ص202،

[2] Helliar, dhanani, fified, Stevenson, lbid, p17.

[3] John j. stephens, 2002, managing interest rate risk, England, john wiley & sons, ltd, p2.

[4] منسي، عبد العاطي محمد، إدارة المنشآت المالية، (الجزء الأول – البنوك الشاملة – البورصات العالمية – صناديق الاستثمار)، الطبعة الثالثة، جامعة قناة السويس، 2006، 96.

[5] النجار، فايق حسن، التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة بنك الإسكان، عمان، 2006، ص 13.

[6] خان، طارق الله، أحمد، حبيب، إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)، ترجمة د. عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص31.

وأخيراً نوضح مخاطر سعر الفائدة بشكل أوسع وأبسط موضحين آلية حدوث هذه المخاطر بأنها "المخاطر التي يتحملها المصرف بسبب تقديمه قرضاً بسعر الفائدة السائد الآن، مغطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معوم، ثم اضطراره، من أجل القرض، إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى. فإذا كان سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف على القرض ثابتاً، ويرتفع سعر إعادة التمويل، فإن العائد الصافي الذي يحققه المصرف سوف ينخفض. وذلك لأن توقيت تقديم القرض لا يتوافق مع توقيت فرص حصول المصرف على الودائع. وهكذا يتعرض المصرف إلى درجة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلبات أسعار الفائدة[1].

وهكذا يمكن القول أن مخاطر سعر الفائدة هي المخاطر التي تتعرض لها إيرادات المصرف الحالية والمستقبلية وكذلك رأس المال نتيجة للتغير في أسعار الفائدة. حيث أن التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر على أرباح المصرف من خلال التغيُّر في صافي دخل الفائدة وتؤثر على رأس المال من خلال تغيير القيمة الاقتصادية لرأس المال.والقيمة الاقتصادية التي تتمثل في صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية لكل من الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية، حيث أن التغيرات في سعر الفائدة تؤثر على القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

وبالتالي يمكن أن نستخلص أن مخاطر سعر الفائدة تشير إلى التغاير الأساسي في صافي دخل فائدة المصرف والقيمة السُّوقية لحقوق الملكية بالمقارنة مع التغيرات، التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية، حيث تؤدي هذه التغيرات إلى خسائر ملموسة بالنسبة للمصرف في حالة عدم اتساق آجال الأصول مع الخصوم وبالتالي لابد من التركيز على مواعيد استحقاق الأصول والخصوم ومراقبة مخاطر أسعار الفائدة التي تعتبر من الأمور الهامة بتقييم كفاءة الإدارة للأصول والخصوم.

ثانياً: مصادر وآثار مخاطر سعر الفائدة :

إن مقدمة موجزة عن مصادر وآثار مخاطر سعر الفائدة سوف تكون مفيدة قبل عرض أساسيات إدارة مخاطر سعر الفائدة. لذا فإن البنود التالية تصف أشكال مخاطر سعر الفائدة التي عادة ما تتعرض لها المصارف والتي تتمثل في مخاطر إعادة التسعير ومخاطر منحنى العائد ومخاطر الأساس ومخاطر الاستثمار في عقود الخيارات (options).

1- مصادر مخاطر سعر الفائدة :

مخاطر إعادة التسعير (Rioricing Mismatches) أو الخطر الإيرادي لسعر الفائدة :

تواجه المصارف من منطلق كونها وسيط مالي أشكالاً متعددة من مخاطر سعر الفائدة لعل

[1] الشمَاع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، الجزء الأول، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، سورية، 2007، ص81.

أهمها وأكثرها عرضة للنقاش تنشأ من اختلاف مواعيد الاستحقاق (نظير سعر فائدة متغير) لأصول المصرف وخصومه ومراكزه المالية خارج الميزانية.[1]

هو احتمال فقدان الدخل أو جزء منه أو التعرض لخسارة عندما تكون الفوائد المحصلة على الاستثمارات في جانب الأصول أقل من الفوائد المدفوعة على مصادر الأموال في جانب الخصوم. حيث تنشأ المشكلة بسبب اختلاف حساسية الخصوم لسعر الفائدة، عن حساسية الأصول لها، بمعنى أن حجم الأصول التي سوف يعاد تسعيرها خلال فترة الفجوة أعلى عن حجم الالتزامات التي سوف يعاد تسعيرها خلال نفس الفترة الفجوة، مع توقع انخفاض سعر الفائدة، أو كان حجم الأصول التي سوف يعاد تسعيرها أقل من حجم الخصوم التي سوف يعاد تسعيرها خلال نفس فترة الفجوة مع توقع ارتفاع سعر الفائدة [2].

ينتج هذه المخاطر عند ظهور فوارق أو فجوات (GAPS) في تواريخ إعادة تسعير الأدوات المالية التي تتأثر بأسعار الفائدة المسجلة في الموجودات و المطاليب وخارج الميزانية بعد تبويبها في جدول للفقرات الزمنية وذلك وفقاً لتواريخ إعادة تسعيرها بالنسبة للأدوات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة ، أو وفقاً لتواريخ استحقاقها بالنسبة للأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة.[3]

ومع أن عدم التوافق في إعادة التسعير (**Rioricing Mismatches**) يعتبر أساسياً للأعمال المصرفية إلا أنه يعرِّض دخل المصرف والقيمة الاقتصادية لتقلبات غير متوقعة إذا تغيرت أسعار الفائدة. فعلى سبيل المثال، في حالة استخدام المصرف وديعة قصيرة الأجل في تمويل قرض طويل الأجل نظير فائدة ثابتة فسوف يواجه انخفاضاً في كل من قيمة الدخل المستقبلي الناشئ من المركز المالي والقيمة الأساسية إذا ارتفع سعر الفائدة. هذا الانخفاض سوف ينتج عن ثبات التدفقات النقدية طول حياة القرض وتغير الفائدة المدفوعة على التمويل ثم ارتفاعها بعد تاريخ استحقاق الوديعة قصيرة الأجل.[4]

ومع أن عدم التوافق في إعادة التسعير يعتبر أساسياً للأعمال المصرفية إلا أنه يعرض دخل المصرف والقيمة الاقتصادية لتغيرات غير متوقعة إذا تغيرت أسعار الفائدة، وعلى سبيل المثال إذا تم تمويل الأوراق المالية طويلة الأجل من خلال ودائع قصيرة الأجل وإذا تغير سعر الفائدة فإن كلفة الودائع القصيرة الأجل تتغير بشكل أسرع من العائد على الأوراق المالية[5].

---

[1] حشاد، نبيل، المرجع السابق، ج2، 2004، ص 85-86

[2] منسي، عبد العاطي محمد، إدارة المنشآت المالية، (الجزء الأول – البنوك الشاملة – البورصات العالمية – صناديق الاستثمار)، الطبعة الثالثة، جامعة قناة السويس، 2006، ص100.

[3] مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، تعليمات الرقابة المصرفية، القرار رقم 107 تاريخ 2005/2/13، التعليمات الخاصة وإدارة مخاطر سعر الفائدة، المصدق من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء،

[4] Bank For International Settlements, Basel Committee, Ibid, P6.

[5] بلان، ريم، إدارة مخاطر سعر الفائدة في المؤسسات المالية باستخدام العقود الآجلة والعقود آجلة التسعير، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، إشراف الدكتور رغيد قصوعة، 2012، ص52.

حيث أن أنه كلما طال تاريخ الاستحقاق كلما كان تأثير تغير سعر الفائدة على قيمة الورقة المالية أو الأداة المالية أكبر وأعظم ويكون هذا التغيُّر في قيمة الأصل أو الأداة المالية بنسب متناقصة كلما اقتربنا من تاريخ الاستحقاق أو تاريخ إعادة التسعير أو كلما قصر أجل الأداة المالية.[1]

وبالتالي فإن خطر إعادة التسعير هو الخطر الناجم عن الاختلافات الزمنية أو عدم التطابق في الاستحقاق و في تغيرات أسعار الفائدة لأصول و خصوم البنك.

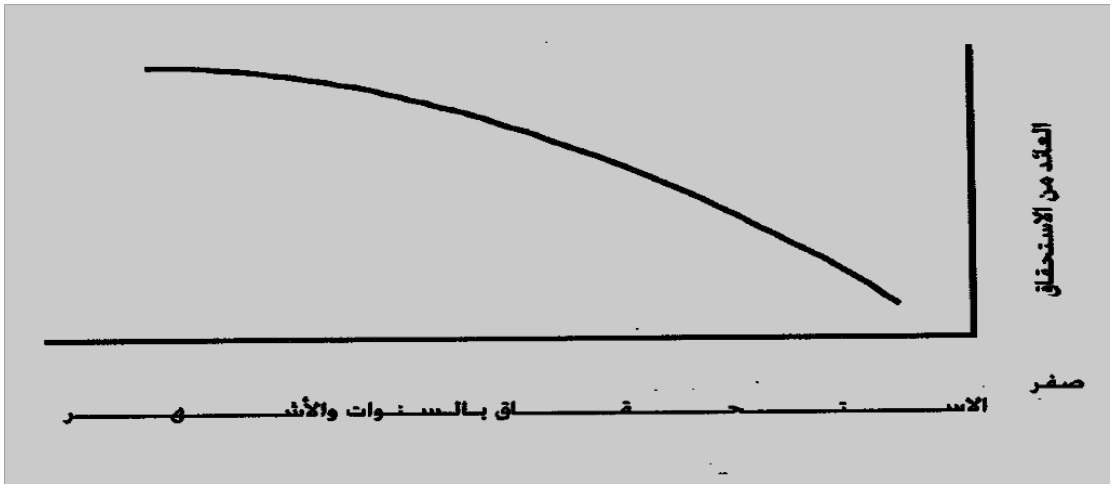
2- مخاطر منحنى العائد (Yield Curve Risk):

بداية يعرف منحنى العائد أو ما يسمى بالهيكل الزمني لسعر الفائدة حيث يشير للعلاقة بين أسعار الفائدة وتاريخ استحقاق الورقة المالية، حيث يقارن بين أسعار الفائدة للأوراق المالية ذات تواريخ الاستحقاق المختلفة ولكن متماثلة من حيث السِّمات الأخرى، حيث يمثل سعر الفائدة على المحور الرأسي وتواريخ الاستحقاق على المحور الأفقي ويسمى منحنى العائد أو منحنى الغلة وله ثلاث أشكال منحنى صاعد، ومنحنى هابط، ومنحنى مستقر. [2]

ويعكس منحنى العائد التفاوت في أسعار الفائدة للقروض والاستثمارات، حسب تاريخ استحقاقها. يفترض كل منحنى عائد، بأن أسعار الفائدة المشمولة فيه تم قياسها بنفس الوقت، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما في الشكل في حين أن منحنى العائد في ذلك الشكل ينحد للأعلى تدريجياً، فإن هناك أوقاتاً ينحدر فيها المنحنى إلى الأسفل، أو أن يميل نحو الاستقامة (أي أن أسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل تكون بنفس المستوى تقريباً)[3].

الشكل رقم (1)

منحنى العائد



[1] الهندي، منير إبراهيم، مصر، ، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الأول، جامعة طنطا، كلية التجارة، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2006، ص67.

[2] الهندي، منير إبراهيم، الجزء الأول، الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسة المالية، التوريق والمشتقات المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2006، ص 28- 29.

[3] الشماع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، إدارة الاستثمارات في المصرف، الجزء الرابع، مرجع سابق،2007، ص1103.

وأن منحنى العائد أو الهيكل الزمني لسعر الفائدة يأخذ أشكالاً مختلفة حيث أن العلاقة بين سعر الفائدة والزمن ليست علاقة خطية موجبة وإنما علاقة غير خطية، تعتمد بصفة أساسية على الظروف الاقتصادية السائدة التي تختلف من وقت إلى آخر.فالبنك عندما يكون :

- منحنى العائد صاعداً فإنه يستخدم فجوة موجبة.
- عندما يكون منحنى العائد هابطاً فإنه يستخدم فجوة سالبة.
- عندما يكون منحنى العائد مستقراً فإنه يستخدم فجوة صفرية.

حيث يتعرض المصرف لمخاطر سعر الفائدة عند عدم إدراكه لشكل منحنى العائد الحالي والمتوقع فإنه لن يتمكن من وضع منهج معين لإدارة الأصول والخصوم و استراتيجية محددة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة.[1]

تنتج هذه المخاطر من جراء حصول تقلبات غير متساوية بين نسبة الفائدة المدفوعة عن أداة مالية معينة لأجل قصير عن نسبة الفائدة المدفوعة عن هذه الأداة لأجل طويل، كأن ينخفض مثلاً معدل الفائدة لسند دين صادر عن جهة معينة يستحق بعد ثلاثة أشهر بنسبة تفوق نسبة انخفاض معدل الفائدة المدفوع عن سند آخر صادر عن نفس الجهة يستحق بعد سنتين مثلاً.[2]

إن منحنى العائد بكل بساطة ما هو إلا صورة لكيفية تغير أسعار الفائدة السُّوقية للقروض والأوراق المالية مع تغير الآجال وفترات الاستحقاق. حيث تقاس أسعار الفائدة المتضمنة في منحنى العائد في نفس الفترة الزمنية، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى المحددة للسعر ثابتة.[3]

إن عدم ملائمة إعادة التسعير يمكن أن يعرض المصرف لتغيرات في شكل منحنى العائد،حيث تنشأ مخاطر منحنى العائد من الآثار المضادة للتغيرات غير المتوقعة التي تحدث في هذا المنحنى والتي تؤثر على دخل المصرف أو القيمة الاقتصادية الأساسية.مثلاً، من الممكن أن تنخفض القيمة الاقتصادية الأساسية لمركز سندات حكومية طويلة الأجل لمدة عشر سنوات (hedged) (يقي نفسه من الخسارة بأن يعقد صفقة تعويضية مقابلة) بمركز كمبيالات حكومية قصيرة الأجل لمدة خمس سنوات انخفاضاً شديداً إذا أصبح منحنى العائد شديد الانحدار حتى في حالة كون المركز متحوط له ضد التحركات الموازية في منحنى العائد.[4]

هذا وتنشأ هذه المخاطر عن التغيُّر في العلاقة بين مواعيد استحقاق مختلفة لأدوات مالية مرتبطة أو متعلقة بنفس المؤشر، على سبيل المثال سندات الخزينة عمرها 30 عاماً يمكن أن

---

[1] منسي، عبد العاطي محمد، إدارة المنشآت المالية، (الجزء الأول – البنوك الشاملة – البورصات العالمية – صناديق الاستثمار)، الطبعة الثالثة، جامعة قناة السويس، 2006، 104

[2] مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، القرار رقم (107ن/ب4)، مرجع سابق، ص2/1.

[3] Peter S.Rose, Syivia C, Hudgins, 2005, Bank Management &Financial Services, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York, P334.

[4] حشاد، نبيل، مرجع سابق، ج 2، 2004، ص86.

تتغير ب 200 نقطة مئوية بينما تتغير أذون الخزانة ذات استحقاق ثلاث سنوات ب50 نقطة مئوية وخلال نفس الفترة[1].

فتعكس مخاطر المنحنى الخسارة الناجمة عن التقلبات العكسية غير المواتية في هيكل آجال الاستحقاق للأصل المرجعي، وعلى سبيل المثال إن معدل الفائدة لليلة واحدة 4%، ول6 أشهر 4.5%، ول 5 سنوات 5.5%، وهكذا، وإن الوصل بين هذه النقاط يشكل المنحنى وأية تغيرات في أسعار الصفقات يمكن أن تخلق تغيرات موازية في المنحنى، ناجمة عن الربح أو الخسارة في أي مركز يعكسه[2].

3- مخاطر الأساس (basis risk):

وهناك مصدر آخر من مخاطر سعر الفائدة (يشار إليه في الغالب بمخاطر الأساس) وينشأ من ارتباطات ناقصة في تسوية النسب على الأدوات المختلفة المكتسبة والمدفوعة مع مخاطر إعادة تسعير مماثلة.[3].

ويمكن أن يؤدي تغير أسعار الفائدة إلى حدوث تغيرات غير متوقعة في التدفقات النقدية والأرباح الخاصة بالموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية ذات تواريخ الاستحقاق المتماثلة أو ذات إعادة التسعير المتكرر، وعلى سبيل المثال، إن استراتيجية استخدام وديعة لمدة عام يعاد تسعيرها شهرياً وفقاً للفائدة الشهرية على أذون الخزانة الأمريكية، يعرض المؤسسة لمخاطر التغيُّر المفاجئ في الفرق بين هذا المعامل وذاك.[4]

وبالتالي تنشأ هذه المخاطر عن التفاوت في حركة أسعار الفائدة على موجودات ومطلوبات المصرف. [5]

وتنتج هذه المخاطر عند تبدل العلاقة بين مؤشر سعر الفائدة الأساسي أو سعر الفائدة الفضلى(Prime Rate) ومؤشر ليبور(Libor)[6]، كأن يتم مثلاً تسعير قرض ممنوح على أساس أساس الفائدة الأساسي أو سعر الفائدة الفضلى بينما يتم تسعير وديعة على أساس مؤشر الليبور، حيث يحدث أن تتبدل العلاقة بين هذين المؤشرين قبل تاريخ إعادة التسعير مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع أو انخفاض هامش الفائدة بين هذه السلفة وتلك الوديعة.[7]

---

[1] الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد الدولي، معهد الدراسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006. ، ص34

[2] Banks Erik, Dunn Richard, Practical Risk Management, Wiley, England, 2003, Pp15.

[3] حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر، مرجع سابق، 2004، ص 86.

[4]Bank For International Settlements, Basel Committee, Ibid, P7.

[5] النجار، فايق حسن جبر، 2006، مرجع سابق، ص13.

[6] وهو سعر الفائدة المعروض بين البنوك في لندن. هذا السعر صالح للتعامل القصير الأمد للبنوك فيما بينها و يمكن تطبيقه على القروض الكبيرة جداً التي تم اقتراضها لمدة تتراوح ما بين يوم واحد إلى خمس سنوات. يسمح هذا المؤشر للبنوك التي تحتاج إلى سيولة بالاقتراض بسرعة من بنوك أخرى لديها فائض في السيولة. ويتم تحديد سعر المؤشر مرة واحدة يومياً من قبل مجموعة صغيرة من أكبر البنوك في لندن لكن سعر الفائدة يتغير مراراً خلال اليوم.

[7] مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، القرار رقم (107ن/ب4)، مرجع سابق، ص2/1.

وهكذا فإن مخاطر الأساس تنشأ عندما لا يتحرك سعران باتجاه الانخفاض أو الارتفاع في آن واحد، وبنفس القدر من الحركة هذه مسألة مهمة للمصارف والمنشآت المالية التي ترتبط تدفقاتها النقدية الخارجة والداخلة (outflows and cash flows) بأرقام قياسية مختلفة.[1]

وهكذا يمكن القول : خطر الأساس Basis risk هو خطر ينشأ التغيرات في معدلات الفائدة السُّوقية قد تؤدي إلى تأثيرات مختلفة (ليس بنفس الدرجة) على المعدلات من الفائدة التي يحصل عليها البنك أو التي يدفعها و ذلك على الأدوات ذات الخصائص المتشابهة من حيث إعادة التسعير.

4- مخاطر عقود الخيارات :(options):

ينشأ مصدر آخر ومتزايد الأهمية من مصارد مخاطر سعر الفائدة من استثمارات عقود الخيارات الكامنة في العديد من محافظ المصرف الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية. يمنح الاستثمار في عقود الخيارات المالك الحق وليس الإلزام في شراء، بيع، أو تعديل التدفق الخاص بأداة أو تعاقد مالي بطريقة ما.[2]

إن عقد الخيار هو اتفاق بين البائع والمشتري ليمنح حامل العقد الحق في شراء أو بيع أصل أو عقد مستقبلي عند سعر محدد في أو قبل تاريخ انتهاء العقد.[3]

وهناك نوعان أساسيان من خيارات الشراء / البيع. فخيارات الشراء(call option) يعطي حائزه الحق في شراء الأصل محل العقد في تاريخ معين ومقابل سعر معين، أما خيار البيع (Put Option) فيعطى حائزه الحق في بيع الأصل محل العقد في ميعاد معين ومقابل سعر معين [4].

ويعرف الثمن في العقد باسم سعر الممارسة، أما التاريخ أو الموعد في العقد فيعرف باسم تاريخ انتهاء سريان العقد أو صلاحيته أو تاريخ الممارسة أو تاريخ الاستحقاق[5].

وفي سياق ذلك تم تعريف مخاطر الخيار من قبل مجلس النقد والتسليف بأنها: المخاطر الناتجة عن إعطاء حق للمقترض بأن يسدد قيمة قرضه قبل تاريخ الاستحقاق، كان يقوم المصرف مثلاً بشراء سند دين بفائدة تعاقدية محددة مع حق الاستدعاء (Callable Bond) ثم تقرر الجهة المقترضة المصدرة لهذا السند سداد قيمته قبل الاستحقاق لدى حصول انخفاض في سعر الفائدة الجاري في السوق. وفي هذه الحالة، فإن المصرف سوف يواجه نقصاً في عائد الفائدة نتيجة اضطراره لإعادة توظيف قيمة هذا السند في مجالات آخر بفائدة أقل[6].

---

[1] الشّماع، خليل، مرجع سابق، ج1، 2007، ص224.

[2] حشّاد، نبيل. مرجع سابق، ج2، 2004، ص87.

[3]. Peter S.Rose, Syivia C, Hudgins, , Bank Management &Financial Services, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York,2005, P254.

[4]John J.Stephens, Lbid, P110-111.

[5]، حمّاد، طارق، عبد العال، ، المشتقات المالية "المفاهيم – إدارة المخاطر – المحاسبة "، ج5، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص18.

[6] مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، القرار رقم (107ن/ب4)، مرجع سابق، ص2/2.

يرى البعض بأن مخاطر الخيارات تنشأ من الخيارات المنظورة أو غير المنظورة التي تشكل جزءاً من كثير من الموجودات والمطلوبات المصرفية والحوافز المالية الخارجة عن الميزانية.[1]

خطر الخيار هو الخطر الناتج عن الخيارات الضمنية و الصريحة و المتعلقة بأصول و خصوم البنك. مثلا: الشروط الموجودة في اتفاقية ما و التي بموجبها يمكن لعميل حاصل على قرض أن يدفع هذا القرض قبل تاريخ الاستحقاق، أو العميل صاحب الوديعة أن يسحب هذه الوديع قبل تاريخ الاستحقاق و بحيث يتحمل العميل (في كلتا الحالتين) جزءاً صغير أو لا يتحمل أبدا. وتحدث مخاطر الخيار عندما يتغير توقيت التدفقات النقدية أو مبلغها نتيجة لتغير سعر الفائدة السوقي، هذا التغيُّر يمكن أن يؤثر سلباً على الإيرادات أو على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وذلك بتقليل عوائد الموجودات، زيادة كلفة التمويل، أو تخفيض صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية.فعلى سبيل المثال نفترض أن المصرف قد اشترى سند قابل للاستدعاء حيث كان سعر الفائدة 10% بمعنى أن عائد السنة 10% وعمره 30 عاماً. إذا انخفض سعر الفائدة السُّوقي إلى 8% فإن مُصدر السَّند سوف يستدعي السند.عند الاستدعاء فإن مصدر السند سوف يقوم بإعادة شراء السند من البنك وبالتالي فإن البنك سوف لايحصل على العائد الذي كان يتوقعه في السابق 10% لمدة 30 عاماً بل سوف يستثمر البنك المبلغ بالسعر السوقي الدارج[2]

أن هذه الخيارات في حال تنفيذها ستؤثر على هامش الفائدة الصافي و على القيمة الاقتصادية له.و لنرى تأثير خطر الخيارات، افترض أن البنك A يمنح قرض لمدة خمس سنوات بفائدة ثابتة قدرها 8%، و يقوم البنك بتمويل هذا القرض بشهادة إيداع لمدة خمس سنوات بفائدة 4%.

في هذه الحالة كلا الاتفاقيتان أي القرض و شهادة الإيداع بفائدة ثابتة، و لنفس الفترة الزمنية (خمس سنوات) و بالتالي فإن خطر إعادة التسعير في حده الأدنى.

عموما لا يوجد أي شرط يقضي بأن المقترض لا يستطيع الوفاء بالقرض بشكل مبكر أي قبل تاريخ الاستحقاق، و كذلك بالنسبة لصاحب شهادة الإيداع، حيث يستطيع أن يسحب الأرصدة بشكل سابق لتاريخ الاستحقاق، و لنرى التأثير على هامش الفائدة الصافي بالنسبة للبنك A افترض أن ارتفاع معدلات الفائدة في السنة الثانية حيث يطلب العميل صاحب شهادة الإيداع معدل فائدة أعلى هو 6%، و في السنة الثالثة تنخفض معدلات الفائدة و يقوم المقترض بدفع القرض بمعدل فائدة جديد هو 7% (حيث أنه يقوم بالسداد قبل سنتين من تاريخ الاستحقاق و الفائدة منخفضة) و بالتالي النتائج ستكون على الشكل التالي:

[1] الخطيب، سمير، 2005، مرجع سابق، ص66.

[2] الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد الدولي، معهد الدراسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006. ص34-35.

البنك A	السنة 1	السنة 2	السنة 3
الفائدة على القرض (فائدة ثابتة لمدة خمس سنوات) تمت مناقشته	% 8	% 8	% 7
الفائدة المدفوعة للعميل (CD لمدة 5 سنوات) تمت مناقشتها	% 4	% 6	% 6
هامش الفائدة الصافي	% 4	% 2	% 1

Source: Federal reserve bank of Kansas City and Federal reserve bank of St. Louis (http://stlouisfed.org/col/director/alco/joinmeeting_sourcesofmarketrisk.htm

في حال قيام البنوك بفرض جزاءات على السداد المبكر بالنسبة للقروض أو على السحب المبكر بالنسبة للودائع فإن ذلك يؤدي إلى تعويضها (البنوك) بعض الشيء، ولكن البنوك لا تقوم بفرض مثل هذه الجزاءات و ذلك للاعتبارات التنافسية. و كنتيجة لذلك يكون من صالح العملاء المقترضين أن يدفعوا قبل تاريخ الاستحقاق قيمة القرض ثابت الفائدة عندما تنخفض أسعار الفائدة حيث أنهم سيكونون قادرين على الاقتراض بمعدلات منخفضة و العكس في حال ارتفاع معدلات الفائدة حيث سيبقون على الشروط التعاقدية للقرض. و هذا ينطبق على المودعين حيث سيبقون على ودائعهم في حال انخفاض معدلات الفائدة و سيحركونها في حال ارتفاع معدلات الفائدة[1].

و نود الإشارة إلى أنه و في حال الوفاء بقرض ما بشكل سابق لتاريخ استحقاقه (كما في المثال السابق) فإنه و لو تم الوفاء في السنة الثالثة بالمعدل المتفق عليه (8%) فإن البنك سيعاني انخفاض في الفائدة ناتج عن استثمار هذه الأرصدة التي تم الوفاء بها بمعدل أقل من المعدل السابق..

5- مخاطر التسديد المبكر، أو قبل الاستحقاق (Prepayment Risk) :

تنشأ مخاطر التسديد قبل الاستحقاق من التغيرات في مستوى تقلبات أسعار الفائدة فعندما تسود بيئة إنخفاض أسعار الفائدة، فإن استحقاقات آجال الموجودات تنخفض، في حين ترتفع استحقاقات الموجودات عندما تسود بيئة ارتفاع أسعار الفائدة.[2]

6- مخاطر السعر :(price risk) أو الخطر الرأسمالي لسعر الفائدة :

تنشأ مخاطر السعر عندما ترتفع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض القيم السُّوقية لمعظم السندات والقروض ذات أسعار الفائدة الثابتة (أي بتناسب عكسي) فإذا ما أراد المصرف بيع هذه

[1] Federal reserve bank of Kansas City and Federal reserve bank of St. Louis (http://stlouisfed.org/col/director/alco/joinmeeting_sourcesofmarketrisk.htm

[2] الشّماع، خليل، مرجع سابق، ج1، 2007،ص218.

الأدوات المالية في السوق، خلال فترة ارتفاع أسعار الفائدة، فإنه يجب أن يكون مستعداً لتحمّل الخسائر الرأسمالية.[1]

ويعرف أيضاً أنه احتمال انخفاض القيمة السُّوقية (الحالية) للأداة المالية في جانب الأصول عن القيمة السُّوقية للأداة المالية في جانب الخصوم كنتيجة لتقلب أسعار الفائدة في السوق. وينشأ هذا الخطر لسعر الفائدة لوجود علاقة عكسية بين أسعار الأصول الرأسمالية وسعر الفائدة، حيث يتوقف حجم هذا التأثير على نوع الأصل وحجمه وتاريخ استحقاقه وفترة الاحتفاظ به [2]. على سبيل المثال إذا كان هناك ورقة مالية معينة حيث أن عائدها المتوقع 10% وارتفع سعر الفائدة في السوق إلى 11% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض قيمتها السوقية، ولكن انخفاض أسعار الفائدة في السوق إلى 8% سيؤدي إلى ارتفاع القيمة السُّوقية للسند (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى) وهذا المثال ينطبق على معظم بنود الأصول والخصوم في ميزانية المصرف.

7- مخاطر إعادة الاستثمار (Reinvestment Risk):

يتعرض المصرف لهذا النوع من المخاطر في حالة احتفاظه بأصول ذات تاريخ استحقاق يتجاوز تاريخ استحقاق الخصوم، وعند حدوث ارتفاع سعر الفائدة فيتعرض المصرف للخسائر، وكمثال على ذلك إصدار المصرف لخصوم بقيمة 100 مليون دولار تستحق بعد سنة لتمويل أصول تبلغ قيمتها 100 مليون دولار تستحق بعد سنتين مع العلم أن كلفة الخصوم 9% والفائدة على الأصول تبلغ 10% ففي العام الثاني إذا حصل ارتفاع في سعر الفائدة فتتعرض المؤسسة المالية للخسائر[3].

ثالثا- آثار مخاطر سعر الفائدة (أثر تقلبات سعر الفائدة في المنشأة المالية):

تؤثر تقلبات سعر الفائدة (interest rate volatility) على المنشأة المالية بأشكال عديدة، بعضها ذو آثار إيجابية لها والأخرى ذو آثار سلبية. كما أن بعض الآثار ينشأ من جانب الموجودات في حين ينشأ البعض الآخر من جانب المطلوبات. وتهتم الإدارة بمعرفة صافي هذه الآثار، ومكوناتها الأساسية[4].

---

[1] Peter S.Rose, Syivia C, Hudgins, 2005, Bank Management &Financial Services, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York, P199.

[2] منسي، عبد العاطي محمد، إدارة المنشآت المالية، (الجزء الأول – البنوك الشاملة – البورصات العالمية – صناديق الاستثمار)، الطبعة الثالثة، جامعة قناة السويس، 2006، ص101.

[3] Saunder, Cornett, Financial Markets And Institutions, Third Edition, Mcgraw-Hill, United States America, 2007.P541.

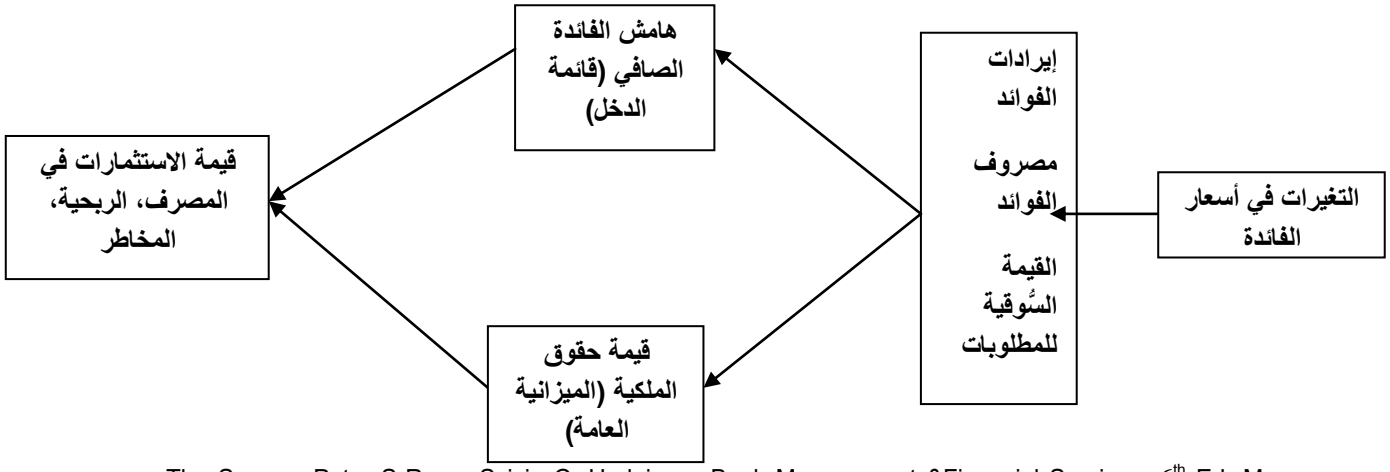
[4] الشماع، خليل، مرجع سابق، ج1، 2007،ص247.

تعتبر مخاطر سعر الفائدة هامة لأن التغيرات غير المتوقعة في معدلات الفائدة يمكن أن تؤثر بشكل معاكس على التدفقات النقدية للمصرف (مخاطر إعادة الاستثمار)، وعلى قيم حقوق الملكية (مخاطر السعر)[1].

وأكثر من ذلك، فإن التغيُّر في أسعار الفائدة السُّوقية يؤثر أيضاً على القيمة السُّوقية للموجودات والمطلوبات، وبذلك تتأثر القيمة الصافية للموجودات والمطلوبات (من خلال معادلة الميزانية)، أي قيمة حقوق المساهمين في المصرف. لذلك فإن التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر على كل من الميزانية العامة، وعلى قائمة الدخل للمصرف ويظهر ذلك بوضوح من خلال الشكل رقم (1).

الشكل رقم(2)

يوضح إدارة الموجودات والمطلوبات في المصارف



The Source: Peter S.Rose, Syivia C, Hudgins, , Bank Management &Financial Services, 6th Ed, Mc Graw–Hill, New York, 2005, P198.

كما جاء في وثيقة لجنة بازل2 المتعلقة بمبادئ رقابة وإدارة مخاطر سعر الفائدة في سبتمبر2003 في المبدأ الخامس عشر والبنود 17 و18 منه، وتحت عنوان آثار مخاطر سعر الفائدة مايلي:

يمكن أن يؤثر التغيير في سعر الفائدة تأثيراً مضاداَ على كل من أرباح المصرف والقيمة الاقتصادية. وقد نشأ عن ذلك منظوران (بعدان)منفصلان ولكن متكاملين لتقييم التعرض لمخاطر سعر الفائدة.

1- منظور الأرباح :يتم التركيز في التحليل على تأثير التغيُّر في سعر الفائدة على الأرباح المسجلة والمحتجزة وهذا هو الاتجاه التقليدي لتقييم سعر الفائدة الذي تأخذ به العديد من المصارف. اختلاف الأرباح يعتبر نقطة هامة في تحليل مخاطر سعر الفائدة حيث يمكن أن

[1] Joseph F, Sinkey, JR, 2002, Commercial Bank Financial Management In The Financial Services Industry, 6th Ed, Prentice Hall, P224.

يهدد انخفاض الأرباح أو إجمالي الخسائر استقرار المؤسسة المالي عن طريق تقويض كفاية رأسمالها وخفض ثقة السوق بها. وقد أدت حساسية هذه المصادر المتزايدة تجاه سعر الفائدة، إلى قيام كل من 'إدارة المصرف والمراقبين بتوجيه اهتمام أكبر نحو تأثير التغيُّر المحتمل في سعر الفائدة في السوق على أرباح المصرف وتحليل هذه التأثيرات في تقديرات الأرباح في ظل مختلف ظروف سعر الفائدة[1].

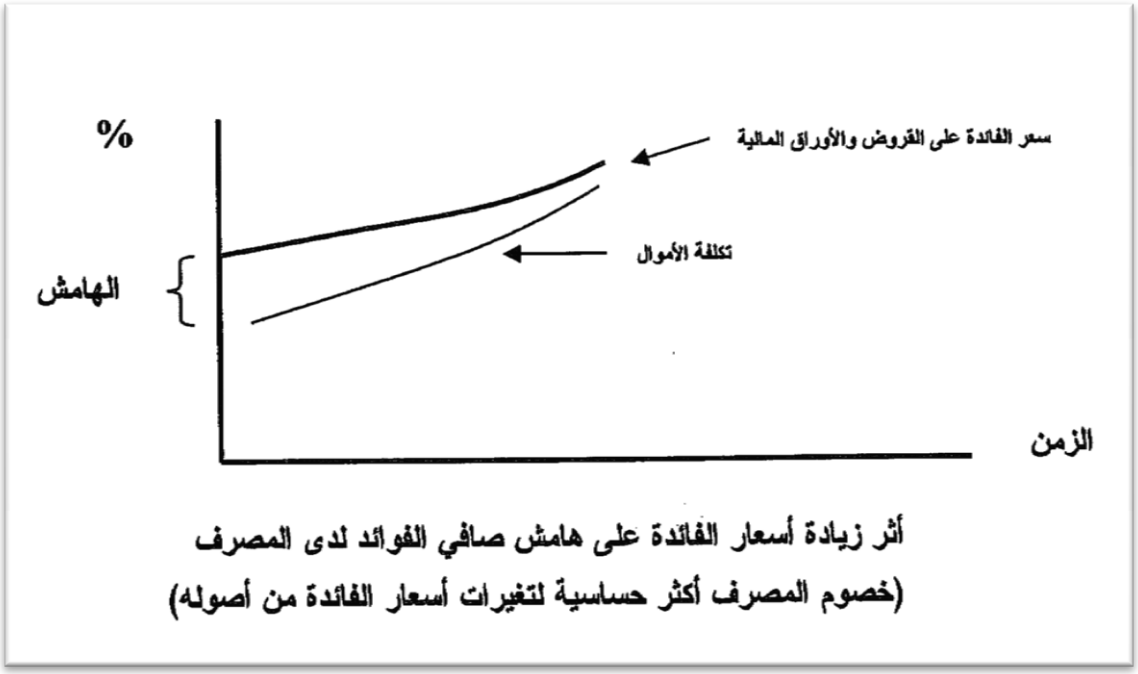
2-منظور القيمة الاقتصادية :يمكن أن تؤثر أيضاً الاختلافات في سعر الفائدة بالسوق على القيمة الاقتصادية للمراكز المالية للموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية لذا، يهتم المساهمون والإدارة والمراقبون على حد سواء بحساسية القيمة الاقتصادية للتقلبات في أسعار الفائدة. وتتمثل القيمة الاقتصادية لأداة مالية في القيمة الحالية لصافي خصم التدفقات النقدية المحتملة لتعكس النسب السوقية[2].

وتشكل معرفة أثر تحركات سعر الفائدة على أداء المصرف، وخصوصاً على عنصر الإيرادات فيه، الاهتمام الأكبر لمعظم المصارف. فلو أن محفظة الخصوم ومحفظة الأصول في المصرف تتمتعان بنفس درجة الحساسية لتحركات سعر الفائدة، فسيكون من الممكن أن يحافظ المصرف على هامش ربح ثابت مع الزمن. ويعبر هذا الهامش عن الفرق بين المعدل الوسطي الذي يحققه المصرف من أصوله مطروحاً منه المعدل الوسطي الذي يدفعه على الخصوم. ويتيح لنا هامش صافي الفوائد والوصول إلى مقارنة أكثر منهجية بين إيرادات المصرف من الفوائد ومصاريفه منها : **هامش صافي الفوائد = (إيرادات الفائدة – أعباء الفائدة) ÷ قيمة الأصول الكلية.** وفي بعض الحالات لا يدخل في حساب الهامش إلا الأصول الإيرادية (Earning Assets) دون أي اعتبار لتلك الأصول التي لا تولد أي عوائد للمصرف (مثل الاحتياطيات المحددة من قبل المصرف المركزي.

[1] حشّاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، 2003، ص88- ص89

[2] Bank For International Settlements, Basel Committee, Ibid, P7.

الشكل (3)

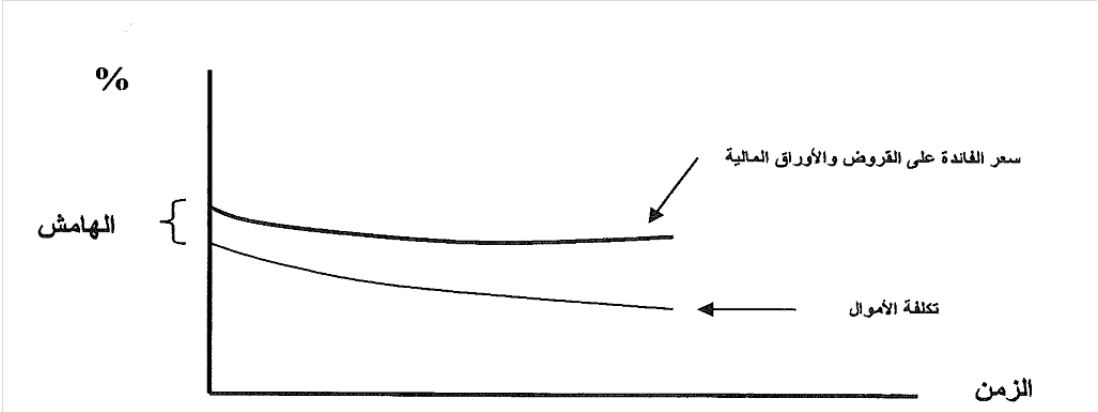


أثر زيادة أسعار الفائدة على هامش صافي الفوائد لدى المصرف
(خصوم المصرف أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة من أصوله)

المصدر:الشَعار، محمد نضال، ، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، الجندي للطباعة والنشر، حلب سوريا ،2005، ص222.

في ظل السيناريو المعاكس في حال انخفاض معدلات الفائدة السائدة في السوق سوف تكون الإيداعات عادة اكثر حساسية كلما تزايد معدل دورانها، إضافة إلى تأثر الإيداعات الجديدة بهذا الانخفاض و تلك المعدلات المتحققة على القروض الجديدة بهذا الإنخفاض كما موضح بالشكل:

الشكل (4)



أثر انخفاض أسعار الفائدة على هامش صافي الفوائد لدى المصرف
(خصوم المصرف أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة من أصوله)

المصدر :الشَعار، محمد نضال، ، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، الجندي للطباعة والنشر، حلب سوريا ، 2005، ص223

ولهذا فإن قيمة المنشأة بدورها مرتبطة جداً بخطر المحفظة وشكل العائد وحجمه، وكلما كبر حجم المخاطر الخاصة بالعوائد المتوقعة كلما قلت القيمة السُّوقية للمنشأة، لأن سعر الخصم الذي يتوقعه حملة الأسهم لخصم التدفقات النقدية سوف يرتفع نتيجة لارتفاع المخاطر، وكلما قلت المخاطر كلما قلّ معدل الخصم وانخفض التدفق المتوقع [1].

ويعكس منظور القيمة الاقتصادية بهذا المعنى رؤيا واحدة لحساسية صافي قيمة المصرف بالنسبة للتقلبات في أسعار الفائدة . حيث إن منظور القيمة الاقتصادية يتناول تأثير تقلبات أسعار الفائدة المحتمل على القيمة الحالية لكل التدفقات النقدية المستقبلية، لذا فإن هذا المنظور يقدم رؤيا أكثر شمولية لتأثير التغيُّر في أسعار الفائدة على المدى الطويل أكثر مما يمنحه منظور الأرباح. وتكمن أهمية هذه الرؤيا الشاملة في أن التغيُّر في الأرباح على المدى القصير –وهو اهتمام منظور الأرباح الرئيسي – قد لايقدم المؤشر الدقيق لتأثير التحركات في أسعار الفائدة على مراكز المصرف الكلية[2].

ومن الطبيعي أن تعكس الربحية المحققة على قيمة حقوق الملكية أو صافي قيمة المصرف بمعنى آخر، وتستهدف الإدارة المالية السليمة تعظيم هذه القيمة معبراً عنها محاسبياً بمعدل الربح إلى قيمة السهم، وقد يعبر عنها اقتصادياً بالقيمة السُّوقية وذلك بقياس التدفق النقدي المخصوم لتحديد القيمة الاقتصادية للمصرف [3].

ومن الجدير بالذكر هنا التنويه للتمييز بين مخاطر الأجل القصير مقابل مخاطر الأجل الطويل :فقد كان التركيز التقليدي منصباً على "صافي دخل الفوائد " غير أن الاهتمام توجه في الآونة الأخيرة نحو "القيمة الاقتصادية لمحفظة حقوق الملكية" خاصة في ضوء التوجهات الرقابية و ازدياد استخدام التخطيط والقياس المستند لقيمة السوق، من قبل المشاركين في السوق ولأغراض متعددة [4].وسوف يتم التوسع في ذلك في القسم العملي.

3- منظور الخسائر الضمنية:عند تقييم مستوى مخاطر سعر الفائدة التي ينوي المصرف ويقدر على تطبيقها، يجب أن يأخذ في الاعتبار تأثير الأسعار السابقة للفائدة على الأداء المستقبلي. وعلى وجه الخصوص، فإن الأدوات المالية التي لا يعتزم تسويقها (not marked to market) ممكن أن تتضمن أرباحاً أو خسائر كامنة ناتجة عن تحركات سابقة في النسب والتي من الممكن أن تنعكس بمرور الوقت على أرباح المصرف. وعلى سبيل المثال، في حالة الارتباط بقرض طويل الأجل نظير سعر فائدة ثابت عندما كانت أسعار الفائدة منخفضة ثم تم

[1] عبد العال، حمّاد، طارق، مرجع سابق، ص75.

[2] Bank For International Settlements, Basel Committee, Ibid, P8.

[3] الشاهد، سمير، ، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، إتحاد المصارف العربية، 2002، ص15-16.

[4] الشماع، خليل، مرجع سابق، ج1، 2007، ص250.

إعادة تمويله بالتزامات تحمل أسعار فائدة أعلى، وسوف يستنزف مصادر المصرف طوال الفترة المتبقية من حياة القرض[1].

وهذا وسيتم توضيح الآثار المختلفة والأبعاد الثلاثة للتعرض لمخاطر سعر الفائدة بشكل أوضح في المبحث التالي الذي يعرض أساليب قياس سعر الفائدة.

[1]Bank For International Settlements, Basel Committee on banking supervision, , principles for the management and supervision of interest rate risk, consultative document, septemper, 2003.fromr(http/www.bis.com/pupl/bcbs/102/pdf, Ibid, P8[1]

المبحث الثاني
أساليب قياس مخاطر سعر الفائدة

مقدمة :

يقدم هذا المبحث دراسة عن الأساليب المختلفة التي تستخدمها المصارف لقياس تعرض الأرباح والقيمة الاقتصادية للتغيرات في سعر الفائدة. يتدرج تنوع هذه الأساليب من الحسابات التي تعتمد على استحقاق بسيط وجداول إعادة التسعير إلى أساليب المحاكاة الثابتة التي تعتمد على المراكز الحالية داخل وخارج الميزانية.

ويعتبر قياس مخاطر سعر الفائدة من القضايا الأساسية التي تواجه المصارف حيث يجب أن تتوفر لديها أنظمة لقياس هذه المخاطر وأثرها على كل من الأرباح والقيمة الاقتصادية للمصرف حيث تحدد تركيبة ميزانية المصرف مدى الأثر المالي الذي تخلفه تقلبات سعر الفائدة على عنصر الربحية ووفقاً للمبدأ السادس من بازل (2)، يجب توفر أنظمة لقياس مخاطر سعر الفائدة تأخذ في الحسبان كافة المصادر المادية لهذه المخاطر، وتستطيع أن تقوم بتقييم أثر التغيُّر في سعر الفائدة بطرق تتماشى مع مجال أنشطتها، ويجب أن تكون الافتراضات الخاصة بالنظام المذكور مفهومة بوضوح من قبل مديري المخاطر وإدارة المصرف[1].

هناك عدة أساليب تحليلية لقياس وإدارة مخاطر سعر الفائدة[2] :

أولاً :جدول إعادة التسعير:

1.تحليل الفجوة (GAP)

2. تحليل الأمد (Duration)

ثانياً:أساليب المحاكاة (Simulation):

1. القيمة الخاضعة للمخاطر (value –at– risk, var)

2– ظروف ضغط السوق (إختبارات التحمل).

تتدرج الطريقتان (1و2) ضمن فئة أساليب القياس المعتمدة على جداول الاستحقاق /إعادة التسعير، بينما تتدرج الطرق الأخرى ضمن أساليب المحاكاة التي تعتمد على افتراضات خاصة بأسعار الفائدة المستقبلية وسلوك المصرف وعملائه.

أولاً : جداول إعادة التسعير:

[1] حشّاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر، 2004، ص97.
[2] الشّماع، خليل، مرجع سابق، ج1، 2007، ص328.

تبدأ أبسط وسائل قياس تعرض المصرف لمخاطر سعر الفائدة من جداول استحقاق / إعادة التسعير حيث يتم توزيع الموجودات والمطلوبات والمراكز خارج الميزانية التي تتأثر بالفائدة في عدد معين من الحزم الزمنية المحددة مسبقاً طبقاً لتواريخ استحقاقها (في حالة نسبة ثابتة) أو الوقت المتبقى لإعادة التسعير التالي (في حالة نسبة متحركة). الموجودات والمطلوبات التي تفتقد الفترات الزمنية المحددة لإعادة التسعير (مثلاً الإيداعات المستحقة عند الطلب أو حسابات الادخار)أو الاستحقاقات التعاقدية (مثلاً الرهونات التي تتميز بخيار السداد المبكر) يتم وضعها في حزم زمنية لإعادة التسعير وفقاً لرؤية وخبرة المصرف السابقة [1].

ويمكن أن يتم استخدام جداول إعادة التسعير / جداول الاستحقاق لتقييم أثر التغيُّر في أسعار الفائدة على القيمة الاقتصادية في المصرف وذلك عن طريق تطبيق أوزان حساسية لكل نطاق زمني. وتعتمد هذه الأوزان على تقدير الفترة الخاصة بالأصول والخصوم داخل كل نطاق زمني حينما تكون الفترة هي قياس نسبة التغيُّر التي سوف تحدث في القيمة الاقتصادية للمركز المالي إذا حدث تغير بسيط في مستوى أسعار الفائدة.[2]

هذا ويتم تحليل فرص إعادة التسعير والاستحقاق للأصول والخصوم المدرَّة للفائدة، فإذا ما شعرت المؤسسة المالية أنها معرضة لمخاطر أسعار الفائدة تحاول أن توفق بين حجم الأصول والخصوم ما أمكن، حيث يتم جعل الأصول التي يمكن أن يعاد تسعيرها عندما تتغير أسعار الفائدة مساوياً لحجم الخصوم الأخرى التي يمكن لأسعار الفائدة عليها أن تتغير في نفس الفترة، وفي حالة عدم التساوي فإن ذلك يؤدي لفجوة بين الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة[3].

وتستخدم المصارف جداول الاستحقاق /إعادة التسعير عند تقييمها لدرجة انكشافها لمخاطر سعر الفائدة في طريقان هما: طريقة تحليل الفجوة، وطريقة تحليل الأمد (الأجل).

1. طريقة تحليل الفجوة (Gab Analysis):

ممكن أن يتم استخدام جداول الاستحقاق /إعادة التسعير لتوليد مؤشرات بسيطة لحساسية مخاطر سعر الفائدة للأرباح والقيمة الاقتصادية لتغيير سعر الفائدة. يتم الإشارة إلى استخدام هذا الاتجاه لتقييم مخاطر سعر الفائدة للأرباح الحالية بأنه تحليل الفجوة والذي يُعدُّ واحداً من وسائل القياس المتطورة المستخدم من قبل المصارف[4].

ويمكن تعريف الفجوة بأنها الفرق بين الموجودات الحساسة لتغير سعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لتغيير سعر الفائدة خلال فترة زمنية محددة.

---

[1] Bank For International Settlements, Basel Committee, Ibid, P28.

[2] حشَاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر، جزء ثاني، 2004، ص99.

[33] Peter S. Rose, Syivia C, Hudgins, 2005, Bank Management &Financial Services, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York, p205.

[4] Bank For International Settlements, Basel Committee, Ibid, P228-29.

وعندما تكون: (الموجودات الحساسة لتغير سعر الفائدة – المطاليب الحساسة لتغير سعر الفائدة)أكبر الصفر، فإنه يمكن القول بأنه يمكن القول بأن لدى المصرف فجوة استحقاق موجبة، أما عندما يكون (الفرق) أصغر من الصفر، فإنه لدى المصرف فجوة استحقاق سالبة، وعندما يكون الفرق يساوي الصفر فإن لدى المصرف فجوة استحقاق صفرية[1].

الفجوة = الأصول الحساسة لتغير سعر الفائدة – الخصوم الحساسة لتغير سعر الفائدة نسبة الفجوة = حجم الأصول الحساسة لتغير سعر الفائدة ÷ حجم الخصوم الحساسة لهذا التغيُّر

وهكذا فإن فجوة قيمتها صفر (أي نسبة فجوة تساوي الواحد الصحيح) تشير إلى تساوي حجم الأصول الحساسة لتغير سعر الفائدة مع حجم الخصوم الحساسة لهذه التغيرات، الأمر الذي يعني عدم تأثر كبير بتقلبات أسعار الفائدة. في حين تشير الفجوة السالبة (أو نسبة فجوة أقل من الواحد الصحيح) إلى أن الخصوم الحساسة لتغير سعر الفائدة تتجاوز تلك الأصول التي تتصف بحساسيتها لتلك التغيرات حيث أن أي زيادة في أسعار الفائدة قد تؤثر سلباً على هامش صافي الفوائد لديها[2].

وإن الفجوة الموجبة هي الحالة التي تفوق فيها الأصول الحساسة لسعر الفائدة الخصوم الحساسة لسعر الفائدة، وتعني أيضاً إعادة تسعير الأصول قبل الخصوم، أي أن مستوى الأصول التي يعاد تسعيرها أكبر من مستوى الخصوم وذلك خلال الفترة الزمنية لحزمة معينة ذات تاريخ استحقاق معين، ويشار إلى مركز الميزانية في هذه الحالة على أنه حساس للأصول مما يؤدي دخل أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة[3].

وتكون المؤسسة معزولة نسبياً عن مخاطر سعر الفائدة عندما تكون الأصول الحساسة لسعر الفائدة مساوية للخصوم الحساسة لسعر الفائدة، وعلى الرغم من كون الفجوة مساوية للصفر وأن هامش الفائدة الصافي محمي من تقلبات سعر الفائدة، إلا أنه ووفقاً للتطبيق العملي فإن الفجوة الصفرية لا تعني عدم وجود مخاطر أسعار الفائدة وذلك لعدم ارتباط أسعار الفائدة على الأصول والخصوم بشكل تام [4]

إن مخاطر سعر الفائدة تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة، ويصبح الأصل أو الالتزام حساساً بالنسبة لمعدل الفائدة إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة، ويقصد بإعادة التسعير التغيُّر في التدفق النقدي المصاحب

---

[1] Joseph F, Sinkey, JR, , Commercial Bank Financial Management In The Financial Services Industry, 6th Ed, Prentice Hall, 2002, P227.

[2] الشعار، نضال، أسس العمل المصرفي،2005، ص224.

[3] عقل، سعيد جمعة، استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات والمطلوبات، دراسة تطبيقية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية الهاشمية، 2005، ص2

[4] Rose, Peter, Syivia C, Hudgins, 2005, Bank Management &Financial Services, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York, p207.

لأحد المطلوبات، فعلى سبيل المثال، يمكن إعادة تسعير أحد المطلوبات إذا كان ميعاد استحقاقه أو معدل فائدته تتغير آلياً كل فترة زمنية، وكمثال أوضح قيام أحد المصارف بإصدار سندات بفائدة تساوي سعر الفائدة على أذون الخزانة +1%، ولأن فائدة أذون الخزانة تتغير بصفة مستمرة كل فترة معينة، لذلك فإن الفائدة المسددة تتغير حسب هذا الأمر، ويمكن التعرُّف على احتمالات تغير صافي الدخل من الفائدة للمصرف من خلال قياس موقف حساسية كل من الموجودات والمطلوبات التي يمكن أن يعاد تسعيرها خلال فترة زمنية مماثلة. ويتم قياس الفرق المالي بين الموجودات الحساسة تجاه معدل الفائدة والمطلوبات الحساسة تجاه معدل الفائدة وذلك لمدة 30 يوم، وأيضاً من 30 يوم إلى 90 يوم، وهكذا حتى نصل إلى عام كامل، وإذا كان الفرق موجباً فإن ذلك يعني أن الموجودات الحساسة أكبر من المطاليب الحساسة ويتأثر صافي دخل الفوائد في صورة علاقة طردية مع التغيُّر قصير الأجل في معدلات الفائدة، أما إذا كان الفرق سالباً فإن صافي دخل الفائدة قصيرة الأجل، ويرتفع صافي دخل الفائدة في حالة انخفاض معدل الفائدة قصيرة الأجل)[1].

وفي إطار ذلك طالب مصرف سورية المركزي من المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية اعتماد طريقة التحليل بواسطة فجوة الاستحقاق لقياس مخاطر سعر الفائدة (في المادة رقم (107/م ن/ب4) حيث وضَّح فيه توزيع بنود الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية حسب حساسيتها تجاه تقلب سعر الفائدة ، و طريقة حساب الفجوة [2].

وخطوات إعداد تقرير الفجوة هي[3]:

1) تحديد الخلايا الزمنية أو فترات الاستحقاق (maturity buckets) ويعتمد تحديدها على تكوين الميزانية العمومية وعلى الهدف من التحليل، ففي الغالب يتراوح عدد الخلايا الزمنية بين (5-12) خلية حيث إن اختيار عدد قليل من الخلايا يؤدي إلى أن النتائج لن تكون ذات معنى ومن جهة أخرى لو تم اختيار عدد كبير من الخلايا، فإنه سيكون من الصعب تغيير وإدارة بنود الأصول والخصوم.

2) تحديد طول كل خلية زمنية (length of each buckets) ويعتمد هذا الأمر على تكوين الميزانية الختامية ومزيج استحقاق كل من الأصول والخصوم، وبوجه عام تستخدم الخلايا الضيقة للفقرات ذات الأجل القصير والخلايا الواسعة للفقرات ذات الأجل الطويل.

[1] حمّاد، طارق عبد العال، مرجع سابق، ج3، ص93-94.
[2] مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، القرار رقم (107 ن /ب4)، مرجع سابق ص6-7.
[3] الشَماع، خليل، مرجع سابق،2007، ص142.

3) وضع كل فقرة من الأصول والخصوم والفقرات خارج الميزانية العمومية في الخلية الزمنية المناسبة لها.حيث لابد من تبويب فقرات الموجودات والمطلوبات داخل الميزانية العمومية بحسب الخلايا الزمنية في تقرير الفجوة بالإضافة إلى تبويب الفقرات خارج الميزانية العمومية.

4)حساب الفجوة : الفجوة هي الفرق بين الموجودات والمطلوبات في كل خلية زمنية، مع الاهتمام بالإشارة الجبرية(+،-).

2) حساب دخل الفائدة الصافي :

و يحسب دخل الفائدة الصافي وفقاً للمعادلة التالية:

- صافي دخل الفائدة= إجمالي الدخل من الفوائد – إجمالي تكاليف الفوائد

=الأصول الحساسة لسعر الفائدة × متوسط العائد على الأصول الحساسة + الأصول غير الحساسة لسعر الفائدة × متوسط العائد على الأصول غير الحساسة – (المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة × متوسط تكلفة المطلوبات الحساسة + المطلوبات غير الحساسة لسعر الفائدة × متوسط تكلفة المطلوبات غير الحساسة).

حيث أن أهم العوامل التي تؤثر على هامش صافي دخل الفائدة :

1) التغيرات في مستوى أسعار الفائدة، إلى الأعلى أو الأسفل.

2) التغيرات في الفوارق بين عوائد الموجودات وتكاليف المطلوبات وينعكس ذلك في شكل منحنى العائد بين اسعار الفائدة للآجلين الطويل والقصير، لأن العديد من مطلوبات المصرف هي قصيرة الأجل، في حين أن جزء مهم من موجوداته يتصف بالاستحقاقات طويلة الأجل.

3) التغيرات في حجم الموجودات ذات الفوائد التي يحتفظ بها المصرف.

4)التغيرات في حجم المطلوبات ذات الفوائد التي يستخدمها المصرف في تمويل موجوداته المربحة.

5) التغيرات في مزيج الموجودات والمطلوبات المرغوبة من قبل إدارة المصرف خلال مدة تحولها من أسعار ثابتة إلى عائمة وبالعكس، وبين الآجال القصيرة والطويلة، وكذلك بين الموجودات ذات العوائد الأعلى أو الأدنى[1].

2- مداخل إدارة الفجوة الحساسة لسعر الفائدة :-Aggressive Interest Sensitive Gap Management :

تتجه أغلب المصارف والمؤسسات المالية إلى جعل مركزها إما حساساً للموجودات أو حساساً للمطلوبات، اعتماداً على درجة ثقتها بالتنبؤات بحركة أسعار الفائدة، حيث هناك مدخلين لإدارة الفجوة الحساسة لسعر الفائدة

[1] Peter S. Rose, Syivia C, Hudgins, , Bank Management &Financial Services, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York, 2005, P208.-p209

- الإدارة الهجومية لفجوة الحساسية لسعر الفائدة (Aggressive Interest-Sensitive Gap Management)
- الإدارة الدفاعية لفجوة الحساسية لسعر الفائدة (Defensive Interest-Sensitive Gap Management).

أ- الإدارة الهجومية لفجوة الحساسية لسعر الفائدة

Aggressive Interest-Sensitive Gap Management

عندما تقوم إدارة المصرف بإعداد تنبؤات ودراسات مؤكدة لحركة أسعار الفائدة، وتشير هذه الدراسات إلى انخفاض أسعار الفائدة، فإن الإدارة تعمل على زيادة المطلوبات الحساسة قياساً بالموجودات الحساسة، وعند انخفاض أسعار الفائدة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع هامش الفائدة الصافي.

أما إذا كانت التنبؤات تشير إلى ارتفاع سعر الفائدة يلجأ المصرف إلى زيادة الأصول الحساسة أكثر من المطلوبات الحساسة، مما يؤدي إلى ارتفاع هامش الفائدة الصافي.

ب- الإدارة الدفاعية لفجوة الحساسية لسعر الفائدة (Defensive Interest-Sensitive Gap Management) :تقوم هذه الطريقة على جعل فجوة الحساسية لأسعار الفائدة قريبة من الصفر، أي جعل الأصول الحساسة لسعر الفائدة مساوية للخصوم الحساسة لسعر الفائدة وذلك لتجنب التقلبات الحادة في صافي دخل المصرف من الفوائد. فيمايلي جدول يوضح كيفية إدارة الفجوة الحساسة لسعر الفائدة :

الجدول رقم (6)

إدارة الفجوة الحساسة لسعر الفائدة

الفجوة	المخاطرة	ردة فعل إدارة المصرف
الفجوة الموجبة: الموجودات الحساسة>المطلوبات الحساسة للفائدة	تتحقق الخسارة إذا انخفضت أسعار الفائدة لأن صافي دخل الفائدة سوف بنخفض	1)عدم اتخاذ إي اجراء (فقد ترتفع أسعار الفائدة. أو تبقى مستقرة). 2)زيادة استحقاقات الموجودات أو تقليل استحقاقات المطلوبات. 3)زيادة مبلغ المطلوبات الحساسة للفائدة أو تقليل مبلغ الموجودات الحساسة الفائدة.
الفجوة السالبة : الموجودات الحساسة للفائدة <المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	تتحقق الخسارة إذا ارتفعت أسعار الفائدة لأن صافي دخل الفائدة للمصرف سوف ينخفض	1) عدم اتخاذ أي اجراء (فقد تنخفض أسعار الفائدة. أو تبقى مستقرة) 2)تقليل استحقاقات الموجودات أو زيادة استحقاقات المطلوبات 3)تقليل مبلغ الموجودات الحساسة للفائدة أو زيادة مبلغ المطلوبات الحساسة للفائدة.

source: Peter S.Rose, Syivia C, Hudgins, , Bank Management &Financial Services, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York, 2005, P212.

3- الفجوة المرجحة الحساسة للفائدة (Weighted Interest –Sensitive Gap):

إن اختلاف ميل أسعار الفائدة المصرفية للتغير من حيث السرعة والحجم بالنسبة لبعضها البعض خلال التقلبات الاقتصادية دفع المصارف إلى تطوير طريقة الفجوة المرجحة الحساسة للفائدة وذلك لمجابهة خطر الأساس.

خطر الأساس(Basic Risk): هو الخطر الناجم عن التنوع بتغيرات أسعار الفائدة، حيث أن أسعار الفائدة المرتبطة بالموجودات تتغير بمستويات وسرعات مختلفة عن مستويات وسرعة حركة الفائدة المرتبطة بالمطلوبات.

حيث تقوم فكرة الفجوة المرجحة الحساسة للفائدة على افتراض أن أسعار الفائدة ترتبط بسعر الفائدة على الأموال الفائضة المعروضة من قبل المصرف المركزي والتي تتحدد من خلال السوق النقدي المفتوح أي أن أسعار المصرف المركزي تعادل أسعار السوق النقدي(1-1)، أما بقية الأصول والالتزامات فتتحرك اسعار الفائدة عليها بنسب تقل أو تزيد عن أسعار الفائدة على قروض المركزي. مما يستوجب تثقيل(ترجيح) الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة بموجب مقدار النسب التي تتحرك بها أسعار الفائدة لذلك فأسعار فقرات الموجودات والمطلوبات ذات الحركة الأسرع سوف تحصل على ترجيح أعلى[1].

4- الفجوة المتراكمة :

تعتبر الفجوة المتراكمة مقياساً شاملاً لمدى التعرض لمخاطر تقلبات سعر الفائدة، فهي مجموع الفرق (الجبري)، بين الموجودات والمطلوبات المصرفية، التي يعاد تسعيرها خلال مدة زمنية محددة.

ولدى حساب الفجوة التراكمية لدينا حالتين[2] :

1) حالة التغيرات المتساوية في أسعار الفائدة على الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة:

إن الفجوة التراكمية تزود المؤسسة المالية بمقياس لحساسيتها لسعر الفائدة، ففي الحالة التي تكون فيها التغيرات في أسعار الفائدة متساوية على الأصول والخصوم الحساسة و كانت الفجوة التراكمية موجبة فإن دخل الفائدة الصافي سوف يرتفع عند ارتفاع أسعار الفائدة وسوف ينخفض بانخفاضها، أما في الحالة التي تكون فيها الفجوة التراكمية سالبة فإن دخل الفائدة الصافي سوف يرتفع عند انخفاض أسعار الفائدة وينخفض عند ارتفاعها.

وعلى سبيل المثال إن الفجوة التراكمية لسنة واحدة هي مجموع فجوات إعادة التسعير العادية العائدة لكل خلية من الخلايا الزمنية حتى الوصول لمدة سنة، وبالتالي فإن الأثر التراكمي على دخل الفائدة الصافي هو :

التغيُّر في دخل الفائدة الصافي = الفجوة التراكمية ×التغيُّر في سعر الفائدة الوسطي في الأصول والخصوم التي يعاد تسعيرها[3].

---

[1] Rose, S. Peter, Syivia C, Hudgins, , Bank Management &Financial Services, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York, 2005, P213-214.

[2] عقل، سعيد جمعة، استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات والمطلوبات، دراسة تطبيقية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية الهاشمية، 2005، ص50

[3] Rose, S. Peter, Syivia C, Hudgins, , Bank Management &Financial Services, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York, 2005, P210-212.

إذاً تستطيع المؤسسة جعل الفجوة الحساسة للفائدة إما حساسة للأصول أو حساسة للخصوم وذلك بناء على توقعات سعر الفائدة، فإذا ما توقعت انخفاض أسعار الفائدة فإنها تجعل الفجوة سالبة وبالتالي يزداد دخل صافي الفوائد، وكلما كانت القيمة المطلقة للفجوة أكبر كان التغيُّر المتوقع في دخل الفائدة الصافي أكبر.

2) حالة التغيرات غير المتساوية في أسعار الفائدة على الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة.

على الرغم من أن أسعار الفائدة قد تتحرك بنفس الاتجاه إلا أنها ليست مرتبطة بشكل تام وذلك بسبب مرونة الطلب والعرض على النقود، ففي هذه الحالة ولدراسة أثر تغير أسعار الفائدة على دخل الفائدة الصافي يجب الأخذ بعين الإعتبار آثار الهامش (spread effects) إضافة إلى آثار الفجوة التراكمية.

التغيُّر في دخل الفائدة الصافي = (الأصول الحساسة لتغيرات سعر الفائدة × التغيُّر في سعر الفائدة للأصول الحساسة لسعر الفائدة)− (حجم الخصوم الحساسة لسعر الفائدة × التغيُّر بسعر الفائدة على الخصوم الحساسة لسعر الفائدة).

$$\Delta NII=(RSA\times \Delta R_{RSA}) -(RSL \times\Delta R_{RSL})$$

ففي حالة ارتفاع الهامش بين أسعار الفائدة على الأصول الحساسة والخصوم الحساسة، وعندما ترتفع أسعار الفائدة (أو تنخفض) فإن عائد الفائدة يرتفع بشكل اكبر من نفقاتها (أو إن عائد الفائدة ينخفض بشكل أقل من انخفاض النفقات)و النتيجة زيادة دخل الفائدة الصافي.

وفي حالة انخفاض الهامش بين أسعار الفائدة على الأصول الحساسة والخصوم الحساسة، وعندما ترتفع أسعار الفائدة (أو تنخفض) فإن عائد الفائدة يزداد بشكل أقل من ازدياد نفقات الفائدة (أو إن عائد الفائدة ينخفض بشكل أكثر من انخفاض النفقات) وبالتالي ينخفض دخل الفائدة الصافي[1].

ومن أهم مزايا تحليل الفجوة :بساطة المفهوم، استخداماته المتنوعة، ووفائه بمتطلبات الأجهزة الرقابية (المصرف المركزي)، بالإضافة إلى ارتباطه بالنظم المحاسبية، كما يعتبر مؤشراً معقولاً خاصة للميزانيات العامة البسيطة [2].

بالرغم من هذه المزايا العديدة لتحليل الفجوة إلا أن به العديد من نقاط الضعف أهمها:

- لا يأخذ تحليل الفجوة في الإعتبار الاختلافات في خصائص المراكز المختلفة في نطاق الفترة الزمنية الواحدة.

[1] Saunders&Cornett, 2003, Financial Institution Management, 4th Edition, Mc Graw –Hill, United States America, 2003, P169, 170.

[2] الشّماع، خليل، مرجع سابق، ج1، 2007، ص174.

- يفترض هذا الأسلوب أن كل المراكز سوف تستحق أو يعاد تسعيرها على التوالي، وهو نوع من التبسيط سوف يؤثر غالباً على دقة التقديرات كلما زادت درجة تجميع المراكز داخل الفترة الزمنية.
- يتجاهل هذا الأسلوب أيضاً الاختلافات بين سعر الفائدة التي تنشأ نتيجة لتغير سعر الفائدة بالسوق (مخاطر أساسية).
- لا يأخذ هذا الأسلوب في الحسبان أيضاً أي تغيير في مواعيد السداد قد يطرأ نتيجة لتغير الظروف المؤثرة على سعر الفائدة. لذا فإنه يفشل في تفسير الاختلافات في حساسية الدخل الذي قد ينشأ من المراكز المتعلقة بعقود اختيارية، ولهذه الأسباب يقدم تحليل الفجوة تقديراً جغرافياً عن التغيُّر الفعلي في صافي الدخل الناتج عن الفائدة والذي قد ينشأ من التغيير المختار في نمط أسعار الفائدة . أخيراً
- تفشل أغلب تحليلات الفجوة في جذب التغيُّر في العائد الوارد عن غير الفائدة ومن المصروفات، وهو مصدر مهم لمخاطر الدخل الجاري.[1]

إن مقياس فجوة إعادة التسعير تمثل مقياس استاتيكي، ولا يعطي الصورة الكاملة، حيث أنه يميل إلى إغفال تأثير حالات سوء التطابق على المراكز متوسطة أو طويلة الأجل، ولا يأخذ بعين الاعتبار التباينات بخصائص المراكز المختلفة الواقعة ضمن حزمة زمنية ما، بعبارة أخرى يفترض إن جميع المراكز الداخلة في حزمة زمنية ما تستحق أو يعاد تسعيرها بشكل متزامن، أما الواقع العملي لا يحدث ذلك إلا بقدر ماتكون العوائد داخل حزمة الاستحقاق مترابطة بدرجة عالية أو كاملة ويعاد تسعيرها بعيداً عن نفس منحنى العائد[2].

ثانياً– طريقة الأمد (تحليل الحساسية الزمنية) (Duration):

يمثل مفهوم الأمد أسلوباً آخر لقياس مدى تعرض المصرف للخسارة، بسبب تغيُّر أسعار الفائدة. كما يتزايد استخدام المصارف لتحليل الأمد كأداة بيد إدارتها لمقابلة الآثار المحتملة لارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة.

وفي طريقة الأمد يمكن أن يستخدم أيضاً جدول استحقاق / إعادة تسعير لتقييم آثار تغيُّر سعر الفائدة على القيمة الاقتصادية للمصرف عن طريق تطبيق أوزان حساسية (Weights Sensitive) لكل فترة زمنية. وفي الواقع، تعتمد مثل هذه الأوزان على تقديرات الفترة الزمنية التي تقع فيها الموجودات والمطلوبات. الأمد هو قياس نسبة التغيُّر في القيمة الاقتصادية للمركز والتي سوف تحدث نتيجة لتغير بسيط في مستوى سعر الفائدة. ويعكس للأمد توقيت وحجم

[1] Bank For International Settlements, Basel Committee, Ibid, p29

[2] عبد العال، طارق، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم – المبادئ – التجارب –المتطلبات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2008، ص781.

التدفقات النقدية التي تحدث نتيجة لتغير بسيط في مستوى سعر الفائدة سوف يكون له تأثير على القيمة الاقتصادية[1].

ويعكس الأمد توقيت وحجم التدفقات النقدية التي تحدث قبل تاريخ الاستحقاق التعاقدي. عموماً، كلما طالت فترة الاستحقاق أو تاريخ إعادة التسعير التالي للأداة، وكلما صغر حجم المدفوعات التي تحدث قبل تاريخ الاستحقاق، كلما زاد الأمد (بالقيمة المطلقة)، ويدل الأمد الأعلى أن تغييراً معيناً في مستوى سعر الفائدة سوف يكون له تأثير أكبر على القيمة الاقتصادية[2]. وتُبيّن هذه الطريقة متوسط المدة التي يبقى فيها المصرف معرضاً لتقلب سعر الفائدة، كما تبين مدى التغيُّر الذي يصيب كل أداة مالية وكذلك القيمة الاقتصادية للمصرف نتيجة التغيُّر الذي يطرأ على سعر الفائدة في السوق[3].

وهناك عدة تعاريف للأمد أهمها :

هو مقياس للاستحقاق، مرجح بكل من القيمة والزمن، يأخذ بعين الاعتبار كل التدفقات النقدية الداخلة للمصرف من الموجودات ذات العائد، وكل التدفقات النقدية الخارجة من المصرف المرتبطة بالمطاليب ذات التكلفة. وهو يقيس متوسط استحقاق التدفق النقدي المستقبلي للمدفوعات النقدية المستقبلية (مثل مدفوعات العملاء التي يتوقع المصرف استلامها من القروض والأوراق المالية، أو تدفق الفوائد التي يترتب على المصرف دفعها إلى المودعين).في الواقع، إن الأمد يقيس الوقت اللازم لاسترداد الأموال التي يكون المصرف ملتزم باستثمارها[4].

أي ان الأمد يقيس متوسط الوقت اللازم لكل التدفقات النقدية من الورقة لكي تتحقق للمصرف الذي يحتفظ بها، أي أنها تشير إلى الوقت اللازم للورقة لسداد سعر شرائها للمصرف محسوبة بالقيمة الحالية، ويستخدم الأمد لأنه جزء من إدارة الموجودات والمطلوبات [5].

ويعتبر تحليل الحساسية الزمنية من المناهج البديلة المستخدمة في تقييم مخاطرة سعر الفائدة التي يتعرض لها المصرف. ذلك ان بعض الأصول والخصوم تتمتع بحساسية أكثر من غيرها في حالة تطابق فترات التغيير الدوري لمعدلات الفائدة مع فترات الاستحقاق حيث يعتبر سند الفائدة بنفس الأجل، والذي يعطي فوائده على شكل قسائم دورية (كوبونات). وهكذا تكون القيمة السُّوقية لأصول المصرف الذي استثمر أمواله في سندات الخصم أكثر عرضة للتأثر بالتغيرات التي تصيب سعر الفائدة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن الأصول ذات فترات الاستحقاق

---

[1] Bank For International Settlements, Basel Committee, Ibid, P29- 30.

[2] حشَّاد ، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية،مرجع سابق، ص118

[3] مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، القرار رقم (107 ن /ب4)، مرجع سابق ص-7.

[4].Rose, S, Peter. Syivia C, Hudgins, 2005, Bank Management &Financial Services, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York, P215.

[5] الشَّماع، خليل، مقالة بعنوان "إدارة الاستثمارات في المصرف"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 12، العدد 4، 1(ديسمبر) 2004، ص46.

الأقصر حساسية زمنية أقل وأيضاً يكون للأصول التي تعطي مدفوعات فائدة على عدد أكبر من الفترات حساسية زمنية أقل من تلك التي تعطي مدفوعات فائدة أقل تواتراً[1].

هذا وقد طالب المصرف المركزي في سورية (في المادة 5 من تعليمات الرقابة المصرفية الخاصة بإدارة المخاطر سعر الفائدة تعليمات الرقابة المصرفية الصادرة عن مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم (107 ن/ب 4)، اعتماد طريقة التحليل بواسطة فجوة الاستحقاق أو طريقة التحليل بواسطة قياس الأمد لقياس مخاطر سعر الفائدة لدى المصارف العاملة في سورية، وذلك تماشياً مع مقررات لجنة بازل 2[2].

أ- معادلة الأمد لأداة مالية محددة : المعادلة النموذجية لحساب الأمد (D) لأداة مالية محددة (مثل القرض، الورقة المالية، الوديعة، الاقتراض غير الودائع) هي كمايلي[3]:

$$D = \left(\sum_{T=1}^{N} CF_T \times DF_T \times t\right) / \sum_{t=1}^{N} CF_t \times DF_t$$

$$D = \left(\sum_{t=1}^{N} PV_t \times t\right) / \sum_{t=1}^{N} PV_t$$

حيث أن :

D: الأمد المقاس بالسنوات

CF_t :التدفق النقدي الذي يتم تلقيه على الورقة المالية في نهاية الفترة t.

N: آخر فترة يتم فيها تلقي التدفقات النقدية.

DF_t : عامل الخصم حيث إن R هو العائد السنوي أو المستوى الحالي لسعر الفائدة في السوق.

$$DF_T = (1 + R)^{-t}$$

$\sum_{t=1}^{N}$: إشارة الجمع من أجل إضافة كل البنود من t=1 وحتى t=N .

PV_t : القيمة الحالية للتدفق النقدي في نهاية الفترة t والتي تساوي $CF_t \times DF_t$

بالنسبة لورقة مالية تدفع الفائدة بشكل نصف سنوي فإن الأمد يصبح:

$$D = \left(\sum_{T=1/2}^{N} CF_T \times DF_T \times t\right) / \sum_{t=1/2}^{N} CF_t \times DF_t$$

حيث أن

$$DF_T = \left(1 + \frac{R}{2}\right)^{-2t}$$

إن نموذج الأمد يقيس التغيرات في القيمة السُّوقية

ب- المعنى الاقتصادي للأمد :

[1] الشعار. محمد نضال، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، دار الجندي، حلب،2005، ص228-229.

[2] مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، القراررقم (107 ن، /ب 4)، مرجع سابق، ص3.

[3] Saunders &Cornett, 2003, Financial Institution Management, 4th Edition, Mc Graw –Hill, United States America, 2003, p77.

بالإضافة إلى كون الأمد مقياساً لمتوسط الحياة خلال التدفقات النقدية للأصل أو الخصم، هو أيضاً مقياساً مباشراً لحساسية سعر الفائدة أو مايسمى بمرونة الأصل أو الخصم، فكلما كانت قيمة الأمد أكبر كلما كان سعر الأصل أو الخصم أكثر حساسية للتغيرات في سعر الفائدة وإن المعادلة التي توضح ذلك هي :

$$-D = (\Delta P/P)/(\Delta R/(1+R))$$

حيث أن D تعني مرونة الفائدة أو حساسية سعر الورقة المالية للتغيرات الصغيرة في سعر الفائدة.

ΔP: التغيُّر في سعر الورقة المالية، ΔR : التغيُّر في سعر الفائدة وهكذا يمكن ترتيب معادلة حساسية الورقة المالية للتغيرات في سعر الفائدة :[1]

$$\Delta P/P = -D * \Delta R/(1+R)$$

أي ان سعر الورقة المالية يتغير وفقاً لتناسب عكسي مع التغيُّر في أسعار الفائدة.

إن الأمد يستخدم كمقياس يقيس مدى التعرض لخطر سعر الفائدة ويمكن أن يستعمل نموذج الأمد كبديل عن نموذج إعادة التسعير وذلك لتقييم تعرض المنشأة المالية لخطر سعر الفائدة.

ولتقدير فجوة الأمد لابد من تحديد أجل محفظة أصول هذه المؤسسة (A)المالية وأجل محفظة الخصوم (L) و أجل محفظة الأصول أو الخصوم في المؤسسة المالية يساوي المتوسط المرجح للقيمة السُّوقية لآجال مكونات المحفظة المالية.

$$D_A = X_{1A}D_1^{\ A} + X_{2A}D^A_{\ 2} + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots + X_{nA}D_n^{\ A}$$

$$D_L = X_{1L}D_1^{\ L} + X_{2L}D^L_{\ 2} + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots + X_{nL}D_n^{\ L}$$

حيث أن X تمثل نسبة القيمة السُّوقية للأصل أو الخصم محتفظ به في المحفظة.

لدينا :

$$A = L + E$$

$$\Delta A = \Delta L + \Delta E$$

$$\Delta E = \Delta A - \Delta L$$

عندما تتغير أسعار الفائدة تتغير قيمة حقوق الملكية أو صافي الثروة (E) والتي تساوي الفرق بين التغيُّر في القيمة السُّوقية للأصول والقيمة السُّوقية للخصوم.

من نموذج الأمد :

$$\text{أمد محفظة الأصول } D_A = \Delta A/\Delta(R/(1+R))$$

[1]. Saunders, Cornett, Financial Markets And Institutions, Third Edition, Mc Graw-Hill, United States America, 2007.81- 82.

$$DL = \Delta L/\Delta(R/(1+R)) \text{ أمد محفظة الخصوم}$$

$$\Delta A/A = - D_A * \Delta(R/(1+R))$$

$$\Delta L/L = - D_L * \Delta(R/(1+R))$$

حيث ان النسبة $\Delta A/A$ أو النسبة $\Delta L/L$ تمثل التغيُّر النسبي في القيمة السُّوقية للأصل أو الخصم وذلك بسبب التغيُّر في أسعار الفائدة حيث يعكس المقدار $\Delta(R/(1+R))$ التغيُّر في أسعار الفائدة. ويمثل المقدار D_A أمد محفظة الأصول، D_L أمد محفظة الخصوم.

يكون لدينا :

$$\Delta A = A * - D_A * \Delta(R/(1+R))$$

$$\Delta L = L * - D_L * \Delta(R/(1+R))$$

على افتراض أن التغيرات في أسعار الفائدة هي نفسها للأصول والخصوم وهو افتراض قياسي في تحليل ماكيولي للأجل :

$\Delta E = \Delta A - \Delta L$ يكون لدينا بالتعويض :

$$\Delta E = [A * - D_A * \Delta(R/(1+R))] - [L * - D_L * \Delta(R/(1+R))]$$

$$\Delta E = - (D_A - K D_L) * A ** \Delta(R/(1+R)$$

حيث تمثل النسبة K معدل الرفع المالي للمؤسسة $K = L/A$ نسبة الخصوم أو الأموال المقترضة ورأس المال (حقوق الملكية) المستخدمة في تمويل محفظة الأصول. وعلى المصرف أن لايقوم مباشرة بالمساواة بين أجل الأصول والخصوم لأن هذا الإجراء يتجاهل حقيقة النسبة $K = L/A$ التي لاتساوي الواحد الصحيح. وهكذا نستنتج أن تأثير تغير أسعار الفائدة تؤثر على صافي حقوق الملكية أو صافي الثروة ينخفض بسبب المؤثرات التالية :

1)معدل الرفع المالي لفجوة الأجل المقدرة : $D_A - KD_L$

هذه الفجوة مقاسة بعدد السنوات وتعكس درجة تأثير الأجل على الميزانية العمومية للمصرف حيث أن زيادة هذه الفجوة مع ثبات العوامل الأخرى يعني أن المصرف معرض أكثر لخطر سعر الفائدة.

2) حجم المصرف :

نلاحظ ان قيمة الأصول A تقيس حجم المصرف حيث أن زيادة حجم الأصول يؤدي إلى زيادة إمكانية تعرض صافي الثروة لخطر سعر الفائدة.

3) حجم التغيُّر في سعر الفائدة :$\Delta(R/(1+R))$

حيث أن مقدار التغيُّر في سعر الفائدة يزيد من حجم تعرض المصرف لخطر سعر الفائدة، ويمكن التعبير عن مقدار تعرض صافي الثروة لخطر سعر الفائدة :

التغيُّر في صافي الثروة = – فجوة الأجل المقدرة × حجم الأصول × مقدار التغيُّر في سعر الفائدة [1].

وهكذا يعتبر تحليل الأمد أحد مقاييس مخاطر سعر الفائدة وطريقة من طرق إدارة المخاطر الخاصة بإدارة صافي الدخل الناتج عن أسعار الفائدة، حيث يأخذ في الاعتبار كل من التدفقات الداخلة والخارجة، فما هو إلا قياس لمتوسط آجال التدفقات النقدية مرجحة بقيمتها وأجلها، حيث يقيس التغيرات في القيمة السُّوقية للأصول بالمقارنة مع الخصوم حيث تقاس متوسط الفجوة الزمنية بين الأصول والخصوم فيكون تأثير تغير سعر الفائدة في القيمة السُّوقية من خلال معدل الخصم $(1+R)^{-1}$، ويجب أن نلاحظ أن القيمة السُّوقية الحالية للأداة المالية ذات الأجل الطويل ستتأثر بشكل أكبر نتيجة التغيرات في سعر الفائدة.

ومن خلال ماسبق نجد أن إرتفاع معدل الرفع المالي أو نسبة الخصوم /الأصول K وقيمة موجبة لفجوة الأمد تشير إلى أن آجال الأصول أطول من آجال الخصوم، فحين يرتفع سعر الفائدة على الأصول والخصوم بمعدل متساو فإن القيمة السُّوقية للأصول تنخفض بمعدل أعلى من انخفاض القيمة السُّوقية للخصوم، ينجم عن ذلك انخفاض في القيمة السُّوقية لحقوق الملكية (الأسهم) وبالتالي انخفاض في صافي الدخل المتوقع، وبالمثل أيضاً، فإن انخفاض سعر الفائدة سوف يؤدي إلى انخفاض القيمة السُّوقية لحقوق الملكية (الأسهم) مع وجود فجوة زمنية موجبة، وتسطيع المصارف استخدام تحليل الفجوة الزمنية لحماية محفظة المصرف الاستثمارية في حالة وجود مخاطر تقلبات سعر الفائدة من خلال الإبقاء على الفجوة الزمنية قريبة من الصفر [2].

ونوضِّح تأثير فجوة الأجل على العلاقة بين التغيُّر في صافي الثروة و التغيُّر في أسعار الفائدة من خلال الجدول التالي :

[1] Saunders, Cornett, **Financial Markets And Institutions**, Third Edition, Mc Graw-Hill, United States America, 2007.p208 – 209

[2] T.Khan & H. Ahmed, Risk Management An Analysis Of Issues In Islamic Financial Industry, Islamic Development Bank, Jeddah, 2001, P 41-42.

الجدول رقم (7)

تأثير فجوة الأجل على العلاقة بين التغيُّر في صافي الثروة و التغيُّر في أسعار الفائدة

الفجوة	التغيُّر في سعر الفائدة	التغيُّر في قيمة الأصول	حجم التغير	التغيُّر في قيمة الخصوم	التغيُّر في صافي الثروة أو قيمة المصرف
موجبة	ارتفاع ↑	تنخفض ↓	<	تنخفض ↓	تنخفض ↓
موجبة	انخفاض ↓	ترتفع ↑	<	ترتفع ↑	ترتفع ↑
سالبة	ارتفاع ↑	تنخفض ↓	<	تنخفض ↓	ترتفع ↑
سالبة	انخفاض ↓	ترتفع ↑	<	ترتفع ↑	تنخفض ↓

Source Saunders, Cornett, Financial Markets And Institutions, Third Edition, Mc Graw-Hill, United States America, 2007.P208 – 209-210

نلاحظ من خلال الجدول أن العلاقة إيجابية بين التغيرات في سعر الفائدة والتغيرات في القيمة السُّوقية لصافي الثروة في حال كانت الفجوة سالبة وعلاقة عكسية في حال كانت الفجوة موجبة.وبالتالي يمكن للمؤسسة المالية التحوط مقابل الآثار السلبية لتغيرات أسعار الفائدة من خلال تحكمها بأمد محفظة الأصول والخصوم، وتستطيع زيادة فرص تعظيم ثروة حملة الأسهم من خلال بنائها للأمد على توقعاتها لأسعار الفائدة[1].

ج- الأمد المحور أو المعدل :modified duration

يقيس الأجل المحور التغيُّر في القيمة السُّوقية للأداة المالية الناشئ عن تغير صغير في أسعار الفائدة [2].

وعرف أيضاً بأنه مقياس لمرونة سعر الأداة المالية بالنظر إلى التغيرات في سعر الفائدة[3].

وبالتالي يمكن قياس حساسية سعر الأداة المالية بالنظر للتغيرات في سعر الفائدة وفقاً للتالي عند استخدام الأمد المحور[4] :

$$\Delta P = - MD^* P^* \Delta R$$

$$MD = D/1+R$$

[1] Saunders, Cornett, **Financial Markets And Institutions**, Third Edition, Mc Graw-Hill, United States America, 2007.p208 – 209-210.

[2] الشماع، خليل، أساسيات العمل المصرفي، مرجع سابق، 2007، 208.

[3] Williamson Alan Gareth, **Interest Rate Risk Management**/ A Case Study Of GRS Mutual Bank, Rhodes University, 2008, p96.

[4] Ager Christopher, **capital investment** & **financing operation guide to financial evaluation**, 2005**, P220**

هناك بعض المحددات (السلبيات) من استخدام نموذج الأمد أهمها [1]:

1- أن إيجاد موجودات ومطلوبات من نفس الآجال في محفظة المصرف هي مهمة صعبة. سيكون أكثر سهولة لو أن استحقاق القرض أو الورقة المالية يسأوي أجلهما (أمدهما). لكن أجل (أمد) الأدوات المالية التي تحقق التدفق النقدي عبر الوقت، هو دائماً أقل من استحقاقها. وكلما تكرر تحقيق الفوائد الدورية وتسديد أصل مبلغ الأداة المالية، كلما قصر الأجل، كما أنه كلما قصر استحقاق الأداة المالية، كلما اقترب استحقاقها من أجلها.

2- بعض الحسابات في المصرف : مثل الودائع الجارية وودائع التوفير، قد يكون لها نمط للتدفقات النقدية غير محدد بشكل واضح، مما يجعل عملية حساب الأمد عملية صعبة.

3- تؤدي التسديدات المسبقة للعملاء وحالات تعثر العميل (مخاطر الائتمان) إلى تقليل وعدم تحقيق التدفقات النقدية المتوقعة من القروض.

4- تفترض نماذج فجوة الأمد وجود علاقة خطية بين القيم السُّوقية (الأسعار) للموجودات والمطلوبات وبين معدلات الفائدة، وهذا غير صحيح تماماً.إلا أنه ووفقاً للواقع فإن العالقة بينهما غير خطية وهذا ما يضعنا أمام مشكلة تحدب منحنى العائد – السعر.

5- على الرغم أنه يمكن إحداث توافق في الأمد بالنسبة للأصول والخصوم في لحظة معينة إلا ان نفس الأصول والخصوم ربما لا تكون متوافقة في المستقبل، وهذا بسبب تغير الأمد بالنسبة للأصول والخصوم، وإن معدل تغير الأمد ربما لا يكون نفسه لجانبي الأصول والخصوم، وإن معدل تغير الأمد ربما لا يكون نفسه لجانبي الأصول والخصوم في الميزانية، ونتيجة لذلك على المؤسسة المالية أن تقوم وبشكل مستمر بإعادة تركيب الميزانية لتبقى محصنة من مخاطر سعر الفائدة، وهذا يتطلب منها أن تقوم بإعادة التوازن للمحفظة وبشكل مستمر حتى تضمن توافق أمد الأصول والخصوم، ولأنه ربما لا يكون من السهل القيام بذلك إضافة إلى ارتفاع تكلفة هذا العمل فيهدف معظم المديرين للبقاء متحوطين وبشكل تقريبي ضد تقلبات أسعار الفائدة من خلال إعادة التوازن خلال فترات محددة (مثلا ربعية)[2].

ثالثاً : أساليب المحاكاة :

تستخدم كثير من المصارف، خاصة تلك التي تستخدم أدوات مالية معقدة أنظمة متطورة لقياس سعر الفائدة من تلك التي تعتمد على جداول استحقاق إعادة تسعير بسيطة. عادة تتضمن أساليب المحاكاة تقييمات مفصلة لتأثير التغيُّرات المحتملة في سعر الفائدة المستقبلي

[1] Rose, S, Peter. Syivia C, Hudgins, 2005, Bank Management &Financial Services, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York, P225.

[2] Saunders & Cornett, Financial Markets And Institutions, Third Edition, Mc Graw-Hill, United States America, 2007, P617, 618

وتأثير هذه النسب على التدفقات النقدية. بمعنى آخر، يمكن اعتبار أساليب المحاكاة امتداداً محسناً للتحليل البسيط الذي يعتمد جداول الاستحقاق (إعادة التسعير).[1]

ويمكن تعريف المحاكاة بأنها عمل تشبيه قياسي بشكل أساسي، والتشبيه القياسي يعني تشابه الخصائص أو العلاقات بدون تطابق.وعندما نكون قادرين على تركيب منتجات أو عمليات أو أنظمة متشابهة، فإنه سيتم عمل قياسات وملاحظات على عنصر واحد منهم للتنبؤ بالتأثير أو التأثر من قبل العناصر الأخرى. وأهم أهداف استخدام المحاكاة هي تطوير طرق للاحتياجات غير المتناهية للبحث والتحليل.[2]

كما يمكن تعريف المحاكاة بأنها تطوير نموذج مالي للمصرف، يتضمن العلاقات المتداخلة بين الموجودات والمطلوبات، والأسعار والتكاليف، وحجم الأعمال، ومزيج المنتجات، وغيرها من المتغيرات ذات العلاقة بأنشطة المصرف. وتعني المحاكاة تطوير خطط متعددة للمصرف، كما تعني تحليل كيفية أداء كل خطة في ظل مشاهد بديلة لأسعار الفائدة. الهدف من كل ذلك هو تقدير أثر التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية. غالباً ماتكون هذه النماذج مكثفة بحسب خصوصيات المصرف، إما من خلال تصويرها داخلياً أو على أساس شرائها من الغير.[3]

وبناءً عليه، أتاحت برمجيات المحاكاة أمام الإدارة المصرفية إعداد توقعات (تنبؤات) بديلة حول هامش الفائدة الصافي، التي تمتاز بالقياس والقدرة على المقارنة، مما جعلها أكثر قدرة على متابعة أثر تركيبة الموجودات في أثرها على القدرة الإيرادية المستقبلية للمصرف.[4]

وقد جاء تقدم تكنولوجيا الحاسوب بمفهوم المحاكاة التصادفية إلى عالمنا اليوم. وجعل من الممكن معالجة أعداد كبيرة من الاحتمالات. وتقديم نتائج تراكمية للمساعدة على سرعة اتخاذ القرارات الإستراتيجية والتشغيلية. وفي إطار إدارة الموجودات والمطلوبات والتخطيط الاستراتيجي. إذ تعطي العمليات القائمة على الاحتمالات صورة أكثر وضوحاً للنتائج المحتملة لمختلف القرارات وليس مجرد متوسط النتائج أو نتائج متوقعة للتنبؤات. هذا بالإضافة إلى قابلية التغير، أو نشوء سلسلة من النتائج الممكنة لاستراتيجيات الميزانية العمومية.[5]

---

[1] Bank For International Settlements, Basel Committee, Ibid, p30-31.

[2] N. Chorafas, Dimitris, 2007, Risk Management Technology In Financial Services, Risk Control, Stress Testing, Models, And IT Systems And Structures, Elsevier, First Edition, Great Bretain, P139.

[3] الشّماع، خليل، مرجع سابق، ج3، 2007، ص 766-767.

[4] عبدالله، خالد أمين، ، بحوث في التوريق وإدارة الموجودات والرهونات العقارية، موسوعة التوريق2، اتحاد المصارف العربية، 2002. ص84.

[5] ترجمة من .Dennis Bennch، مقالة بعنوان "إدارة الموجودات والمطلوبات استخدام تحليل مونتي كارلو لمحاكاة الدخل والقيمة السوقية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الثالث، 1998، ص14.

وتتفاوت نماذج المحاكاة من جدول العرض (Spreadsheets) البسيطة إلى النماذج المعقدة جداً المستندة للحاسوب.[1]

ويمكن مثلاً استخدام نموذج الانحدار التالي باستخدام ممثل لسعر الفائدة (كمعدل الفائدة على أذونات الخزينة)وهو i_T، ومؤشر ستاندر آند بورز S&P500 ممثلاً لعائد السوق R_m، واعتبار العائد على سعر سهم المصرف R ممثلاً لأداء المصرف:

$$R=B_0+ B_1R_m+B_2i_T + U$$

حيث أن :R_m يمثل عائد السوق، B_1, B_2, B_0 معاملات الانحدار، U عبارة الخطأ.

ويعبر معامل الانحدار B_2 في هذا النموذج عن مقدار تأثر العائد بتحركات أسعار الفائدة. وهكذا فإن الإشارة الموجبة لهذا المعامل ستعني وجود علاقة طردية بين الأداء وارتفاع أسعار الفائدة، والعكس بالعكس صحيح، إذ أن الإشارة السالبة لهذا المعامل تشير إلى علاقة عكسية بين أداء المصرف وارتفاع أسعار الفائدة. أما حالة اقتراب هذا المعمل من الصفر فتعني أن عوائد سهم المصرف مستقلة عن تحركات أسعار الفائدة.[2]

يجب على مصمم نموذج المحاكاة أن يتذكر بأن الاتصالات تتدفق بطريقتين تعملان معاً : من وإلى المستخدم النهائي. حيث تحفز طرق الاتصالات الفعالة المستخدمين النهائيين ليترجموا اهتماماتهم ومعارفهم وتساؤلاتهم إلى من يقومون بالمحاكاة (التجريب).إن الخطأ الممكن ارتكابه في المحاكاة المالية ناتج عن ارتباطها الوثيق بالعائدات التاريخية، فعلى الرغم من أنهم يوجهون أنفسهم في المستقبل، ويفترضون كذلك بأن نماذج المخاطر والعائد سوف لن يتغير بشكل كبير، إلا أن هذا ليس صحيحاً.فالأداء الماضي لكل من حقوق الملكية والمدينين وأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات لا يضمن نجاحها في المستقبل. وحالات الانتعاش في السوق والإفلاس والكساد الاقتصادي ليست مطابقة تماما لما يمكن ان تكون عليه بالمستقبل توقعات بارتفاع الأسعار أو توقعات المتشائمين، لذلك فهم يستطيعون أن يوظفو المحاكاة كمؤشرات إنذار.[3]

وبناءً على ماذكر أعلاه، تتمتع المحاكاة بكونها مدخلاً ديناميكياً(متحركاً) مستشرفاً للمستقبل بالمزايا التالية :[4]

1. تقليل الدور الذي تلعبه "الإدارة بالأزمات ".

2. زيادة أهمية التخطيط الاستراتيجي، وتوجيه أو إلزام المستعملين له على النظر في بدائل استخدام الموجودات المستحقة، وبدائل المطلوبات المستحقة.

---

[1] الشّماع، خليل، مرجع سابق، ج3، 2007، ص766.

[2] الشّعار، محمد نضال، مرجع سابق، 229-230

[3] N, Chorafas, Dimitris, Ibid, P148.

[4] الشّماع، خليل، مرجع سابق، ج3، 2007، ص790..

3. تفاعل المستخدمين مع الوحدات / الإدارات، للحصول على البيانات عن المنتج، الحجم، والمزيج، والسعر.

4. تمكين المستخدمين من متابعة بعض المحاكاة غير المجدية من حيث نتائجها، وبالتالي اكتساب المهارات اللازمة.

5. تسهيل تفسير النتائج، مثلاً دخل الفائدة الصافي في الربع الأول من سنة كذا.

إلا أن هناك بالمقابل عدداً من السلبيات التي تعاني منها المحاكاة أهمها:[1]

1. الوقت الطويل المستنزف في استعمال الحاسوب.

2. توليد أحجام كبيرة من المخرجات.

3. مجموعة من البيانات لكل افتراض (استجابة الإدارة، وأساليب الوقاء، ومشاهد أسعار الفائدة)

4. خطر استخدام نماذج عمومية، في حين حاجة لتكييف النماذج وتفهم المنطق وراءها.

5. حل المشكلات من خلال "التجربة والخطأ " (أي انتهاج أسلوب الحلول التراكمية).

6. الحاجة لمتخصصين من مهارات عالية المستوى، وبوجه خاص في مجال البرمجة المستندة للحاسوب، وتحليل المخاطر، ومعارف وخبرات عن القطاع وعن طبيعة عمل المصرف.

هذا إلى جانب التكلفة العالية للبرمجيات المعقدة، التي قد تصل تكلفة الواحدة منها إلى حوالي (100)ألف دولار. أضف إلى ذلك، تكاليف التدريب والتي تؤدي إلى زيادة التكاليف المباشرة.[2]

1- القيمة الخاضعة للمخاطر: (Value At Risk- Var):

القيمة المخاطر بها هي احدى الأدوات الجديدة لإدارة المخاطر. وتكشف هذه الأداة عن مقدار خسارة المنشأة أو أرباحها خلال فترة زمنية وباحتمال معين حيث تختصر طريقة القيمة المخاطر بها المخاطر المالية الكامنة في المحفظة الاستثمارية في رقم بسيط وتستخدم لقياس مخاطر السوق بصورة عامة فهي تضم مخاطر اخرى مثل مخاطر التغيُّر في أسعار العملات الأجنبية، وأسعار السلع والأسهم. ولنفترض ان لدينا مقدار من المال (A_0) تم استثماره بمعدل عائد (r)، بحيث أنه وبعد سنة تصبح قيمة المبلغ المستثمر (المحفظة) هي : $A= A_0 (1+r)$، ومعدل العائد المتوقع من المحفظة (μ) مع انحراف معياري قدره (σ). وأداة القيمة المخاطر بها تجيب على السؤال الخاص بمقدار الخسارة في المحفظة خلال فترة زمنية محددة(t)، ولاحتساب هذه الخسارة، نفترض توزيعاً معيناً لاحتمال العوائد (r) على المحفظة الاستثمارية ونختار بعد ذلك درجة الثقة (c) في خلال الفترة الزمنية المحددة (t)، بمعنى آخر فإننا نريد ان نعرف الخسارة

[1] الشّماع، خليل، مرجع سابق، ج3، 2007، ص791.

[2] عبد الله، خالد أمين، مرجع سابق، موسوعة التوريق 2، 2002، ص84.

التي يكون احتمال حدوثها يساوي (c−1) بالمائة من احتمالات الخسارة خلال الفترة الزمنية t.ولنلاحظ أن هناك معدل عائد r* على الأصول يقابل الخسارة*A.[1]

وافقت لجنة بازل للرقابة المصرفية في يناير 1996، بشكل رسمي على التعديلات في قواعد بازل 1 وسمحت للمصارف ذات الحجم الكبير بأن تستعمل الطرق المفضلة لديها لتحديد حجم الخسارة القصوى المتوقعة لفترة زمنية معينة، هذه الطريقة معروفة باسم (Value At Risk– Var)[2].

القيمة الخاضعة للمخاطر هي تقدير الخسارة المحتملة للمحفظة خلال مدة احتفاظ محددة وضمن مستوى ثقة معين. ويستند هذا الأسلوب إلى المفهوم الإحصائي لكل من التوزيع الاعتيادي (normal distribution)، والانحراف المعياري، ورقابة المخاطر وإدارتها.[3]

تحاول نماذج القيمة الخاضعة للمخاطر أن تقيس السعر أو المخاطر السُّوقية لمحفظة الموجودات الحساسة لتغييرات أسعار الفائدة وغيرها من أسعار الأسهم والصرف وأسعار السلع. حيث تقدم هذه النماذج رقم محدد لكامل محفظة الموجودات، معبرة عن الخسارة المحتملة في فترة زمنية معينة عند مستوى ثقة محدد لتحديد الدقة في تقدير الخسارة.

مثال:

لنفرض بأن مصرفاً ما يقدر القيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة موجوداته (بغرض المتاجرة) ب 100 مليون وحدة نقدية يومياً، عند مستوى ثقة 99 % (−1% خطر).

والآن إذا صحت التقديرات للقيمة الخاضعة للمخاطر، فإن الخسائر اليومية في قيمة المحفظة ستكون أكبر من 100 مليون وحدة نقدية وتحدث عند أقل من 1% من الوقت المحدد. وتحليل توزيع الخسائر الحالي في محفظة الموجودات بغرض المتاجرة سوف يشير فيما إذا كان هذا التقدير معقول أم لا.

العناصر الأساسية في تحليل VAR تتضمن:

1. تقدير مبلغ الخسائر القصوى المتوقعة في قيمة الموجودات التي تحدث عند مستوى مخاطر محدد(1%) مثلاً.

2. تقدير الفترة الزمنية التي يمكن من خلالها تسييل الموجودات عند حدوث تدهور في أوضاع السوق. (مثلاً، 24 ساعة للموجودات ذات السيولة المرتفعة، أو ممكن أسبوعان في حالة الموجودات الأصعب تحويلاً إلى نقدية).

---

[1] الله خان طارق، حبيب احمد، ترجمة د. عثمان بابكر أحمد، 2003. إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، جدة، المملكة العربية السعودية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.ص50.

[2] Rose, S. Peter, Syivia C, Hudgins, 2005, Bank Management &Financial Services, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York, P500-501.

[3] الشَّماع، خليل، مرجع سابق، ج 3، 2007، ص810.

3- مستوى الثقة الذي تضعه الإدارة لتقدير احتمال حدوث خسائر في أي فترة معطاة (99% أو 95%) يعني (10 أو 5% مستوى مخاطر) [1].

يتم حساب القيمة المعرضة للمخاطر على أساس تخطيط المحفظة (Portfolio Mapped)، وتخطيط تعرض المحفظة للمخاطر هو العملية التي يتم فيها تحليل وتحويل المحفظة إلى كمية من التعرضات لعدد محدد من المتغيرات العشوائية(مثل مؤشرات الأسهم، معدلات الصرف، معدلات الفائدة / عائدات السندات الصفرية خلال فترات استحقاق قياسية). وبشكل متعاقب فإن الإفراط في تبسيط الشرح في عملية التخطيط سوف يشوه المعنى وقد ينتج عن التقديرات الضعيفة للقيمة المعرضة للمخاطر.[2]

تقوم نماذج القيمة المعرضة للمخاطر(VAR) ورأس المال المخاطر على العديد من الافتراضات المتماثلة (Capital Risk). إذ يمكن أن توفر هذه النماذج الوقاية الجيدة من العديد من الخسائر الناجمة عن سلسلة واسعة من الحركات والتغيرات في السوق، إلا أنها لاتجدي أمام العديد من الأزمات الشديدة والمتطرفة. لذلك ثمة حاجة إلى "اختبار التحمل " من أجل تحديد نقاط الضعف وتوفير حماية من الحالات الطارئة عندما لايكفي رأس المال لتوفير الحماية المطلوبة[3].

وتساهم القيمة المعرضة للخطر في تطوير إجراءات اتخاذ القرار لدى المصرف من خلال دورها بوضع حدود للخطر، وذلك من خلال ضمان المخاطر التي سيتعرض لها المصرفف لن تزيد عن حدود المخاطر التي يرغب المصرف بتحملها، وقياس أداء محفظة المتاجرة، والمساهمة في وضع سياسة التسعير[4].

في حين تكمن مشكلة استخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر بمايلي:

أ) عدم قدرتها على تحديد كمية المخاطر خلال فترة زمنية معينة وإنما فقط خلال يوم (20/1)، مما يعني أن الخسائر يمكن أن تكون أكبر من القيمة المعرضة للخطر المشار إليها.

ب) تعقيد عملية حساب القيمة المعرضة للخطر من ناحية صعوبة تحديد التوزيع الإحتمالي المرتبط بقيمة المحفظة والذي يستلزم تحديد القيمة المتوقعة للخطر والإنحراف المعياري ومعامل الإرتباط بين مخاطر الأدوات المالية التي تتطلب سلسلة من الأسعار التاريخية لتلك الأدوات[5].

2- ظروف ضغط السوق (اختبارات التحمل) (Stress Test):

أ- تعريف اختبارات الضغط :

---

[1] Rose, S. Peter, Syivia C, Hudgins, 2005, Bank Management &Financial Services, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York, P501

[2] FRANCESCO, SAITA, VALUE AT RISK AND BANK CAPITAL MANAGEMENT, ELSEVIER INC, UNITED STATES OF AMERICA, 2007, P31.

[3] مركز البحوث المالية والمصرفية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد7، عدد4، ديسمبر 1999، ص24.

[4] Saita, Francesco, value at risk and bank capital management, Elsevier, 2007, p169.

[5] Ju, Xiogwei & D. Pearson, Neil, Using Value At Risk To Control Risk Taking :How Wrong Can You Be, University Of Illinois At Urbana - Champaign, 1998, P2-4

تستند تدابير مواجهة المخاطر إلى الافتراضات التاريخية التي تتضمن التوزيعات الطبيعية للتقلبات والارتباطات، واستمرارية الأسعار وتوفر السيولة المناسبة تعتبر مثل هذه التدابير قابلة للتطبيق ومفيدة في ظل أحوال السوق الطبيعية وتستخدم كأساس لحوار الإدارة وقراراتها اليومية المتعلقة بالمخاطر. إلا أنها تفشل ولا تحقق الهدف في ظل تحركات السوق المتطرفة أو الظروف الصعبة. فعلى سبيل المثال، تعتمد حسابات القيمة الخاضعة للمخاطر عادة على قيمة حدُّها الأعلى ثلاثة أضعاف الانحراف المعياري. كما أنها تعتمد على بيانات تاريخية محدودة تغطي ما لايزيد ع ثلاثة سنوات، كما لوحظ أن أزمات السوق قد تجاوزت الثلاثة انحرافات معيارية وأن ذلك ليس بالأمر الغريب. لذا، فإن استخدام تدابير المخاطر التقليدية هذه جعلت من الضروري معاملة اختبار التحمل كجزء مكمل وروتيني لإدارة المخاطر.كما ان هناك حاجة لاختبار التحمل لمواجهة الشعبية الواسعة وغير المقصودة للقيمة المعرضة للمخاطر (VAR). فالشعور الخاطئ بالارتياح، والمغالاة بالاعتماد على القيمة المعرضة للمخاطر نابع عن بساطتها وسهولة استخدامها، وحجم البيانات الكمية والرياضيات المتقدمة التي تنطوي عليها.غير ان اختبارات التحمل تنبَه بان القيمة المعرضة للمخاطر ليست ضماناً للخسارة في أسوأ الحالات.[1]

حيث عرفت اختبارات الضغط على انها : مصطلح عام يستخدم غالباً لوصف التقلبات المختلفة والإجراءات المطبقة من قبل المؤسسات المالية والمصارف لقياس حساسيتهم للأحداث الاستثنائية (غير متوقعة الحدوث)والمقبولة أو المنطقية. وعرفت أيضاً اختبارات الضغط بأنها أداة عامة تستخدم لتقييم مدى تأثر المؤسسات المالية الفردية أو النظام المالي بالصدمات وتساعد على :

- تطبيق سيناريو "ماذا لو "
- قياس أثر الأحداث الأقل تكرارً والأكثر خطورة.
- تطبيق اختبارات الضغط بالاعتماد على المنحنيات غير الخطية.
- إدراك المخاطر بشكل عام في بيئة منتظمة وملائمة.
- تحليل أثر المخاطر على الربحية، كفاية الأموال الخاصة والسيولة.[2]

وقد قامت لجنة بازل 2 للرقابة المصرفية بوضع تعريفات لاختبارات الضغط :

التعريف الأول : أنها أداة هامة لإدارة المخاطر، التي تعتبر من قبل المصارف جزء من إدارة مخاطرها الداخلية. فهي تنبه إدارة المصرف للمخرجات غير المتوقعة المتعلقة بمخاطر متنوعة وتزودها بمؤشر عن كمية رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر الناتجة عن الصدمات الكبيرة.

[1] مركز البحوث المالية والمصرفية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد7، عدد4، ديسمبر 1999، ص ص23- 24.

[2] Stefan hohl, introduction to stress testing :seminar on stress testing: financial stability institute, basel, Switzerland, October 2009 p4.

كما أكدت لجنة بازل 2 للرقابة المصرفية على أهمية اختبارات الضغط كأداة مكملة لنماذج قياس المخاطرة الكمية كنموذج القيمة المعرضة للخطر.

التعريف الثاني : أنها أداة تقييم المراكز المالية للمصرف تحت سيناريوهات خطرة ومعقولة ومساعدتها في اتخاذ القرارات اللازمة، بناء على نتائج تلك التقييمات[1].

ومن أجل أداء اختبارات الضغط بشكل جيد يجب أن تتميز تلك الاختبارات وتقارير نتائجها التي ترفع لمجلس الإدارة والإدارة العليا بعدة صفات أبرزها :

1) **مقبولة** : لكي نكون اختبارات الضغط مقبولة يجب أن تبنى سيناريوهات اختبارات الضغط ضمن حدود المنطقية بناءً على مناقشات فعالة وواقعية بين الإدارات المعنية، وأن تكون احتمالية حدوث تلك السيناريوهات ممكنة ولكنها غير مؤكدة.

2) **متينة** :بحيث تشمل السيناريوهات تحركات عوامل خطر واقعية وأن تصمم بطرق متشابهة عبر أنشطة المصرف.

3) **تقارير اختبارات الضغط:** يجب أن تكون تقارير نتائج اختبارات الضغط واضحة وتساعد على اتخاذ قرارات بناءة في الوقت المناسب، وأن تكون متلائمة مع الوضع الحالي للاقتصاد[2].

وهكذا نجد اهمية اختبارات الضغط كأداة لإدارة المخاطر ذات الاحتمالات المنخفضة وخاصة تلك المخاطر التي تعجز نماذج قياس المخاطر عن قياسها وتحديد أثرها لعدم توفر بيانات تاريخية، والتأثير الهام على أداء المصرف والتي يتوقع مدراء المصارف وقوعها أو تكرارها. إضافة لأهمية هذه الاختبارات بوضع أو تعديل حدود المخاطر التي يرغب المصرف بتحملها بناءً على المخاطر التي يتنبأ المصرف بحدوثها مستقبلاً، بما يضمن قدرته على الاستمرار في ظل الظروف الصعبة وغير المتوقعة.

وتعتبر اختبارات الضغط أداة هامة تساعد مدراء المخاطر على فهم طبيعة المخاطر التي تواجه المصرف، وعلى الحكم فيما إذا كانت تعرضات المصرف للمخاطر متوافقاً مع رغباته بتحمل المخاطر والإدارة العليا ومدراء المصرف التنفيذيين حول حدود المخاطر التي سيتحملها المصرف وطرق مراقبتها وإدارتها.

كما تستخدم اختبارات الضغط لوضع حدود للمخاطر، وإعداد خطط لاستمرارية العمل في ظل الظروف الضاغطة للسوق، وتخصيص أو توزيع رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر.وغالباً

[1] Principles For Sound Stress Testing Practices And Supervision, Basel Committee On Banking Supervision, Bank For International Settlements, May 2009, P2-3.

[2] Stefan hohl, introduction to stress testing : seminaron stress testing :financial stability institute, basel, Switzerland, October 2009, p7

يختلف دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر بين المصارف تبعاً لدرجة تعقيد مخاطر المصرف ولتنوع أعمالها وقابلية قياسها[1].

وجاء في المبدأ الثامن من وثيقة بازل :

يجب على المصارف أن تقيس قابليتها للخسارة في ظل ظروف ضغوط السوق– ويشمل القياس تحليل للفرضيات الأساسية – وأن تأخذ في اعتبارها نتائج هذا القياس عند وضع ومراجعة سياستها وحدود مخاطر سعر الفائدة. يجب أن يقوم نظام قياس المخاطر أيضاً بمساندة تقييم ذات معنى لتأثير الضغوط في السوق على المصرف.يجب أن تصمم اختبارات التحمل أو الضغط بحيث تقدم معلومات عن أنواع الظروف التي تكون فيها استراتيجيات ومراكز المصرف أكثر ضعفاً، ولذا، يمكن أن تصمم وفقاً لخصائص مخاطر المصرف. ممكن أن تتضمن سيناريوهات الضغوط الممكنة والتغيرات غير الطبيعية في المستوى العام لأسعار الفائدة والتغيرات في العلاقات بين النسب الرئيسية في السوق (مثلاً المخاطر الأساسية)، والتغيرات في قمة وشكل منحنى العائد (مثلاً مخاطر منحنى العائد)، وتغيرات في سيولة الأسواق المالية الرئيسية أو التغيرات في تقلب أسعار الفائدة، كما يجب أن تشمل سيناريوهات الأزمات والظروف التي لا تطبق فيها الافتراضات وأساليب قياس الأعمال. اختبار الافتراضات في وقت الضغوط والتي يتم استخدامها للأدوات غير النقدية والأدوات ذات الاستحقاقات التعاقدية غير المؤكدة مهمة على وجه الخصوص لتحقيق فهم لشكل مخاطر المصرف. يجب أن تراعي المصارف أسوأ المواقف المحتملة بالإضافة إلى الأحداث الأكثر احتمالاً. يجب أن تراجع الإدارة ومجلس الإدارة بصفة دورية تصميم ونتائج مثل هذه الاختبارات الخاصة بالتحمل وتتضمن وجود خطط بديلة للطوارئ.[2]

ب– أنواع اختبارات الضغط تبعاً للمخاطر :

تواجه المصارف أنواعاً عديدة من المخاطر التي تهدد استمراريتها وقدرتها على المنافسة، لذلك تقوم إدارة المخاطر والإدارة العليا بتطبيق إختبارات ضغط للتحوط من المخاطر غير المتوقعة والمحتملة الحدوث ومن أهمها مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق.

- اختبارات الضغط مخاطر الائتمان تقسم إلى اختبارات الضغط على مستوى محفظة المتاجرة، واختبارات الضغط على مستوى محفظة القروض و التعرضات الائتمانية الأخرى.

– اختبارات الضغط على مستوى محفظة المتاجرة :

[1] http://www.fsiconnect.org/stress-an introduction.
[2] Bank For International Settlements, Basel Committee, Ibid, p19-19.

تعرف محفظة المتاجرة على أنها مجموعة من الأدوات المالية المحتفظ بها لفترة قصيرة بهدف إعادة بيعها، وتنشأ مخاطرها الائتمانية من السندات وعمليات الswap، ويعتبر الهامش الائتماني أهم عامل من عوامل الخطر على تلك الأدوات والذي يمكن صدمه من خلال عدة سيناريوهات.

- **اختبارات الضغط على مستوى المحفظة المصرفية والتعرضات الائتمانية الأخرى :**

حيث تُعرَّف المحفظة المصرفية بأنها مجموعة الأدوات مثل القرض المحتفظ به لتاريخ الاستحقاق، والتي تتعلق مخاطرها الائتمانية بمحددات مخاطر الائتمان الأساسية مثل احتمال التعثر وقيمة التعرُّض عند التعثر، ويتم غالباً تصميم سيناريوهات هذه الاختبارات بضغط احتمالية التعثر أو التصنيف الائتماني للمقترض أو الخسارة المتوقعة عند التعثر المدعمة بصدمات للاقتصاد الكلي أو للضمانات [1].

- **اختبارات ضغط مخاطر التمويل السيولة.**

تكمن أهمية اختبارات ضغط تمويل السيولة كونها تشكل جزءاً من خطة استمرارية تمويل السيولة المعدة من قبل قسم التمويل. وتساعد على تأمين الأموال اللازمة بالوقت المناسب لتلبية متطلبات الزبائن في ظل الظروف الضاغطة، خاصة أن انعدام الثقة بالمصرف أو التعرض لأحداث مفاجئة (سياسية، اقتصادية) سيؤدي ألى استنفاد سيولة المصرف. كما أنها تساعد أيضاً على تقييم احتياجات السيولة بشكل مستمر للتأكد من عدم وجود نقص (تعرض المصرف لمخاطر السيولة)، أو عدم وجود فائض (لانعكاسه السلبي على الربحية).

فعلى جانب المطلوبات، يتم فحص قدرة المصرف على تمويل السيولة من خلال عدة سيناريوهات على مستويات مختلفة تتضمن التغيُّر في سلوك العملاء، وانخفاض التصنيف الائتماني للعميل، تغير تكلفة التمويل، مدى سيولة الضمانات[2].

- **اختبارات ضغط مخاطر السوق.**

بالنسبة لاختبارات ضغط مخاطر السوق :

يتم تنفيذ اختبارات ضغط مخاطر السوق حسب نوع تلك المخاطر حيث تقسم تلك الإختبارات إلى :

1-مخاطر سعر الفائدة : يتم قياس أثر تغير سعر الفائدة على نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف وذلك من خلال فجوة إعادة تسعير موجودات ومطلوبات المصرف الحساسة لسعر

[1] http://www.fsiconnect.org/stress testing -credit risk.
[2] http://www.fsiconnect.org/stresstesting -liquidity risk.

الفائدة التي تزودنا بمعلومات عن عدم تطابق آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات، ومن خلال تحليل فجوة الأمد التي تزودنا بالتغيُّر الحقيقي الناتج عن تغير سعر الفائدة.

2-مخاطر سعر الصرف :يتم قياس أثر تغير سعر الصرف على نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف من خلال إجراء صدمة (تغير نسبي لسعر الصرف) لفجوة سعر صرف موجودات ومطلوبات المصرف بالعملة الأجنبية.

3) مخاطر حقوق الملكية : يتم قياس أثر القيمة السُّوقية لحقوق الملكية على نسبة كفاية الأموال الخاصة للمصرف.

4) مخاطر السلع : يتم قياس أثر تغير سعر النفط والذهب وغيرها على ربحية الخدمات والمنتجات الحساسة له[1]ا.

بالنسبة لمخاطر سعر الفائدة فإنه يحق للسلطات الرقابية الطلب من المصرف إجراء اختبارات حساسية لسعر الفائدة من خلال صدمة سعر الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس وعكس تلك النتائج بنظام التقييم الداخلي للمخاطر لدى المصرف. فالهدف من اختبار الحساسية هذا تمكين السلطات الرقابية من تحديد المصارف التي تتعرض إلى خسائر تزيد عن 20% مثلاً من رأس مالها النظامي نتيجة تلك الصدمة، والتي يجب على المصرف عندها أن تطبق أدوات لتخفيف تلك المخاطر.أما في حالة عدم كفاية أدوات تخفيف المخاطر المتبعة من قبل تلك المصارف، فإن السلطات الرقابية ستقوم بطلب أدوات أكثر فعالية لمواجهة تلك المخاطر[2].

ت- دور اختبارات الضغط :

تسأهم نتائج السيناريوهات المطبقة من قبل المصرف بإستراتيجية صنع القرار من عدة نواحي :

1)- استراتيجية العمل : من خلال تعديل التنبؤ بالنمو والأرباح المستهدفة، وحدود المخاطر التي ينوي المصرف أن يتحملها بناءً على نتائج السيناريوهات المطبقة.

2)- خطة رأس المال: من خلال تحديد فيما إذا كانت سيناريوهات الضغط المختلفة قد أثرت على كفاية الأموال الخاصة لدى المصرف، ومدى ملائمة رأس مال المصرف مع مستوى وطبيعة المخاطر التي يتعرض لها.

3)- إدارة المخاطر: من خلال تحديد المنتجات والأسواق الأكثر خطورة في ظل الظروف الضاغطة.

[1] Cole, Rebel, Stress Testing Of Financial Institutions, METAC And Depaul University, Damascus, March 2009, p11-15.

[2] http://www.fsiconnect.org/stress testing.

4)- قرارات المنح الائتماني: من خلال تحديد قدرة المصرف على إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية للعميل المعرضة للخطر[1].

وهكذا فإن اختبارات الضغط تستخدم لتحقيق الأهداف التالية :

1- تعزيز عملية تحديد وفهم المخاطر.

2- توفير أدوات إدارة مخاطر مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى، مثل القيمة المعرضة للمخاطر VAR ورأس المال الاقتصادي، وذلك بهدف الوصول للتقييم الشامل للمخاطر.

3- تحسين إدارة رأس المال وسيولة المصرف.

4- ضمان قدرة المصرف على تحقيق اهدافه[2].

ث- نقاط الضعف في اختبارات الضغط :

على الرغم من أهمية اختبارات الضغط في عالم المصارف، إلا أن هناك عدة نقاط ضعف أهمها :

أ- عدم قدرة اختبارات الضغط على تحديد احتمالية الحدث، حيث أنها تساعد على تقدير حجم التعرضات للمخاطر من خلا أحداث معينة، فهي قادرة على الإجابة على السؤال "كم ممكن أن نخسر "، في حين أنها غير قادرة على الإجابة على السؤال الأكثر دقة من السؤال السابق، وهو "كم من المؤكد أن نخسر".

ب- ارتفاع تكلفة تنفيذ اختبارات الضغط، بشكل خاص تكلفة تجميع البيانات وإعادة تقييم الخيارات المركبة.

ج- عدم قدرة المصارف على تصميم سيناريوهات تربط بين مخاطر السوق والائتمان بطريقة نظامية، بالرغم من الجهود المبذولة بخصوص ذلك من قبل المصارف.

د- صعوبة تطبيقها على بعض نشاطات المصرف الآخذة للمخاطر (risk- taken)[3].

هـ- اعتمادها على الحكم الشخصي، حيث أن أغلبية سيناريوهات اختبارات الضغط والقرارات المتخذة بناءً على نتائج تطبيق تلك السيناريوهات تعتمد على تجربة وحكم مدراء المخاطر.

حيث تعتمد اختبارات الضغط (ذات النظرة المستقبلية) على خبرة مدراء المخاطر عند تحديد عناصر الخطر التي سيتم ضغطها، آلية دمج عناصر الخطر التي سيتم ضغطها، تحديد المدى الزمني للسيناريوهات المطبقة، والوقت المناسب لتطبيقها.

---

[1] Stermasi, Bard, Stress Testing& Scenario Analysis, Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, United Arab Emirates, December 2010.P12 (**برنامج تدريبي**)

[2] البدوي، لمى، اختبارات الضغط كأداة لإدارة المخاطر الائتمانية وأثرها على كفاية الأموال الخاصة حالة عملية مطبقة على القطاع المصرفي الخاص في سورية، إشراف الدكتور عبد الرزاق القاسم، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2011، ص10

[3] http://www.fsiconnect.org/stress-an introduction.

كما يعتمد مدراء المخاطر بعد تحديد الخيارات السابقة، وبناء نتائج اختبارات الضغط، على حكمهم الشخصي بتحديد طرق إدارة مخاطر النشاطات التي تولدت نتيجة تطبيق اختبارات الضغط.

و- صعوبة تطبيقها على النشاطات التي اعتمدت على أنظمة معلومات مختلفة داخل وحدة النشاط [1].

ومن المتوقع أن تصل في الحالة العملية لهذا البحث بأن المصارف في سورية تتبع الأسلوب الأول بالدرجة الأولى وذلك لبساطتها وسهولة متابعتها من قبل الهيئات الرقابية، وقد تعتمد الأسلوب الثاني بدرجة ثانية لأنها تعطي تقييم أدق لأثر تغير سعر الفائدة، ليس على الربحية فقط، بل على القيمة الاقتصادية لكل مركز مالي في الميزانية وللمصرف ككل على حدة، وهذا ما يعطي هذه الطريقة القدرة على تكوين نظرة تحليلية إستراتيجية لدى الإدارة وقدرتها على إدارة مخاطر سعر الفائدة واستخدامها كأداة لتخفيف المخاطر، كما يتوقع أن لا نجد تطبيقاً لها هذا ما سيتم البحث فيه لاحقاً.

[1] Musa, Taher, Modern Risk Management, Banking And Finance, Union Of Arab Banks, Lebanon, Beirut, 2004, P249.

المبحث الثالث

إدارة مخاطر سعر الفائدة وإستراتيجية إدارة الموجودات والمطلوبات

مقدمة

إدارة المخاطر تعني نبض الإدارة المالية للمصرف، فالعمل المصرفي يتطلب قياس، إدارة، وقبول المخاطر. ومن أهم وسائل إدارة المخاطر في العمل المصرفي في إدارة الموجودات والمطلوبات، والتي تعرف بدورها وبشكل واسع على أنها الإدارة المنسَّقة، للميزانية العامة للمصرف لتسمح بعدة سيناريوهات تتعلق بتحديد السيولة، ومعدلات الفائدة المتغيرة. ومايهمنا من إدارة الموجودات والمطلوبات هنا هو التركيز على أهدافها المتعلقة بالمخاطر الناتجة عن تقلبات سعر الفائدة ومايتعلق بها من حساسية للأسعار، الهيكلة والاستحقاقات[1].

ويوجد ثلاثة اساليب لإدارة الموجودات والمطلوبات، ومن أهمها

1 – داخل الميزانية العمومية بإعادة تسعير الموجودات والمطلوبات لتحقيق المطابقة.

2– خارج الميزانية العمومية بالتحوط للمخاطر.

3– التوريق والذي يحول الخطر عن الميزانية العمومية. (بتحويل القروض إلى أوراق مالية).

فالمصرفيون اليوم تعلموا أن ينظروا لمحافظ الموجودات والمطلوبات ككل متكامل، معتبرين أن المحفظة الإجمالية للمصرف تسأهم في تحقيق الأهداف العريضة المتمثلة بالربحية الكافية ومستوى مقبول من المخاطر، هذا النوع من القرارات المصرفية المتكاملة والمنسقة هو المقصود بإدارة الموجودات والمطلوبات[2].

وهناك خمسة مفاهيم أساسية لفهم واستيعاب إدارة الموجودات والمطلوبات، هي السيولة، الهيكلة، حساسية أسعار الفائدة، الاستحقاقات، مخاطر التوقف عن الدفع (default)[3].

أولاً : إدارة مخاطر سعر الفائدة داخل الميزانية العمومية (إدارة الموجودات والمطلوبات):

واحدة من أكبر التحديات المصرفية في إدارة الموجودات / المطلوبات، والتي لايمكن لأي مصرفي أو مدير مالي أن يتجنبها بشكل تام، وهي مخاطر تقلبات سعر الفائدة من أكثر المخاطر المصرفية خطورة، حيث أنه عندما تتغير أسعار الفائدة السوقية، فإن المصرف يجد أن هذا التغيير يؤثر في أهم مصدر من مصادر إيراداته، ألا وهو دخل الفوائد من القروض والأوراق

---

[1] Joseph, F. Sinkey, JR, 2002, Commercial Bank Financial Management In The Financial Services Industry, 6th, Ed, Prentice Hall, Ibid, P218.

[2] Peter S, Rose, Sylvia C.Hudgings, Ibid, P196.

[3] حسن، رضوان، سمير عبد الحميد، ، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة ادواتها، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2005،ص94.

المالية، وفي أهم مصدر في تكاليف، ألا وهو مصروف للفوائد على الودائع والأنواع الأخرى من الاقتراض المصرفي[1].

ويعتبر المتغير المحوري في إدارة الموجودات والمطلوبات هو مخاطر سعر الفائدة.كما تتضمن المتغيرات الأساسية لإدارة الموجودات والمطلوبات القياس المحاسبي لصافي دخل الفوائد أو لنسبة هامش صافي دخل الفوائد (معدل الموجودات)[2].

وتتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة إدارة الميزانية العامة من خلال مجموعة السياسات والإجراءات الخاصة بالموجودات والمطلوبات المتخذة، من قبل لجنة بازل. وتستلزم وظيفة إدارة الموجودات والمطلوبات للمصرف التعرُّف على مكونات كل من الموجودات والمطلوبات أو الاستخدامات والموارد لديه من حيث آجالها ومعدلات الفائدة عليها لإمكان الوصول لأفضل النتائج للتحكم والسيطرة على هذه الموجودات والمطلوبات وتحقيق التوازن بينها، بجانب وضع الخطط والسياسات المناسبة لذلك[3].

1- أهداف إدارة الموجودات والمطلوبات :

إن الهدف الأساسي للإدارة المالية هو تعظيم قيمة الشركة. يتبلور هذا الهدف في توجهين :الأول هو تعظيم العائد أما الثاني فيتمثل بتخفيض المخاطر والتي تتمثل في التذبذب في العائد أو الربحية، أما بالنسبة للمصارف كشركات ربحية فإن هذين التوجهين تترجمها لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في شكلين : الأول هو تعظيم هامش صافي الفوائد، والثاني هو خفض التغيُّر في هامش صافي الفوائد. وبما أن هامش صافي الفوائد يمثل أهم عنصر في إدارة الموجودات والمطلوبات فإنه لا ينبغي لإدارة المصرف أن تتجاهل العائد على حق الملكية (ROE) والعائد على الموجودات (ROA) ومضاعف العائد على حق الملكية (EM). وضمن هذه النظرة الشاملة فإنه يجب ربط نظام إدارة الموجودات والمطلوبات بعناصر أخرى مثل : رأس المال، الإيرادات والمصروفات من غير سعر الفائدة، الضرائب. .....الخ [4].

ومن الطبيعي أن تنعكس هذه الربحية المحققة على قيمة حقوق الملكية أو صافي قيمة المصرف بمعنى آخر. وتستهدف الإدارة المالية السليمة تعظيم هذه القيمة معبراً عنها محاسبياً بمعدل الربح إلى قيمة السهم وقد يعبر عنها اقتصادياً بالقيمة السوقية[5].

---

[1] Peter, S, Rose, Sylvia C, Hudgins, Ibid, P198.

[2] Joseph, F. Sinkey, JR, Ibid, P218.

[3] الخطيب، سمير، 2005، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشاة المعارف، الأسكندرية، مصر، ص92.

[4] عبدالله، خالد أمين، 2002، بحوث التوريق وإدارة الموجودات والمطلوبات والرهونات العقارية، موسوعة التوريق 2، إتحاد المصارف العربية، ص62-63.

[5] الشاهد، سمير، 2002، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، اتحاد المصارف العربية، ص15-16.

وبما أن دخل الفائدة الصافي يعتبر بمثابة الخبز و الزبدة للعمل المصرفي، فإن أهداف إدارة الموجودات والمطلوبات عادة مايعبر عنها بمصطلح دخل الفائدة الصافي المستهدف (أو هامش صافي الفائدة المستهدفة)، وتخفيض تقلب دخل الفائدة الصافي أو تخفيض تقلب القيمة السُّوقية لحقوق الملكية للمصرف. كمسألة عملية من وجهة نظر تخطيط إستراتيجية، فإن الهدف من إدارة الموجودات والمطلوبات يمكن أن يعبر عنه أيضاً وبشكل عام بالمحافظة على معدل عائد تنافسي على الموجودات (ROA) وتخفيض تقلبه[1].

في المؤسسات المالية المدارة بشكل جيد، لابد أن يتناسق اتخاذ القرارات في كافة الإدارة المصرفية، ولضمان عدم تناقضها أو عدم التضارب فيما بينها مما يؤثر سلباً في ربحية المصرف وقيمة حقوق الملكية (رأس المال).فأساليب إدارة الموجودات /المطلوبات تزود المصارف بأسلحة دفاعية (متحفظة) لمواجهة التقلبات الاقتصادية والضغوط الموسمية على الودائع والقروض، وبأسلحة هجومية(منفتحة) تمكنه من إعادة هيكلية حجم الموجودات والمطلوبات لتحقيق أهدافه، إذن فالهدف من إدارة الموجودات والمطلوبات هو تكوين الاستراتيجيات واتخاذ القرارات الخاصة بإعادة هيكلة الميزانية العامة ككل في المصرف، وبما يحقق أهدافه [2]

2- مراحل إدارة الموجودات والمطلوبات :

يمكن عرض وظيفة وأهمية إدارة الموجودات والمطلوبات بثلاث مراحل من أجل الإدارة المالية للميزانية العامة، وهي معروضة في الشكل [3]:

1) المرحلة الأولى :تعكس طريقة عامة أو عالمية وتركز على الإدارة المنسقة لموجودات المصرف ومطلوباته، ورأسماله ونشاطاته خارج الميزانية.

2) المرحلة الثانية :وفيها يتم تعريف وتفصيل المكونات الخاصة للموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية والتي تستعمل في تنسيق إدارة كامل المحفظة.

3) المرحلة الثالثة :تعرض أسعار ومعدلات الفائدة الفعلية المحددة، حيث يتم إعداد قائمة الدخل التي تبين إيرادات ومصاريف المصرف خلال فترة زمنية معينة محددة، وقائمة بالتدفقات النقدية التي تظهر التدفق النقدي الصافي للمصرف خلال نفس الفترة. في هذه القوائم يتم تدفق البيانات والمعلومات التي يمكن أن يستخدمها المصرفيون في رسم بعض السياسات التي يحتاجونها لتحقيق أهدافهم، هذه السياسات معروضة في المرحلة 3 من الشكل (1) وتركز هذه السياسات على إدارة الفارق (SPREAD)، ونوعية القروض، تولد دخل من غير الفائدة، ضبط مصاريف

---

[1] Joseph, F. Sinkey, JR, Ibid, P221.

[2] Peter, S, Rose, Sylvia C, Hudgins, Ibid, P198

[3] Joseph, F. Sinkey, JR, Ibid, P221.

تشغيل غير الفائدة، إدارة الضريبة، كفاية رأس المال، التحوط (إدارة المخاطر). ونلاحظ بأن المرحلة الأولى طريقة عامة، تتطلب تنسيق بعض الوظائف العديدة والمحددة في مرحلة لاحقة (المرحلة 2) والتي بدورها تقود إلى تحقيق اهداف المصرف وسياساته [1].

الجدول (8)

الميزانية العمومية المنسقة، عرض المراحل الثلاث لإدارة الموجودات والمطلوبات:

المرحلة الأولى	
إدارةالموجودات	إدارة المطاليب
.....	إدارة رأس المال
نشاطات خارج الميزانية العامةOBSAS	OBSASنشاطات خارج الميزانية العامة
المرحلة الثانية (خاصة)	
إدارة المركز الاحتياطي	إدارة المطلوبات(أموال مشتراة)
إدارة السيولة	إدارة مطلوبات المركز الاحتياطي (أموال فيدرالية)
إدارة الاستثمارات والأوراق المالية	إدارة المطلوبات العمومية ومركز القروض
إدارة القروض	إدارة الديون طويلة الأجل (أوراق وسندات غير مضمونة
إدارة الموجودات الثابتة	إدارة رأس المال (حقوق المساهمين)
نشاطات خارج الميزانية العمومية	نشاطات خارج الميزانية العمومية(مثل مشتقات أسعار الفائدة)
المرحلة الثالثة(ينتج عن الميزانية العامة قائمة الدخل والمصروفات، والتي تقدم معدلات الفائدة وأسعارها)	
الربح =إيراد الفائدة –مصروف الفائدة–مخصصات خسائر القروض + إيراد غير الفائدة – الضرائب	
التدفق النقدي الصافي = النقدية المتولدة من العمليات +مزارد الميزانية – استخدامات الميزانية	
السياسات لتحقيق الأهداف:	
1. إدارة الفارق	
2. نوعية القروض	
3. تولد دخل الرسم وأعباء الخدمة	
4.رقابة مصاريف التشغيل من غير الفائدة	
5. إدارة الضريبة	
6. كفاية رأس المال	
7. ممارسات التحوط (إدارة العناصر خارج المركز المالي)	

المصدر :عبدالله، خالد امين، مرجع سابق، موسوعة التوريق 2، ص61.

[1] عبد الله، خالد امين، 2002، بحوث في التوريق وغدارة الموجودات والمطلوبات، موسوعة التوريق 2، اتحاد المصارف العربية ص61.

ويُعدُّ تحديد أهداف إدارة الموجودات المطلوبات بالمصارف خطوة هامة للقياس المحاسبي لمدى نجاح سياسات إدارتها. ويسبق وضع هذه السياسات بالضرورة تحديد مفهوم وإطار إدارة أموال المصرف وهل يقتصر على إدارة جانب الموجودات أو على إدارة جانب المطلوبات، أو يتسع ليشمل إدارة الموجودات والمطلوبات وتحقيق التناسق بينهما في إطار تحديد الحجم المناسب للمصرف [1]. وهذا يقودنا إلى عرض استراتيجيات إدارة الموجودات والمطلوبات.

3- إستراتيجيات إدارة الموجودات والمطلوبات :

تتضمن إستراتيجيات إدارة الموجودات /المطلوبات التنسيق بين خصائص المخاطرة والعائد التي تتسم بها موجودات ومطلوبات المصرف إذ أن كل قرار يتخذه المصرف يتطلب قرار متزامن معه حول كيفية تمويل ذلك الاستخدام. فالمخاطرة التي يتحملها المصرف لاتتضمن خصائص موجوداته فحسب وإنما تمتد لتشمل خصائص مطلوباته أيضاً.

أ) إدارة الموجودات :

إن استخدام الأموال في الموجودات مقيد بالقدرة على تحويل تلك التوظيفات إلى أموال سائلة قابلة للاستخدام ثانية (إعادة الاستخدام)، حيث تتأتى سيولة الموجودات من مصدرين أساسيين هما : **الأجل والبيعية**، أي القدرة على تحويلها أو تبادلها نقداً. أي أن سيولة الموجودات تعتمد على سهولة تحويلها إلى النقد لمواجهة الحاجات الناشئة للأموال، بدون خسارة قياساً بتكلفة الشراء. حيث أن عملية صيانة السيولة من خلال تركيبة الموجودات هي ليست بدون تكلفة. فالقروض تعتبر تقليدياً، أكثر الموجودات المصرفية عائداً ولكنها عموماً أقل الموجودات (المكسبة للفوائد) سيولة. بعبارة أخرى، فإن استهداف مستويات أعلى من سيولة الموجودات يقابله تخفيض في مردودها، مثل شمول أوراق الخزينة ضمن مكونات محفظة الموجودات. فالغرض تحقيق السيولة الأعلى، لابد للمصرف من مبادلتها بالمردود الاقل[2].

إن كافة الموجودات الإيرادية تلعب دوراً حاسما في إدارة الموجودات والمطلوبات باستثناء إدارة الموجودات المادية والثابتة كالعقارات والأبنية. تعد كلاً من معدلات اسعار الفائدة، الأحجام، المزيج لهذه الفئات من الموجودات عناصر خطيرة في إدارة جانب الموجودات من إدارة الموجودات والمطلوبات، وذلك من خلال التمييز بين الموجودات ذات المعدلات الحساسة لسعر الموجودات ذات المعدلات غير الحساسة[3].

---

[1] الشاهد، سمير. مرجع سابق،2002 ص15.

[2] الشمّاع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، الجزء الأول، 2006، معهد التدريب المالي والمصرفي، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع اتحاد المصاررف الأمريكية، ص 46.ص48

[3] Joseph, F. Sinkey, JR, Ibid, P219.

ب) استراتيجية إدارة المطلوبات :

إدارة المطلوبات تعني ممارسة المصرف لشراء الأموال (شهادات الإيداع، فوائض الحكومات والأوراق المالية) وإقراضها لتحقيق الأرباح، ولأن هذه الممارسة، تعني شراء الأموال وإقراضها لتحقيق هامش ربح فقد أدخل استخدام مصطلح إدارة الفارق (spread MGT) في نظام إدارة الموجودات والمطلوبات[1].

وإذا عدنا للشكل رقم (1) يمكن ملاحظة أن إدارة جانب المطلوبات يمكن عرضه من خلال طريقتين، الأولى : هي إدارة مطلوبات المركز الاحتياطي وتركز على استعمال أدوات قصيرة الأجل لمقابلة الإيداعات أو لمقابلة الطلب على القروض بشكل مؤقت.

ولغرض تقييم أثر إدارة المطلوبات على ربحية المصرف، فإنه لابد من المقارنة بين الزيادة في العائد من محفظة الموجودات، وبين التكلفة الأعلى للأموال المقترضة في السوق المفتوحة. فالعائد الأعلى من محفظة الموجودات يتحقق بسبب التركيز الأكبر على القروض ذات العائد الأعلى للمصرف.أما الزيادة في تكلفة الأموال المقترضة فيتمثل بسعر الفائدة في السوق الذي يجب أن يدفعه المصرف للحصول عليها. ويمكن قياس التغيير في الهامش من خلال المقارنة بين الزيادة في العائد من الموجودات والزيادة في تكلفة المطلوبات وهو الفارق بين الاثنين[2].

وتعتبر اتفاقيات إعادة الشراء (RPS)، وشراء الأموال الفيدرالية ليوم واحد، تعتبران أداتان أساسيتان في إدارة المطلوبات. و إن هذه الطريقة في إدارة الاحتياطيات ينشأ عنها مصادر أموال قصيرة الأجل لتهيئ مقداراً وافر من السيولة في ميزانية المصرف. أما الطريقة الثانية في إدارة المطلوبات معممة وهي إدارة المطلوبات مركز القروض. وتركز هذه الطريقة على التوسع الدائم في الميزانية لمقابلة فرص الاستثمار المربحة، وخاصة طلب القرض الشخصي، إن الأداة المالية في هذه التقنية هي شهادات الإيداع ذات المبالغ الكبيرة [3].

ج) استراتيجية إدارة الأموال :

إن تقنية إدارة المطلوبات مقترنة بأسعار أكثر تقلباً ومخاطر أعلى، أدت إلى نشوء إستراتيجية إدارة الأموال، وهذا المدخل يسيطر على الساحة المصرفية اليوم، وتعتبر هذه الاستراتيجية مدخل متوازن أكثر في الإدارة وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية [4]:

1. لابد للمصارف أن تمارس السيطرة والرقابة الأكبر، ما أمكن، على حجم ومزيج وعائد أو تكلفة كل من الموجودات والمطلوبات، من أجل تحقيق أهداف المصرف.

---

[1] عبدالله، خالد أمين، مرجع سابق، موسوعة التوريق 2، ص64.

[2] الشماع. خليل، مرجع سابق، ج1، ص49.

[3] Joseph, F. Sinkey, JR, Ibid, P219

[4] Peter, S, Rose, Sylvia C, Hudgins, Ibid, P197

2. لابد لسيطرة إدارة المصرف على الموجودات أن تتناسق مع سيطرتها على المطلوبات، بحيث تكون إدارة الموجودات والمطلوبات متوافقة داخلياً، لاتتعارض مع بعضها ذلك لأن التنسيق الفعال في إدارة الموجودات والمطلوبات يساعد في تعظيم الفارق بين إيرادات المصرف من موجوداته ذات العائد، وبين تكلفة مطلوباته، بالإضافة لسيطرة على مدى تعرضه لمخاطر تقلبات سعر الفائدة.

3. تنشأ الإيرادات والتكاليف من جانبي الميزانية العمومية للمصرف، (أي من كل من الموجودات والمطلوبات).لذلك لابد من صياغة السياسات المصرفية التي تؤدي إلى تعظيم العوائد وتدنية التكاليف من تقديم الخدمات المصرفية على شكل زيادة الموجودات (مثلاً القروض) أو زيادة بالمطلوبات (مثلاً الودائع).

فمن أجل صيانة السيولة وتدنية المخاطر، فإنه يترتب على المصرف أن يمارس الإدارة المزامنة لكل من الاستحقاقات (الأجل)، والعائد والحجم على جانبي الموجودات والمطلوبات معاً. وقد قاد ذلك إلى بروز وتطور استراتيجيات، إدارة هامش الفائدة، التي تصمم للتنسيق بين خصائص الاستحقاق والسعر، الحجم، لكل من الموجودات والمطلوبات، في آن واحد[1].

4) أسلوب إدارة الهامش (Margin Management):

إن إدارة الموجودات والمطلوبات تركز على أداء المصرف بالنظر إلى مخاطر سعر الفائدة والعائد حسب مايقاس بهامش صافي الفوائد والذي يمكن أن نعبر عن قياس التغيُّر فيه بالمعادلة التالية :

قياس التغيُّر في هامش صافي الفوائد = الفوائد الناتجة عن الموجودات ذات العائد – تكاليف الفوائد على المطلوبات ذات التكلفة

إن الفارق بين الشق الأول والشق الثاني في المعادلة السابقة يسمى spread، وهو يعبر عن كفاءة إدارة المصرف في تعظيم العائد من إستراتيجية تسعيره الموجودات والمطلوبات[2].

وحتى يتم فهم أداء إدارة الموجودات والمطلوبات في المصارف فإن المعيار في الصناعة المصرفة هو هامش صافي الفوائد، والمهمة الأساسية لهذا المعيار هي تغطية مخصصات خسائر القروض في المصرف (العبء)، الخسائر غير متكررة الحدوث، الضرائب والتوزيعات [3].

وتحاول تلك الاستراتيجيات تحجيم فرص تعرض المصرف لتقلبات أسعار الفائدة وتثبيت العائد على المدى الطويل، من خلال التحكم في آجال الاستحقاقات المختلفة لعناصر الموارد

[1] الشماع، خليل، مرجع سابق، ج 1، 49.

[2] عبد الله، خالد أمين، مرجع سابق، موسوعة التوريق 2. ص66.

[3] Joseph, F. Sinkey, JR, Ibid, P221.

والاستخدامات، ومن خلال التقييم الجيد للمخاطر الائتمانية للمحافظ الاستثمارية المختلفة وهنا يكون :

أ) تطابق فترات آجال الموارد والاستخدامات عامل مؤكد لحجم هامش ربحية الفوائد، عدم التطابق آجال الاستحقاق المشار إليها بعكس رؤية معينة لإدارة المصرف فيما يتعلق بموضوع التنبؤ بتوقعات الأسعار.

ب)عامل آخر لإدارة هامش ربحية الفوائد هو التجانس بين عناصر الموارد والاستخدامات حيث يحدد كلاً من سعر الفائدة وتاريخ الاستحقاق مدى حساسية الموارد والاستخدامات لتقلبات أسعار الفوائد وهنا تكون الأسعار المتغيرة للفوائد على الموارد والاستخدامات دون الأسعار الثابتة هي المعنية بدراسة حساسية الموارد والاستخدامات لتلك التقلبات المتوقعة في أسعار الفائدة [1].

أما تأثير هامش صافي الفوائد على أداء المصرف يتضح في الشكل رقم (4)، وكما يمكن أن نلاحظ أن قيمة وتذبذب هامش صافي الفوائد هما المحددان الأساسيان لموقف المصرف الكلي من ناحية العائد والمخاطر. وهامش صافي الفوائد من جهة أخرى هو دالة ثلاثة عوامل هي : شفافية سعر الفائدة، حجم التمويل، وتركيبة الموجودات ذات العائد والمطلوبات، وهذه الدالة يمكن أن يعبر عنها كالآتي :

صافي هامش الفوائد = f(سعر الفائدة، الحجم، التركيبة)

NIM=f (RATE, VOLUME, MIX)

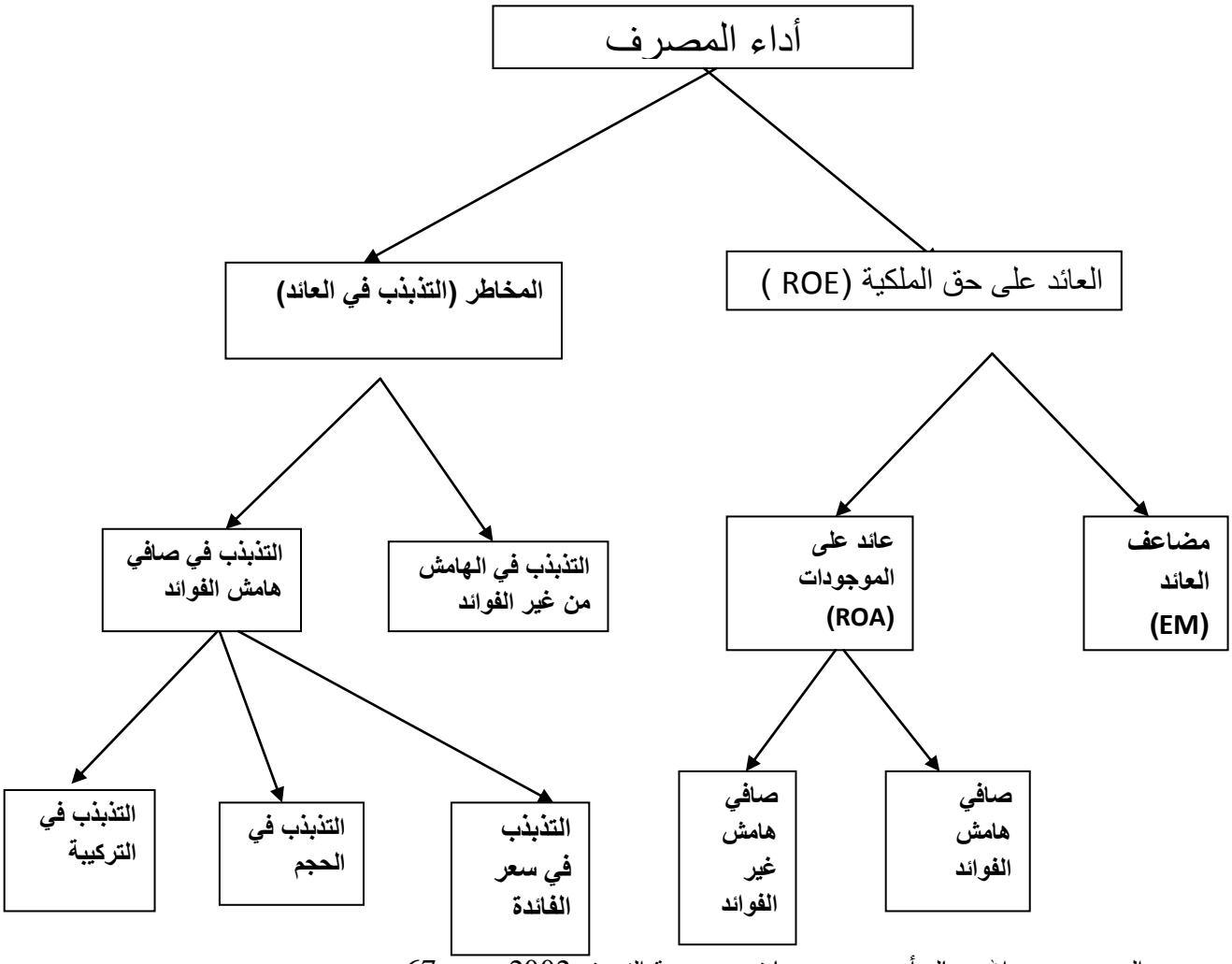
وعليه، فإن التذبذب في صافي هامش الفوائد (مخاطر إدارة الموجودات والمطلوبات) تحدده هذه العوامل الثلاثة [2].

[1] الخطيب، سمير، 2005، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص101.

[2] عبد الله، خالد أمين، مرجع سابق، موسوعة التوريق 2. ص66.

الشكل رقم (5)

تحليل أداء المصرف من منظور إدارة الموجودات والمطلوبات :



المصدر : عبدالله، خالد أمين، مرجع سابق، موسوعة التوريق،2002 ، ص.67

5 – أسلوب إدارة الفجوة :

صافي إيراد الفوائد وهامش صافي الفوائد يمثلان أغراض إدارة الموجودات والمطلوبات، وتمشياً مع أهداف إدارة العمليات في المصارف فإنه ينبغي أن نبحث عن أسباب الأداء الضعيف أو الأداء الممتاز وهذا يتطلب التعمق إلى أبعد من البحث عن الأغراض. والتحليل الذي نحن بصدده حتى الآن يدلنا على أن سعر الفائدة، حجم الحساب، تركيبة هذه الحسابات هي العوامل الأساسية التي تؤثر على صافي إيراد الفوائد وهامش صافي الفوائد، إن الإدارة الحقيقية للموجودات والمطلوبات المتأثرة بتذبذب سعر الفائدة.وكما عرفها (BINDER) فإن الأدوات المتأثرة بتذبذب سعر الفائدة هي : أدوات يحين أجلها أو يمكن تسعيرها إلى أعلى أو أسفل خلال 90 يوماً أو أقل "وعليه تصبح أدوات المصرف الأكثر

تأثراً بسعر الفائدة هي (أموال الحكومة الفائضة، شهادات الإيداع والقروض ذات أسعار الفائدة المتغيرة ".

تتطلب أساليب إدارة الفجوة تحليل استحقاقات وفرص إعادة التسعير، المرتبطة بالموجودات الحساسة لسعر الفائدة بالمصرف، والودائع والاقتراض في السوق النقدي الحساسة لسعر الفائدة كذلك.فإنه كان لا يوجد هناك فجوة (ZERO GAP) فإن المصرف قد عادل مابين موجوداته ومطلوباته من ناحية الاستحقاق، وعليه تصبح إحدى الاستراتيجيات لإدارة الموجودات والمطلوبات هي مطابقة استحقاق الموجودات والمطلوبات. وهدف هذه الاستراتيجية هو الحفاظ عل فجوة تعادل الصفر.و يوجد أساليب إضافية لإدارة الفجوة منها الفجوة المتراكمة (cumulative gap) وتعتبر الفجوة المتراكمة مقياساً شاملاً لمدى التعرض لمخاطر تقلبات سعر الفائدة، فهي مجموع الفرق (الجبري)، بالوحدات النقدية، بين الموجودات والمطلوبات المالية التي يعاد تسعيرها خلال مدة زمنية محددة[1].

أوجدت الدراسات أن المصارف الصغيرة والمحلية دائماً تحاول ممارسة هذه الاستراتيجية للحفاظ على فجوة لا تتعدى الصفر.و لكن يجب ملاحظة شيء هام هو أن تطبيق هذه الإستراتيجية لا يعني الخلاص من مخاطر سعر الفائدة، حيث إن الحركة في سعر الفائدة الأساسي (Prim Rate) (وهو سعر الفائدة بالنسبة للموجودات) وسعر الفائدة لشهادات (وهو سعر الفائدة للمطاليب) لايتوافقان. إن الحركة في سعر الفائدة بالنسبة للقروض دائماً تتأخر عن الحركة في سعر الفائدة السوقي بسبب الطبيعة الإدارية للقروض (القرض متأثر بقرارات إدارية)[2].

ويمكن القول إن استراتيجية إدارة الموجودات /المطلوبات تتطلب تزامناً بين قرارات المصرف نحو استخدام الأموال، وقرارات المصرف حول كيفية هذا الاستخدام. مع الأخذ بعين الاعتبار المبادلة بين العائد والمخاطرة وذلك بالتنسيق بين حجم وتركيبة وأسعار محفظة الموجودات والمطلوبات، وبما يحقق توفر السيولة اللازمة في الوقت المناسب بعائد مقبول في آن واحد.

ثانياً : التحوط من مخاطر سعر الفائدة باستخدام المشتقات المالية :

يمكن لمدراء الموجودات والمطلوبات أن يستعملوا أيضاً أساليب خارج الميزانية العامة على شكل مشتقات أسعار الفائدة (Interest Rate Derivatives)، والتي تتضمن بعض الأدوات أو العقود مثل العقود الآجلة والمستقبليات والخيارات والمبادلات. وتعود هذه الأدوات

[1] Peter, S, Rose, Sylvia C, Hudgins, Ibid, p205.-210

[2] عبد الله، خالد أمين، مرجع سابق، موسوعة التوريق 2.ص71- 73.

إلى الابتكارات الحديثة في الهندسة المالية[1]. وتلعب المشتقات المالية دوراً هاماً في عمليات اتخاذ القرار لدى المصارف والمؤسسات المالية ،حيث أنها لاتُعتبر فقط بمثابة أداة للتحوط ولكنها أيضاً وسيلة للتحكم بالمخاطر والسيطرة عليها وهذا يعني تقليل المخاطر أو زيادتها عند الرغبة . بذلك فإنها تفيد في أغراض تسهيل عملية تحويل المخاطرة من الأطراف الذين لايرغبون بتحملها إلى الأطراف الذين تتواجد لديهم الرغبة في تحملها. حيث لاقت المشتقات المالية اهتماماً كبيراً كونها قادرة على توليد عوائد بشكل أعلى مع وجود درجة عالية من المخاطرة وبسبب القدرة على استخدامها من قبل المؤسسات المالية والشركات لتقليل مخاطر سعر الفائدة[2]

و المشتقات هي عقود تشق قيمتها من قيمة الموجودات المعنية (أي الموجودات التي تمثل موضوع العقد (underlying asset) والتي تتنوع مابين الأسهم والسندات ، حيث تسمح هذه المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتماداً على أداء الأصل موضوع العقد[3].

ويمكن للمصارف التعامل مع مخاطر سعر الفائدة من خلال تجنب المخاطر، تقليل المخاطر، أو نقل المخاطر إلى الغير حيث يتجنب المصرف مخاطر سعر الفائدة بعدم الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل، أو يقوم بتقليل هذه المخاطر باستخدام سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات (المذكورة سابقاً) والتي يجري تصميمها لهذا الغرض. أما فيما يتعلق بالأسلوب الثالث هو نقل المخاطر فيتم بشراء التأمين (Buying Insurance) وهو إحدى وسائل نقل المخاطر من شخص ما لا يرغب في تحملها إلى شركة التأمين التي تبدي استعدادها لتحملها مقابل الثمن. وقد أصبح من الممكن الآن من خلال عقود المشتقات نقل المخاطر من المصارف أو غيرها إلى جهات أخرى ترغب في تحملها. و التحوط ضد المخاطر، من خلال العقود المستقبلية والعقود الآجلة والخيارات والمبادلات ومما سبق نجد أنه تم تصميم المشتقات المالية بغرض المتاجرة في مخاطر السوق حيث يجري بيع المخاطر وشرائها ونقلها من أولئك الذين يتوجسون خيفة من نتائجها إلى أولئك الذين يسعون في طلبها ولديهم الرغبة في تحملها مقابل الثمن يتقاضون مسبقاً، أي عند تحرير العقد[4].

يعرف العقد الآجل بأنه اتفاقية لشراء أو بيع أصل في تاريخ مستقبلي مُحدد وبسعر متفق عليه من اليوم .ويجبر الطرفين فيها على التنفيذ حيث يُفترض أن يكون أحد أطرافها صاحب المركز الطويل ويوافق على شراء الأصل في نفس التاريخ وفقاً لنفس السعر، وتسمح مثل

---

[1] Joseph, F. Sinkey, JR, Ibid, P234.

[2] Madura,jeff, financial institutions and markets , Thomson, china ,2008.p334.

[3] حماد، طارق عبد العال، مرجع سابق، ج5، ص5

[4] حسن، رضوان، سمير عبد الحميد، مرجع سابق،ص94. ص296.

هذه الاتفاقية للطرفين فيها بالتحوط مقابل التغيرات المعاكسة في السعر الفوري المستقبلي للأصل وذلك من خلال ضمان السعر المستقبلي عند الدخول بهذه الاتفاقية[1] .

والعقد المستقبلي (العقد الآجل التسعير) : يعتبر أيضاً بمثابة اتفاقية بين طرفين لشراء أو بيع أصل معين بسعر محدد في تاريخ مستقبلي ،فهو عقد آجل يتم تداوله في السوق المنتظمة التي تضع مواصفات نمطية للعقد، وطالما أنه ليس من الضروري معرفة طرفي العقد لبعضهما البعض فإن السوق تزود بتقنيات تضمن للطرفين تنفيذ العقد مما يقلل من مخاطر الطرف المقابل.[2] ومن أمثلة أهم العقود الآجلة والمستقبلية المستخدمة للتحوط من مخاطر سعر الفائدة **اتفاقيات المعدل الآجل** :والتي تعتبر بمثابة اتفاقية للتحوط من مخاطر سعر الفائدة ، ويتم تداولها في السوق غير المنتظمة ، حيث يلتزم مشتري هذه الاتفاقية (المقترض بسداد معدل ثابت ويقبض على أساس معدل متغير وفقاً لقيمة معطاة خلال فترة من الزمن ، أما البائع فيدفع معدلاً مرجعياً عند استحقاق العقد ،ويُستخدم المبلغ (القيمة الاسمية المعطاة) الذي تُحسب وفقاً له دفعة الفائدة فقط لأغراض الحساب ولايتم تداوله عند الاستحقاق ويدعى بالقيمة الاسمية للاتفاقية[3].

وهكذا في حال وجود فجوة إعادة تسعير موجبة يتعرض المصرف لمخاطر في حال انخفاض سعر الفائدة لذلك ولإدارة مخاطر سعر الفائدة يتم بيع اتفاقية المعدل الآجل إلى طرف آخر بغرض تثبيت إيرادات الفائدة التي يقبضها من الأصول الحساسة لسعر الفائدة وبتاريخ التسوية توجد احتمالات 1- إذا كان سعر الفائدة في السوق أعلى من سعر الفائدة في الاتفاقية فإن الطرف البائع ذي الفجوة الموجبة يدفع للمشتري الفرق بين السعرين ، 2- إذا كان سعر الفائدة السوقي أقل من سعر الفائدة في الاتفاقية الآجلة فإن الطرف المشتري يدفع للبائع ذي الفجوة الموجبة الفرق بين السعرين ، 3- وفي حال تساوي المعدلين فإنه لن يكون هناك أي تدفق نقدي بأي اتجاه.

وفي حال جود فجوة سالبة :للتحوط على مخاطر ارتفاع سعر الفائدة في حال امتلاك فجوة سالبة يمكن للمصرف شراء اتفاقية فائدة آجلة من طرف آخر على أساس سعر الفائدة السوقي ولفترات زمنية محددة وذلك بغرض تثبيت تكاليف الفائدة المدفوعة على الخصوم الحساسة ،حيث أنه بتاريخ التسوية وتوجد ثلاث احتمالات 1-إذا كان سعر الفائدة السوقي أعلى من سعر الفائدة في الاتفاق فإن الطرف البائع يدفع للمشتري ذي الفجوة السالبة الفرق بين السعرين 2- أما إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق أقل من سعر الفائدة في الاتفاقية

[1] الحويماني، فهد، المال والاستثمار في الأسواق المالية ، مطابع دار الهلال ، الرياض ،2006،ص415.

[2] Hull john c ,options futures and other derivatives ,pearson prentice hall,united states of America,2009.p6.

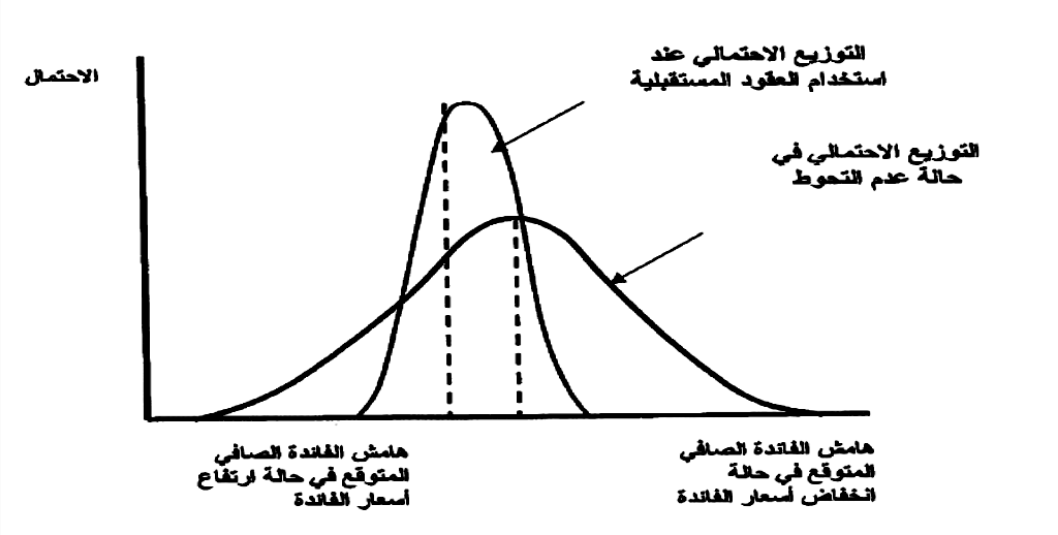
[3] Stulz,rene, m, risk management and derivative, Thomson,united state of America, 2003,p265

فإن الطرف المشتري ذي الفجوة السالبة يدفع للبائع الفرق بين السعرين ،وفي حال تساوي المعدلين فلن يكون هناك تدفق نقدي بأي اتجاه[1].

وتتميز العقود المستقبلية بإتاحة الفرصة للمصرف بالتحديد المسبق للسعر الذي يمكن عنده بيع أو شراء الأدوات المالية المختلفة في تاريخ مستقبلي محدد يسمى تاريخ التسوية، فهناك على سبيل المثال عقود مستقبلية متاحة على شهادات الإيداع **CD_S**. وعندما تثبت المصارف ذلك السعر الذي يمكن أن تبيع عنده شهادات الإيداع لأجل تاريخ تسوية محدد، فإن ذلك يسمح لها بتثبيت تكلفة حصولها على هذه الأموال وبالتالي ستكون التكلفة الكلية للأموال المستقبلية بمعزل نوعاً ما عن حركة أسعار الفائدة

الشكل (6)

التوزيع الاحتمالي في حال استخدام العقود المستقبلية



المصدر: الشَعار، محمد نضال، 2005، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، الجندي للطباعة والنشر، حلب سوريا ، ص234.

يظهر من خلال الشكل السابق أثر العقود المستقبلية في تقليل درجة عدم التأكد التي يواجهها المصرف في تحديد هامش صافي الفوائد الصافية لديه.وقد خلصت دراسة أجراها كوبينهافير (Koppenhaver) إلى الدليل على أن تلك المصارف التي تكون خصومها أكثر حساسية من أصولها لتغيرات أسعار الفائدة يمكن أن تستفيد بشكل كبير جداً من العقود المستقبلية في عملية التحوط من مخاطر أسعار الفائدة، حيث وجدت الدراسة أنه يمكن للعقود المستقبلية على أسعار الفائدة أن تقلل من درجة تقلبية الأرباح بنسبة 80%.[2]

[1] عقل ، سعيد ، جمعة ، استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية باستخدام المشتقات المالية في إدارة الموجودات والمطلوبات، دراسة تطبيقية ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2005ص60-61.

[2] الشَعار، محمد نضال، 2005، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، الجندي للطباعة والنشر، حلب سوريا، ص233- 234.

ومن المهم أن نتذكر هنا أن إدارة الموجودات / المطلوبات تعتبر إستراتيجية أساسية حتى في البلدان التي لا تتوافر فيها المشتقات المالية. فقد لا تتوفر المستقبليات والعقود الآجلة والمبادلات بالعملات المحلية. ومع ذلك فإن المصرف، في مثل هذه الدول، لابد من مواجهة تحديات إدارة الموجودات والمطلوبات فقد يكون هناك عدم تطابق عند إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات.فإدارة الموجودات والمطلوبات تتضمن استراتيجيات للمصرف بما فيها مزيج المنتجات وتسعيره. ولا يمكن إعفاء إدارة المصرف من ذلك بحجة عدم توافر المشتقات. إذ يمكن تحقيق الأهداف بدون وجود هذه المشتقات، وذلك بالاستفادة من استراتيجيات المزيج والتسعير. أما في البلدان التي تتوافر فيها المشتقات، فإن التوجه يجب أن لا يكون مجرد الاندفاع نحو استخدام المشتقات المالية لأنها متوفرة. إذ أن على المصرف تقييم البدائل الإستراتيجية لإدارة الموجودات /المطلوبات، وقد يتطلب بعضها استعمال المشتقات كالمبادلات، فلو أن لدى أحد المصارف ودائع بأسعار عائمة وقروض بأسعار ثابتة، مما يعرضه لمخاطر سعر الفائدة، فيما لو ارتفعت أسعار الفائدة لتزايدت تكاليف الودائع، وتقلصت الربحية، وبهدف تقليل هذه المخاطر فإن أمامه الاستراتيجيات الآتية[1]:

1) الدخول في مبادلة لدفع أسعار فائدة ثابتة والحصول على أسعار عائمة ".هذه هي إستراتيجية الفقرات خارج الميزانية العامة.

2) تنفيذ إستراتيجية داخل الميزانية من خلال إعادة هيكلة محفظتي الموجودات المطلوبات، للخروج بمستوى مخاطر مقبولة. ومن بين الحلول هنا :

- تقليل نسبة الموجودات ذات الأسعار الثابتة.
- تقليل نسبة المطلوبات ذات الأسعار العائمة.

♦ **تبادلات أسعار الفائدة :Interest Rates Swaps**

يمكن للمصارف التحوط من مخاطرة سعر الفائدة باستخدام تبادلات أسعار الفائدة، حيث تمثل تبادلات أسعار الفائدة اتفاقاً يتم بموجبه مبادلة التدفقات النقدية الدورية التي تتولد عند معدلات فائدة محددة فعلى سبيل المثال، يتيح التبادل المسمى "سعر الفائدة الثابت – سعر الفائدة المتغير "لأحد الطرفين إجراء مبادلة دورية للتدفقات النقدية الثابتة مقابل التدفقات النقدية التي تتوقف على أسعار الفائدة السائدة في السوق.وسيكون المصرف الذي تتصف خصومه بحساسية أكبر لأسعار الفائدة من خصومه قادراً على مبادلة مدفوعاته التي تتم على أساس سعر فائدة ثابت مقابل المدفوعات التي يرتبها سعر فائدة متغير على الطرف الآخر على امتداد فترة زمنية محددة.

[1] الشَماع، خليل، 2006، إدارة الموجودات (الأصول)/ المطلوبات (الخصوم)، ج 1، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية. عمان، الأردن، ص227.

فإن الهامش بين معدلات الفائدة التي يحصل عليها المصرف على القروض ذات المعدل الثابت المتوفرة لديه وبين تلك المعدلات المدفوعة على الإيداعات ينبغي أن يتسع بالشكل الذي يعوض صافي أعباء الفوائد التي يرتبها التبادل على المصرف[1].

ثالثاً : إدارة مخاطر سعر الفائدة باستخدام التوريق :

يعتبر نشاط التوريق أحد الأنشطة المالية المستحدثة التي يمكن من خلالها للمؤسسات المالية المصرفية أن تقوم بتحويل الحقوق المالية غير القابلة للتداول والمضمونة بأصول إلى منشأة متخصصة ذات عرض خاص – تسمى في هذه الحالة شركة التوريق – بحيث تقوم هذه الأخيرة بإصدار الأوراق المالية . ويعتبر التوريق المصرفي أداة مالية مستحدثة تدل على قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول ، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانياً ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب به في شكل أوراق مالية ،وذلك بغية تقليل المخاطر ، وضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية للمصرف[2].

وتتطلب عملية التوريق أن يقوم المصرف بوضع جزء من موجوداته ذات العائد مثل القروض العقارية والقروض الاستهلاكية بشكل منفصل عن أصوله الأخرى. وأن يقوم بإصدار وبيع أوراق مالية (مطاليب مالية)مقابل هذه الموجودات في السوق المفتوحة. وبالتالي فعندما يقوم المقترض بدفع الفوائد وأقساط الأصل إلى المصرف يقوم المصرف بتحويل هذه الدفعات إلى حملة من الأوراق المالية المصدرة بضمانة هذه القروض. وبالتالي فإن قروض المصرف أصبحت مملوكة من قبل جمهور المستثمرين الذين يحملون هذه الأوراق المالية. وبهذا نرى بأن عملية التوريق (التسنيد) هذه تقوم بتحويل قروض غير سائلة إلى موجودات سائلة، إضافة إلى منح المصرف الفرصة للحصول على دخل إضافي لقاء تخديم الأوراق المالية المصدرة بضمانة القروض، والتي تتضمن مراقبة أداء المقترض وجمع الدفعات المالية من المقترض وحماية الموجودات الضامنة لهذه القروض. وفي الوقت الذي يقوم به المصرف بتخديم هذه الموجودات يمكنه أن يخرجها من ميزانيته العامة، وبالتالي تجنب الخسائر والمخاطر من هذه القروض أو من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن البعض قد يعتقد بأن عملية تقليص المخاطر التي يقوم بها المصرف من خلال عملية التوريق قد تنخفض من متطلبات رأس المال المفروضة من قبل المصرف المركزي، ولكن الحقيقة أن اتفاقية بازل أكدت أن القروض التجارية تخضع لمتطلبات رأس المال والتي قد تصل إلى حوالي 8% من هذه القروض. إضافة إلى أنه في حال ضمان

[1] الشَعار، محمد نضال، 2005، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، الجندي للطباعة والنشر، حلب سوريا، ص235- 239

[2] مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، العدد الثاني ، المجلد 11، 2003، ص4

المصرف المُصدر للقروض المسندة، وفي حال إعسار هذه القروض وفشلها فإن قيمة القرض الكاملة تدخل في متطلبات رأس المال [1].

في الحقيقة يمكن تلخيص عملية التوريق في الخطوات البسيطة التالية التي تتمثل أولاً في أن تبيع المؤسسة المالية بعض أصولها المضمونة بسعر مخفض لمنشأة خاصة تم تأسيسها فقط لغرض شراء هذه الأصول التي ترغب المؤسسة في توريقها والتي تسمى بالمُصدِر، وبذلك تخرج هذه الأصول من الذمة المالية للمؤسسة وبالتالي تبتعد عن مخاطر إفلاس المؤسسة المالية البائعة . ومن ثم يتم نقل الأصول بضماناتها والتي هي عبارة عن مديونية على مدينين المؤسسة المالية مضمونة برهن أو ملكية لدى المؤسسة المالية إلى المنشأة ذات الأغراض الخاصة (المصدر) . وبعد ذلك تصدر المنشاة ذات الأغراض الخاصة (المصدر) سندات بقيمة تعادل قيمة الديون محل التوريق للحصول على السيولة المتحصلة من بيع السندات لسداد قيمة الأصول للمؤسسة المالية . أما الفوائد على هذه السندات فتكون متوافقة مع فوائد الديون الأصلية[2].

وبالنسبة للمصارف في المنطقة العربية، فإن توريق الموجودات يشكل أداة هامة لتحسين معدلات كفاية رأس المال، خاصة من خلال بيع المحافظ الائتمانية المرتبطة بموجودات مالية غير سائلة، وأيضاً كأداة لتقليل بنية المخاطر العامة للمصارف والمؤسسات الاقتصادية بشكل عام. وهذه العملية تحسن أيضاً بنية الدخل العام للمصارف، كما تعزز كفاءتها، وتقلل مصروفاتها التشغيلية.وأخيراً فإن توريق الموجودات يسهل تصنيف مخاطر الموجودات في الميزانية العامة للمصارف وبالتالي إدارة المخاطر بشكل أفضل وأكثر فعالية[3].

ومما تجدر الإشارة إليه أن لجنة بازل قد ميزت فيما بين نوعين من التوريق هما التوريق التقليدي والتوريق المركّب . فالتوريق التقليدي يعني ضمن القواعد المقترحة للجنة التحويل القانوني أو الاقتصادي للموجودات أو للالتزامات إلى طرف ثالث ، بحيث يقوم هو بإصدار الأوراق المستندة للموجودات والتي تمثل المطلوبات مقابل مجموعات من موجودات محددة . أما التوريقق المركب فإنه يعني المعاملات المهيكلة ،حيث تقوم المصارف من خلاله باستخدام المشتقات الائتمانية لتحويل المخاطرة الائتمانية المرتبطة بمجموعة محددة من الموجودات إلى أطراف ثالثة[4].

---

[1] الشَعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، الجندي للطباعة والنشر، حلب سوريا، 2005، ص161-162.

[2] موقع بوابة الاستثمار المصرفية www.investment.gov.eg

[3] عبدالله، خالد امين، ، بحوث في التوريق وإدارة الموجودات والمطلوبات والرهونات العقارية، موسوعة التوريق 2، اتحاد المصارف العربية، 2002، ص51.

[4] موقع الأسواق .www.alaswaq.net

الفصل الثالث :

الحالة العملية

مقدمة :

يقوم هذا الفصل على دراسة البنوك الخاصة في سورية، إلا أنه ولحداثة هذه البنوك فقد تم الاعتماد على ستة بنوك منها وهي البنوك الأقدم في السوق المصرفية السورية وهي البنك العربي، البنك الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر، بنك عودة، بنك بيبلوس.

هذا وتأسس البنك العربي في 2005/24 وباشر عمله في(2006/1/2) برأس مال قدره (5050000000) وكان عدد الأوراق المالية (10100000) بقيمة اسمية (500).

تأسس البنك الدولي للتجارة والتمويل في(2003/12/14) وباشر عمله في 2004/6/6 برأسمال قدره (5000000000)، وكان عدد الأوراق المالية (50000000) بقيمة اسمية (100).

تأسس بنك بيمو السعودي الفرنسي في (2003/12/29) وباشر عمله في(2004/1/4) برأسمال قدره (5000000000)، وكان عدد الأوراق المالية (10000000) بقيمة اسمية (500).

تأسس بنك سورية سورية والمهجر في 2003/12/29 وباشر عمله في (2004/1/6) برأسمال قدره (4000000000)، وكان عدد الأوراق المالية (8000000) بقيمة اسمية (500).

تأسس بنك عودة في (2005/8/30) وباشر عمله في (2005/9/28) برأسمال قدره (5724500000)، وكان عدد الأوراق المالية (5724500) بقيمة اسمية (1000).

تأسس بنك بيبلوس في (2005/10/20) وباشر عمله في (2005/12/5) برأسمال قدره (6120000000) وكان عدد الأوراق المالية (12240000) بقيمة اسمية (500).

وتتضمن الدراسة التطبيق العملي لقياس مخاطر سعر الفائدة باستخدام أسلوبي الفجوة التراكمية وفجوة الأمد في البنوك عينة الدراسة (علماً بأن أسلوب فجوة الأمد غير مستخدم في البنوك الخاصة السورية)، إضافة لتحليل مؤشرات الربحية في البنوك عينة الدراسة لمعرفة أثر مخاطر سعر الفائدة الممثلة بفجوة إعادة التسعير على مؤشرات الربحية في المصارف (صافي الفوائد، العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية) ودراسة أثر نسبة حقوق الملكية الى الموجودات والتي تعبر عن مدى اعتماد المصرف على أموال الغير في تمويل موجوداته مما يؤثر على حجم المخاطرة المالية وبالتالي يؤثر على مخاطر سعر الفائدة.

لذلك يحتوي الفصل على ثلاثة مباحث : المبحث الأول وفيه يتم قياس مخاطر سعر الفائدة باستخدام أسلوب الفجوة التراكمية، ودراسة الآثار الناجمة على صافي الفوائد اعتمادا على ماتم دراسته في القسم النظري.

أما **المبحث الثاني** فيدرس أثر مخاطر سعر الفائدة باستخدام فجوة الأمد، ودراسة أثرها على حقوق الملكية.

وفي **المبحث الثالث** يتم اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول

قياس مخاطر سعر الفائدة باستخدام أسلوب الفجوة التراكمية وأثرها على صافي الفوائد

أولاً : مقدمة :

سيتم في هذا المبحث تحليل الطرق التي تتبعها المصارف في قياس مخاطر سعر الفائدة وطريقة إدارتها ومدى تأثيرها على ربحية المصرف للتخفيف من حدة تغيرات سعر الفائدة على أرباح المصرف متمثلة بهامش الفائدة الصافي، والتي يستخدم لاختبارها بيانات من الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية المنشورة للمصارف والتي تبين إدارة المخاطر والواردة في التقارير السنوية للمصارف للأعوام 2006 حتى 2011، و مايهمنا من هذه المخاطر التقارير الخاصة بمخاطر سعر الفائدة أي تقارير الفجوة إذ يظهر من هذه البيانات أن المصارف تتبع طريقة الفجوة في حساب المخاطر والتي تستند أساساً لجدول الاستحقاق/إعادة التسعير، كما بينا في الدراسة النظرية.

تعرض الجداول أدناه تقارير عن الفجوة التراكمية في المصارف عينة الدراسة. ومن خلال الإطلاع على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة يمكن ملاحظة بأن المصارف تعتمد على توزيع (تصنيف) الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة ضمن الخلايا الزمنية (طريقة جداول الاستحقاق / إعادة التسعير)، حسب فترات استحقاقها وترتيبات إعادة التسعير التعاقدي وذلك تماشياً مع تعليمات مصرف سورية المركزي المتمثلة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم (107/من/ ب4 تاريخ 2005/2/13) في المادة 14 منه، والتي تطالب باعتماد طريقة التحليل بواسطة فجوة الاستحقاق لقياس مخاطر سعر الفائدة، كطريقة أولى، كما يمكن ملاحظة أن المصارف تلتزم بتوزيع بنود الموجودات والمطلوبات حسب حساسيتها اتجاه تقلب سعر الفائدة وذلك لإعداد تقرير الفجوة حيث يتم حساب الفجوة بالفرق بين الموجودات الحساسة اتجاه سعر الفائدة والمطلوبات الحساسة وذلك ضمن 6 فترات زمينة لكل مصرف.

سبق أن ذكرنا في القسم النظري من هذه الدراسة (الفصل الثاني) آثار تغيرات سعر الفائدة من منظور الأرباح وتم التأكيد على نقطة هامة في تحليل مخاطر سعر الفائدة وهي تأثيرها السلبي والمدمر على أرباح المصرف، وبناءً عليه فإنه من خلال دراسة أثر التغيرات على بنود قائمة الدخل وبما أن أهم أهداف الوقاية من مخاطر سعر الفائدة هو تعظيم دخل الفوائد الصافي (NII) الذي يشكل بسط نسبة هامش الفائدة الصافي، إذاً سنقوم الآن بتقييم أثر ارتفاع أسعار الفائدة على دخل الفائدة الصافي.

ثانياً :حساب التغيُّر في صافي الفوائد للبنوك عينة الدراسة :

تم تحديد قيمة ونوع الفجوة التراكمية في الميزانية التي تمثل حجم مخاطر سعر الفائدة التي تتعرض لها المصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة من 2006 حتى 2011، وكذلك حساب التغيُّر في مقدار واتجاه أسعار الفائدة، فسيتم في هذا القسم الاستفادة من العلاقة التي تربط بين الفجوة التراكمية والتغيُّر في أسعار الفائدة وذلك لحساب التغيُّر في صافي الفوائد من خلال المعادلة التالية:

التغيُّر في دخل الفائدة الصافي = الفجوة التراكمية × التغيُّر في سعر الفائدة الوسطي في الأصول والخصوم التي يعاد تسعيرها[1].

$$\text{Change in NII} = GAP \times \Delta IR$$

وتم الحصول على تغيرات سعر الفائدة من خلال النشرات الربعية للمصرف المركزي خلال مدة الدراسة حيث تم اعتماد المتوسط المرجح لأسعار الفائدة التي يفرضها المصرف المركزي على ودائع المصارف خلال فترة الدراسة وتم عرضها في الجدول.

الجدول رقم (9)

أسعار الفائدة السُّوقية الدائنة على ودائع العملاء بالليرة السورية بالمتوسط المرجح

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
شهر	7.5	7.55	7.06	5.26	4.98	4.91	4.76
ثلاثة أشهر	7.5	7.62	7.48	5.61	5.6	5.55	5.27
ستة أشهر	8.5	7.69	7.88	6.23	5.92	5.73	5.38
سنة	8.5	8.3	8.33	8.30	6.73	6.38	6.28
أكثر من سنة	9	8.57	8.42	8.77	8.31	7.96	7.17
متوسط مرجح	8.33	7.95	7.83	6.83	6.31	6.11	5.77
التغيرفي المتوسط المرجح	-	0.38-	0.11-	1.00-	0.5-	0.20-	0.34-

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للاعوام 2006 -2007-2008 -2009 - 2010- 2011

[1] Rose, S. Peter, Syivia C, Hudgins, , Bank Management &Financial Services, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York, 2005, P210-212.

جدول رقم (10)

حساب التغيُّر في صافي الفوائد لدى البنك العربي (المبالغ بآلاف الليرات)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نوع الفجوة	سالبة	سالبة	سالبة	سالبة	سالبة	سالبة
قيمة الفجوة التراكمية	364987	4066596231	3953355222	4994781176	7912970160	2438079608
التغيُّر بسعر الفائدة%	0.38-	0.11-	1-	0.53-	0.2-	0.34-
التغيُّر في صافي الفوائد	1387	4473256	39533552	26472340	15825940	8289471

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف

يبين الجدول أعلاه أن الفجوة التراكمية للمصرف العربي كانت سالبة خلال مدة الدراسة (2006- 2011) وهذا يعني احتمال تعرض المصرف العربي لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي لانخفاض صافي الفوائد ولكن ذلك لم يحدث ولكن نلاحظ أن المصرف استفاد من انخفاض سعر الفائدة خلال المدة نتيجة للتحرك المرغوب في معدلات الفائدة نحو الانخفاض ووجود فجوة تراكمية سالبة لدى المصرف ويظهر ذلك من خلال زيادة صافي الفوائد خلال المدة كما يظهر بالجدول (11).

جدول رقم (11)

حساب التغيُّر في صافي الفوائد لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نوع الفجوة	موجبة	موجبة	موجبة	موجبة	سالبة	سالبة
قيمة الفجوة التراكمية	1881810	3874546	1026209041	1980612703	4696251926	106165754
التغيُّر بسعر الفائدة	0.38-	0.11-	1.00 -	0.53 -	0.20 -	0.34-
التغيُّر في صافي الفوائد	-7151	-4262	-10262090	-10497247	9392504	360964

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف

يبين الجدول أعلاه مايلي :

أن الفجوة كانت موجبة خلال الأربع سنوات الأولى من مدة الدراسة، وهذا يعني احتمال تعرض المصرف لمخاطر انخفاض سعر الفائدة خلال هذه الفترة مما يؤدي إلى انخفاض صافي الفوائد، قد تحقق ذلك فعلا فقد انخفض سعر الفائدة حيث بلغت الخسائر الناتجة عن الانخفاض في صافي الفوائد من عام 2006 حتى عام 2009 على التوالي القيم التالية بالآلاف 7151، 4292، 10262090، 10497247. بينما كانت الفجوة في عام 2010 وعام 2011 سالبة، هذا يعني احتمال تعرض المصرف لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة خلال هذه الفترة مما يؤدي لانخفاض صافي الفوائد، إلا أنه لم يحصل أي ارتفاع في سعر الفائدة واستفاد المصرف من انخفاض سعر الفائدة وحصول زيادة في صافي الفوائد خلال هذين العامين من مدة الدراسة حيث ازداد بالقيم التالية بالآلاف على التوالي :**9392504 ,360964** .

جدول رقم (12)

حساب التغيُّر في صافي الفوائد لدى مصرف سورية والمهجر(بآلاف الليرات)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نوع الفجوة	سالبة	سالبة	سالبة	موجبة	موجبة	موجبة
قيمة الفجوة التراكمية	9651307	10321838	10058312770	7085972828	14630433646	11924698604
التغيُّر بسعر الفائدة%	0.38-	0.11-	1.00 -	0.53 -	0.20 -	0.34-
التغيُّر في صافي الفوائد	36675	11354	100583128	-37555656	-29260867	- 40543975

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف

يبين الجدول أعلاه :

كانت الفجوة سالبة خلال الثلاث السنوات :2008، 2007، 2006، وهذا يعني احتمال تعرض المصرف لمخاطر ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض صافي الفوائد، إلا أنه لم يحصل ارتفاع في سعر الفائدة واستفاد المصرف من انخفاض سعر الفائدة مما أدى إلى زيادة صافي الفوائد وفقاً للقيم بالآلاف على التوالي : 100583128 ,11354 ,36675.بينما الفجوة كانت موجبة خلال السنوات 2009، 2010، 2011، مما يعرض المصرف لمخاطر انخفاض سعر الفائدة خلال هذه الفترة مما يؤدي إلى انخفاض صافي الفوائد، وقد تحقق ذلك فعلا حيث بلغت الخسائر الناتجة عن انخفاض صافي الفوائد بسبب تحرك أسعار الفائدة بالاتجاه غير المرغوب به القيم التالية على التوالي خلال عامي 2010، 2011 :40543975 ,29260867 .

جدول رقم (13)

حساب التغيُّر في صافي الفوائد لدى مصرف بيمو (بآلاف الليرات)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نوع الفجوة	موجبة	سالبة	سالبة	سالبة	موجبة	سالبة
قيمة الفجوة التراكمية	185885032	2594283	5695611146	7247589339	75187303020	10302792236
التغيُّر بسعر الفائدة%	0.38-	0.11-	1.00 -	0.53 -	0.20 -	0.34-
التغيُّر في صافي الفوائد	-706363	2854	56956111	38412223	-150374606	35029494

المصدر : من إعداد الباحثة وبالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف

يبين الجدول اعلاه :

الفجوة كانت موجبة خلال عامي 2006، 2010 وهذا يعني احتمال تعرض المصرف لمخاطر انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي لانخفاض صافي الفوائد وقد تحقق ذلك بالفعل وانخفض صافي الفوائد خلال العامين 2006، 2010، بالقيم التالية على التوالي :706363 ، 150374606. بينما نلاحظ أن الفجوة خلال السنوات الباقية من مدة الدراسة كانت سالبة خلال الأعوام 2007، 2008، 2009، 2011، مما يعني احتمال تعرض المصرف لمخاطر ارتفاع الفائدة خلال هذه السنوات مما يؤدي إلى انخفاض صافي الفوائد نتيجة لتحرك اسعار الفائدة باتجاه الانخفاض ولكن نلاحظ أن المصرف استفاد من من انخفاض أسعار الفائدة بالاتجاه المرغوب مما أدى لزيادة صافي الفوائد بالقيم على التوالي :2854، 56956111، 38412223، 35029494. بآلاف الليرات خلال المدة 2007، 2008، 2009، 2011 على التوالي.

جدول رقم (14)

حساب التغيُّر في صافي الفوائد لدى مصرف عودة(بآلاف الليرات)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نوع الفجوة	موجبة	موجبة	سالبة	سالبة	موجبة	موجبة
قيمة الفجوة التراكمية	2548527	2810933	4872943	3732533	2705596856	3311674273
التغيُّر بسعر الفائدة	0.38-	0.11-	1.00 -	0.53 -	0.20 -	0.34-
التغيُّر في صافي الفوائد	-9684	-3092	48729	19782	-5411194	-11259693

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف

يبين الجدول اعلاه مايلي :

كانت الفجوة موجبة خلال السنوات 2006، 2007، 2010، 2011، وهذا يعني احتمال تعرض المصرف لمخاطر انخفاض سعر الفائدة خلال هذه الفترات مما يؤدي لانخفاض صافي الفوائد، وقد تحقق ذلك خلال الفترة حيث بلغت الخسائر على التوالي خلال هذه السنوات :9684، 3092، 5411194، 11259693، على التوالي. وكانت الفجوة سالبة خلال عامي 2008، 2009، وهذا احتمال أن يتعرض المصرف لمخاطر ارتفاع أسعار الفائدة ولكن لم يحصل أي ارتفاع وإنما تحركت أسعار الفائدة بالاتجاه المرغوب نحو الانخفاض مما أدى إلى حصول زيادة في صافي الفوائد وفقاً للقيم التالية : 48729، 19782، خلال عامي 2009، 2010.

جدول رقم (15)

حساب التغيُّر في صافي الفوائد لدى مصرف بيبلوس(بآلاف الليرة)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نوع الفجوة	موجبة	سالبة	سالبة	سالبة	سالبة	سالبة
قيمة الفجوة التراكمية	735186	69685	3349831747	3015463039	5643859056	6485922126
التغيُّر بسعر الفائدة%	0.38-	0.11-	1.00 -	0.53 -	0.20 -	0.34-
التغيُّر في صافي الفوائد	-2794	77	33498317	15981954	11287718	22052135

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف

كانت الفجوة موجبة في عام 2006، وهذا يعني احتمال تعرض المصرف لمخاطر انخفاض سعر الفائدة خلال هذا العام مما يؤدي لانخفاض صافي الفوائد، وقد تحقق ذلك خلال الفترة حيث بلغت الخسائر على التوالي في عام 2006 :2794، وكانت الفجوة سالبة خلال الأعوام من 2007 حتى 2011، وهذا احتمال أن يتعرض المصرف لمخاطر ارتفاع أسعار الفائدة ولكن لم يحصل أي ارتفاع وإنما تحركت أسعار الفائدة بالاتجاه المرغوب نحو الانخفاض مما أدى إلى حصول زيادة في صافي الفوائد وفقاً للقيم التالية : 33498317، 15981954، 11287718، 22052135.

ومن خلال قياس فجوة إعادة التسعير وحساب التغير بصافي الفوائد تم اختبار الفرضية الأولى وتُظهر النتائج رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقول : تؤثر مخاطر سعر الفائدة على دخل صافي الفوائد في المصرف

ثالثاً : القرارات المصرفية المتخذة في إدارة الفجوة وإزالتها :

بناءً على ماتم عرضه من الجداول السابقة وعلى ماتم دراسته في القسم النظري من هذه الدراسة حول إدارة الموجودات والمطلوبات (إدارة مخاطر سعر الفائدة) فإن السؤال هو، ماهي القرارات التي يمكن لإدارة المصارف اتخاذها لإزالة الفجوة وتحقيق فجوة تراكمية صفرية أو تقترب من الصفر في نهاية العام ؟

للإجابة على هذا السؤال سيتم التركيز على تحليل العلاقة بين الفجوة المتراكمة وبين هامش الفائدة الصافي، على اعتبار أن هامش الفائدة الصافي هو المصدر والمؤشر الأساسي لأرباح المصرف وبالتالي فإن أي تغير في أسعار الفائدة سينعكس بشكل مباشر على هذا المؤشر أو على ربحية المصرف، وبما أن أرباح المصرف هي المصدر الأساسي لزيادة رأس المال فإن تغيرات أسعار الفائدة ستنعكس أيضاً بشكل غير مباشر على قيمة المصرف الاقتصادية. لذلك فإن الإداريين قد يتخذوا القرارات الخاصة بإعادة هيكلة الميزانية العمومية ككل في المصرف وبما يساعد على تعظيم هامش الربح الصافي وتخفيض حدة المخاطر وذلك وفق التحليل التالي:

حتى يستطيع المصرف تخفيف أثر التغيرات العكسية لسعر الفائدة على ربحيته يجب على إدارته تثبيت هامش الفائدة الصافي (على الأقل)، إن لم نقل العمل على زيادته، وهذا يتطلب منها التركيز على مكونات محفظتي الموجودات والمطلوبات الأكثر حساسية لحركة أسعار الفائدة، ففي حال توقع ارتفاع أسعار الفائدة يجب على إدارة المصرف اتخاذ القرارات اللازمة بتخفيض حجم الودائع الحساسة لسعر الفائدة في طرف المطلوبات لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة التكاليف وتخفيض الربحية (أي انخفاض NII)، وزيادة حجم محفظتي القروض والاستثمارات في طرف الموجودات الحساسة والعكس بالعكس في حال توقع انخفاض أسعار الفائدة، كما يمكن لإدارة المصرف إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات التعاقدية وخاصة للمراكز المالية قصيرة الأجل، أوتعديل حجم هذه المراكز (مثلاً زيادة قيمة القروض الممنوحة للعملاء الجيدين) أي يجب على إدارة المصرف الاستفادة من الاستراتيجيات المزيج والحجم والتسعير وذلك بناءً على ماتم ذكره في الدراسة النظرية إن هامش الفائدة الصافي هو دالة ثلاثة عوامل هي (شفافية سعر الفائدة، حجم التمويل، وتركيبة الموجودات والمطلوبات الحساسة)، مما قد يضطر المصرف إلى استخدام أدوات أخرى للحماية للوقاية من المخاطر كالمشتقات المالية أو التوريق بحسب ماتم دراسته في الفصل الثاني المبحث الثالث. ففي حالة المشتقات المالية يمكن للمصرف الدخول في مبادلة أسعار الفائدة على بنود موجوداته ومطلوباته أو حتى اللجوء للمستقبليات، ولكن الانخراط في التعامل بالمشتقات المالية قد يؤدي إلى مخاطر أعلى في حال عدم صحة التوقعات لأنه يؤدي إلى لتحمل تكاليف إضافية تتمثل بثمن الوقاء من مخاطر سعر الفائدة هذا من جهة ومن جهة أخرى إن استخدام التوريق كأداة بيد الإدارة للتحوط من مخاطر سعر الفائدة لايمكن أن يتم لعدم وجود سوق نشطة للأوراق المالية بعد في سورية تقبل الديون التي يتم توريقها في حال وجودها يجب دراسة الجدوى من عملية التوريق.

المبحث الثاني

قياس مخاطر سعر الفائدة باستخدام أسلوب فجوة الأمد وحساب التغيُّر في قيمة حقوق الملكية

يتناول هذا المبحث التطبيق العملي لتحديد مخاطر سعر الفائدة وقياسها باستخدام أسلوب فجوة الأمد، حيث يتضمن تحديد أمد كل من الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة وحساب فجوة الأمد (duration gap)في مصرفي سورية والمهجر والمصرف العربي لعام 2007، وذلك لتعذر الحصول على كامل المعلومات والبيانات في الاعوام من 2008 حتى 2010.لبقية مصارف العينة، حيث أنه وكماهو معلوم حتى نتمكن من حساب أمد الأصول أو الخصوم في الميزانية فإننا بحاجة إلى معرفة الأصول والخصوم ذات معدل الفائدة الثابت إضافة لمعدلات الفائدة عليها، لقياس أثر تغير أسعار الفائدة على قيمة حقوق الملكية في المصرف، مما يقدم تحليلاً أكثر دقة لقياس المخاطر، وذلك بتطبيق الخطوات والمعادلات الواردة في الجانب النظري والمتعلقة بطريقة قياس الأمد وسوف يتم مقارنة النتائج لاختبار الفرضية الثانية للبحث.

أولاً :حساب فجوة الأمد لمصرف سورية والمهجر :

الجدول رقم (16)

أولاً : حساب أمد محفظتي الموجودات والمطلوبات في مصرف سورية والمهجر لعام 2007

الأصول ذات الفوائد	المبالغ	معدل الفائدة	الاستحقاق	الخصوم ذات الفوائد	المبالغ	معدل الفائدة	الاستحقاق
ودائع لدى مصرف سورية المركزي	–	%9.88	3 أشهر	ودائع الزبائن وأرصدة	2555470	8.33 %	1 سنة
ودائع لدى المصارف	800000	%9.88	ا سنة	ودائع الزبائن	6030	8.42 %	3 سنوات
ودائع لدى المصارف	300000	9.88%	3 سنوات	ودائع الزبائن			
قروض وتسليفات للزبائن	2877355	%9.67	ا سنة				
قروض وتسليفات للزبائن	2687933	%10.32	3 سنوات				
قروض وتسليفات	273907	10.32	5 سنوات				

المصدر:إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف والنشرة الربعية لمصررف سورية المركزي في عام 2007.

وتم الحصول على الأصول والخصوم ذات معدل الفائدة الثابت وتواريخ استحقاقها الواردة في هذا الجدول بالاعتماد على الفجوة التراكمية الواردة في التقرير السنوي لمصرف سورية والمهجر لعام 2007، أما بالنسبة لأسعار الفائدة فقد حددت بالاعتماد على المتوسط المرجح لأسعار الفائدة الورادة في النشرة الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي لعام 2007..

1 : حساب أمد الودائع لدى المصارف :

جدول رقم (17)

أمد الودائع لدى المصارف (سنة)

T	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	الأمد المرجح
1	79040	0.9091	71855	71855

المصدر من إعداد الباحثة

وبالاعتماد على معادلة الأمد الواردة في القسم النظري نجد:

$$\text{الأمد} = \frac{\mathbf{7}}{\mathbf{71855}} = 1$$

2- حساب أمد الودائع لدى المصارف :

الجدول رقم (18)

أمد الودائع لدى المصارف

الفترات	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات	الأمد المرجح أو المثقل
1	29640	0.9091	26946	26946
2	29640	1.7355	51440	102880
3	29640	2.4869	73712	221136
المجموع			152098	350962

المصدر: من إعداد الباحثة

$$\text{الأمد} = \frac{\mathbf{35}}{\mathbf{152098}} = 2.307$$

3- أمد القروض والتسليفات للزبائن :

الجدول رقم (19)

أمد القروض والتسليفات للزبائن لمدة (ا سنة)

الفترة	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات	الأمد المرجح المثقل
1	278240	0.90101	250697	250697

المصدر من إعداد الباحثة

$$\text{الأمد} = \frac{25}{250697} = 1$$

الجدول رقم (20)

أمد القروض والتسليفات للزبائن لمدة (3 سنة)

الفترات	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات	الأمد المرجح أو المثقل
1	277395	0.9091	252180	252180
2	277395	1.7355	481419	962838
3	277395	2.4869	689853	2069561
المجموع			1423452	3284579

المصدر من إعداد الباحثة

$$\text{الأمد} = \frac{328}{1423452} = 2.307$$

الجدول رقم (21)

أمد القروض والتسليفات للزبائن لمدة (5 سنة)

الفترات	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	الأمد المرجح أو المثقل
1	28267	0.9091	25698	25697.53
2	28267	1.7355	49057	98114.76
3	28267	2.4869	70297	210891.6
4	28267	3.1699	89604	358414.3
5	28267	3.7908	107155	535772.7
المجموع			341810	1228891

$$\text{الأمد} = \frac{1228891}{341810} = 3.595$$

4- حساب أمد ودائع الزبائن:

الجدول رقم (22)

أمد ودائع الزبائن لمدة (1 سنة)

الفترة	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفق النقدي	الأمد المثقل أو المرجح
1	212871	0.9259	197097	197097

المصدر : من اعداد الباحثة

$$\text{الأمد} = \frac{197097}{197097} = 1$$

الجدول رقم (23)

أمد ودائع الزبائن لمدة (3 سنة)

الفترة	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفق	الأمد المثقل أو المرجح
1	507	0.9259	469	469.4313
2	507	1.7833	904	1808.266
3	507	2.5771	1307	3919.769
المجموع			2680	6197

المصدر : من إعداد الباحثة

$$\text{الأمد} = \frac{619}{2680} = 2.312$$

ثانيا : حساب فجوة الأمد في مصرف سورية والمهجر لعام 2007:

كما هو معلوم حتى يتم تحديد فجوة الأمد لميزانية المصرف فإنه لابد من حساب أمد محفظة الأصول والخصوم

$$\text{أمد الأصول} = 1 \times \frac{800000}{63592289585} + 3.307 \times \frac{300000}{63592289585} + 1 \times \frac{2877355}{63592289585} + 2.307 \times \frac{2687933}{63592289585} + 3.595 \times \frac{273907}{63592289585} = 0.000186$$

$$\text{أمد الخصوم} = 1 \times \frac{255470}{60188201226} + 2.312 \times \frac{6030}{60188201226} = 0.000043$$

فجوة الأمد لميزانية المصرف= 0.000186− 0.000043 *

(63592289585/60188201226)= 0.00013922 سنة

وهي فجوة موجبة لذلك فإن تغير أسعار الفائدة سوف يؤدي إلى تغير قيمة الأصول بشكل أكثر من تغير قيمة الخصوم، فإذا ما ارتفعت أسعار الفائدة فإنها سوف تؤدي إلى تخفيض القيمة السُّوقية لحقوق الملكية في المصرف وذلك لأن قيمة الأصول تنخفض بشكل أكبر من انخفاض قيمة الخصوم، ويحصل العكس في حال انخفاضها.

السؤال المطروح هنا هو، كم هي قيمة التغيرات التي تحدث في قيمة حقوق الملكية للمصرف، مقابل أي تغير (ارتفاع مثلا) في أسعار الفائدة ؟

ثالثا :حساب التغيُّر في قيمة حقوق الملكية في المصرف نتيجة التغيُّر في سعر الفائدة في مصرف سورية والمهجر :

1- إذا افترضنا بأن أسعار الفائدة ارتفعت بمقدار 2% على الموجودات والمطلوبات (بنفس النسبة) فإن قيمة التغيُّر في قيمة حقوق الملكية تحسب بالمعادلة التالية :

(- متوسط أمد الموجودات × $\frac{\text{التغيُّر في سعر الفائدة}}{\text{سعر الفائدة الأصلي}+1}$ × مجموع الموجودات)- (- متوسط المطلوبات × $\frac{\text{التغير في سعر الفائدة}}{\text{سعر الفائدة الأصلي}+1}$ × مجموع المطلوبات)

= (−0.000186 × $\frac{0.02}{1+0.0995}$ × 63592289585) − (− 0.000043 × $\frac{0.02}{1+0.0837}$ × 60188201226)

= 215155.359 + 47764.006 = −167391.353

وبالتالي فإنه في حال ارتفاع أسعار الفائدة بنسبة 2% فإن الانخفاض المتوقع في قيمة حقوق الملكية يعتبر مساويا (167391.353).

2- حالة انخفاض أسعار الفائدة بنسبة 2%: عند افتراض انخفاض أسعار الفائدة بنفس النسبة (−2%) لكل من الأصول والخصوم فإن التغيُّر المتوقع في قيمة حقوق الملكية يحسب وفقاً للمعادلة.

= (−0.000186 × $\frac{-0.02}{1+0.0995}$ × 63592289585) − (− 0.000043 × $\frac{-0.02}{1+0.0837}$ × 60188201226)

= 215155.359 – 47764 = 167391

وبالتالي فإنه وفي حال انخفاض أسعار الفائدة بنسبة 2 % فإن الارتفاع المتوقع في قيمة حقوق الملكية يعتبر مساوياً (167391.353).

إذاً يتعرض المصرف لمخاطر الارتفاع في سعر الفائدة وذلك في حالة فجوة الأمد الموجبة، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة تؤدي إلى انخفاض القيمة السُّوقية للأصول بشكل أكبر من انخفاض القيمة السُّوقية للخصوم وذلك في حالة فجوة الأمد الموجبة الشيء الذي يؤدي لانخفاض حقوق الملكية.

ولكن ما هو تأثير ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة على قيمة حقوق الملكية في المصرف في حالة كانت فجوة الأمد سالبة ؟ وبهدف ذلك نفترض هنا بأن المصرف يحقق فجوة أمد سالبة وأنه حساس للمطلوبات، أي سوف نفترض بأن متوسط أمد الموجودات أصغر من متوسط أمد المطلوبات (مع ثبات مبالغ الموجودات والمطلوبات والأسعار المذكورة أعلاه للمصرف) وفق مايلي : ثبات أمد الموجودات =0.000043 سنة

ثبات أمد المطلوبات = 0.000186 سنة.

فجوة الأمد = 0.000043 – 0.000186*0.946 = – 0.0001329 سنة.

وبالتالي يكون قيمة التغيُّر في حقوق الملكية في حالة ارتفاع أسعار الفائدة 2 % تساوي :

$= (-0.000043 \times \frac{0.02}{1+0.0995}) - (63592289585 \times 0.000184 - \times \frac{0.02}{1+0.0837} \times 60188201226)$

= – 49740 + 204385 = 154645 ل. س

نلاحظ ارتفاع قيمة حقوق الملكية مع ارتفاع سعر الفائدة ووجود فجوة أمد سالبة

وتكون قيمة التغيُّر في قيمة حقوق الملكية في حال انخفاض أسعار الفائدة 2 % :

$= (-0.000043 \times \frac{-0.02}{1+0.0995}) - (63592289585 \times 0.000184 - \times \frac{-0.02}{1+0.0837} \times 60188201226)$ = 49740 – 204385 = – 154645 ل. س.

انخفاض قيمة حقوق الملكية مع انخفاض سعر الفائدة في حال وجود فجوة أمد سالبة

رابعاً : حساب فجوة الأمد للمصرف العربي :

الجدول رقم (24)

حساب أمد محفظتي الموجودات والمطلوبات في المصرف العربي لعام 2007

الأصول ذات الفوائد	المبالغ	معدل الفائدة	الاستحقاق	الخصوم ذات الفوائد	المبالغ	معدل الفائدة	الاستحقاق
ودائع لدى مصرف سورية المركزي	4143390	%9.88	3 أشهر	ودائع واقتراض من المصارف	65050	7.48 %	3 أشهر
ودائع لدى المصارف	209078	%9.88	ا سنة	ودائع الزبائن	1132111	8.33 %	1سنة
ودائع لدى المصارف	51689	9.88%	3 سنوات				
قروض وتسليفات للزبائن	2768833	%9.67	ا سنة				
قروض وتسليفات للزبائن	940476	%10.32	3 سنوات				
قروض وتسليفات	273907	10.32	5 سنوات				

المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف والنشرة الربعية لمصررف سورية المركزي في عام 2007.

وتم الحصول على الأصول والخصوم ذات معدل الفائدة الثابت وتواريخ استحقاقها الواردة في هذا الجدول بالاعتماد على الفجوة التراكمية الواردة في التقرير السنوي للمصرف العربي لعام

2007، أما بالنسبة لأسعار الفائدة فقد حددت بالاعتماد على المتوسط المرجح لأسعار الفائدة الورادة في النشرة الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي لعام 2007..

1- حساب أمد الودائع لدى مصرف سورية المركزي:

جدول رقم (25)

أمد الودائع لدى مصرف سورية المركزي (ثلاثة أشهر)

T	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	الأمد المرجح
0.25	102341733	0.977	99.987873	24996968

المصدر من إعداد الباحثة

- وبالاعتماد على معادلة الأمد: الواردة في القسم النظري: نجد:

$$\text{الأمد} = D = \frac{24996}{99987873} = 0.25$$

: حساب أمد الودائع لدى المصارف :

جدول رقم (26)

أمد الودائع لدى المصارف (سنة)

T	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	الأمد المرجح
1	20656906	0.9101	18799851	18799851

المصدر من إعداد الباحثة

وبالاعتماد على معادلة الأمد الواردة في القسم النظري نجد: $\text{الأمد} = \frac{1879985}{18799851} = 1$

2- حساب أمد الودائع لدى المصارف :

الجدول رقم (27)

أمد الودائع لدى المصارف(3 سنوات)

الفترات	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات	الأمد المرجح أو المثقل
1	5106873	0.9101	4647765	4647765
2	5106873	0.828	4228491	8456982
3	5106873	0.754	3850582	11551747
المجموع			12726839	24656494

المصدر: من إعداد الباحثة

$$\text{الأمد} = \frac{24656}{12726839} = 1.94$$

3- أمد القروض والتسليفات للزبائن :

الجدول رقم (28)

أمد القروض والتسليفات للزبائن لمدة (ا سنة)

الفترة	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات	الأمد المرجح المثقل
1	**267746151**	0.912	244184490	244184490

المصدر من إعداد الباحثة

$$\text{الأمد} = \frac{244184}{244184490} = 1$$

الجدول رقم (29)

أمد القروض والتسليفات للزبائن لمدة (3 سنة)

الفترات	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات	الأمد المرجح أو المثقل
1	970476000	0.9898	960577145	960577145
2	970476000	0.9797	950775337	1901550674
3	970476000	0.9696	940973530	2822920589
المجموع			2852326012	5685048408

المصدر من إعداد الباحثة

$$\text{الأمد} = \frac{5685048}{2852326012} = 1.99$$

الجدول رقم (22)

أمدودائع واقتراض من المصارف:

الجدول رقم (30)

أمد ودائع واقتراض من المصارف(ثلاثة أشهر)

الفترة	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفقات	الأمد المرجح المثقل
0.25	1216435	0.98213	1194697	298674

المصدر من إعداد الباحثة

$$\text{الأمد} = \frac{298}{1194697} = 0.25$$

4- حساب أمد ودائع الزبائن:

الجدول رقم (31)

أمد ودائع الزبائن لمدة (1 سنة)

الفترة	التدفق النقدي	عامل القيمة الحالية	القيمة الحالية للتدفق النقدي	الأمد المثقل أو المرجح
1	94304846	0.9231	87052803	87052803

المصدر : من اعداد الباحثة

$$\text{الأمد} = \frac{87052803}{28038705} = 1$$

خامساً : حساب فجوة الأمد في المصرف العربي لعام 2007:

كما هو معلوم حتى يتم تحديد فجوة الأمد لميزانية المصرف فإنه لابد من حساب أمد محفظة الأصول والخصوم

$$\text{أمد الأصول} = 0.25 \times \frac{4143390000}{22073771009} + 1 \times \frac{209078000}{22073771009} + 1.94 \times \frac{51689000}{22073771009} + 1 \times \frac{2768833000}{22073771009} + 1.99 \times \frac{940476000}{22073771009} = 0.27$$

$$\text{أمد الخصوم} = 0.25 \times \frac{65050000}{20450958000} + 1 \times \frac{1132111000}{20450958000} = 0.056$$

فجوة الأمد لميزانية المصرف= 0.27-0.056 = 0.21

وهي فجوة موجبة لذلك فإن تغير أسعار الفائدة سوف يؤدي إلى تغير قيمة الأصول بشكل أكثر من تغير قيمة الخصوم، فإذا ما ارتفعت أسعار الفائدة فإنها سوف تؤدي إلى تخفيض القيمة السُّوقية لحقوق الملكية في المصرف وذلك لأن قيمة الأصول تنخفض بشكل أكبر من انخفاض قيمة الخصوم، ويحصل العكس في حال انخفاضها.

السؤال المطروح هنا هو، كم هي قيمة التغيرات التي تحدث في قيمة حقوق الملكية للمصرف، مقابل أي تغير (ارتفاع مثلا) في أسعار الفائدة ؟

سادساً :حساب التغيُّر في قيمة حقوق الملكية في المصرف نتيجة التغيُّر في سعر الفائدة في المصرف العربي :

1- إذا افترضنا بأن أسعار الفائدة ارتفعت بمقدار 2% على الموجودات والمطلوبات (بنفس النسبة) فإن قيمة التغيُّر في قيمة حقوق الملكية تحسب بالمعادلة التالية :

(− متوسط أمد الموجودات × $\frac{\text{التغيُّر في سعر الفائدة}}{\text{1+سعر الفائدة الأصلي}}$ **× مجموع الموجودات)− (− متوسط المطلوبات ×** $\frac{\text{التغير في سعر الفائدة}}{\text{1+سعر الفائدة الأصلي}}$ **× مجموع المطلوبات)**

$$= (-0.27 \times \frac{0.02}{1+0.0993}) \times 22073771009) - (-0.056 \times \frac{0.02}{1+0.0790} \times 20450958000)$$

$$= -108431150 + 21228056 = -87203094$$

وبالتالي فإنه في حال ارتفاع أسعار الفائدة بنسبة 2% فإن الانخفاض المتوقع في قيمة حقوق الملكية يعتبر مساويا (87203094).

2- حالة انخفاض أسعار الفائدة بنسبة 2%: عند افتراض انخفاض أسعار الفائدة بنفس النسبة (−2%) لكل من الأصول والخصوم فإن التغيُّر المتوقع في قيمة حقوق الملكية يحسب وفقاً للمعادلة.

$$= (-0.27 \times \frac{-0.02}{1+0.0993}) \times 22073771009) - (-0.056 \times \frac{-0.02}{1+0.0790} \times 20450958000)$$

$$+= 108431150 - 21228056 = + 87203094$$

وبالتالي فإنه وفي حال انخفاض أسعار الفائدة بنسبة 2 % فإن الارتفاع المتوقع في قيمة حقوق الملكية يعتبر مساوياً (87203094).

إذاً يتعرض المصرف لمخاطر الارتفاع في سعر الفائدة وذلك في حالة فجوة الأمد الموجبة، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة تؤدي إلى انخفاض القيمة السُّوقية للأصول بشكل أكبر من انخفاض القيمة السُّوقية للخصوم وذلك في حالة فجوة الأمد الموجبة الشيء الذي يؤدي لانخفاض حقوق الملكية.

ولكن ما هو تأثير ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة على قيمة حقوق الملكية في المصرف في حالة كانت فجوة الأمد سالبة ؟ وبهدف ذلك نفترض هنا بأن المصرف يحقق فجوة أمد سالبة وأنه حساس للمطلوبات، أي سوف نفترض بأن متوسط أمد الموجودات أصغر من متوسط أمد المطلوبات (مع ثبات مبالغ الموجودات والمطلوبات والأسعار المذكورة أعلاه للمصرف) وفق مايلي :

ثبات أمد الموجودات =0.056 سنة

ثبات أمد المطلوبات = 0.27 سنة.

فجوة الأمد = $0.056 - 0.27 = -0.21$

وبالتالي يكون قيمة التغيُّر في حقوق الملكية في حالة ارتفاع أسعار الفائدة 2 % تساوي :

$$\times \frac{0.02}{1+0.0790} \times 0.27 -) - (22073771009 \times \frac{0.02}{1+0.0993} \times 0.056-) =$$
(20450958000

$$79860135 + = 102349558 + 22489423.7 -=$$

نلاحظ ارتفاع قيمة حقوق الملكية مع ارتفاع سعر الفائدة ووجود فجوة أمد سالبة

وتكون قيمة التغيُّر في قيمة حقوق الملكية في حال انخفاض أسعار الفائدة 2 % :

$$\times \frac{-0.02}{1+0.0790} \times 0.27 -) - (22073771009 \times \frac{-0.02}{1+0.0993} \times 0.056-) =$$
(20450958000

$$79860135 - = 102349558 - 22489423.7 +=$$

انخفاض قيمة حقوق الملكية مع انخفاض سعر الفائدة في حال وجود فجوة أمد سالبة

من خلال حساب فجوة الأمد لميزانية كل من مصرف سورية والمهجر والمصرف العربي نلاحظ مايلي :

- نلاحظ بأن فترة فجوة الأمد أقل من فترة الاستحقاق لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات.
- نلاحظ أنه كلما انخفض سعر الفائدة كلما كان الأمد أطول وبالتالي كلما كانت المخاطر أعلى. أي تزداد مخاطر سعر الفائدة مع انخفاض سعر الفائدة (تناسب عكسي).
- نلاحظ بأنه كلما زادت فترة الاستحقاق كلما كانت فجوة الأمد أطول، أي كلما كانت المخاطر أعلى. أي أن مخاطر سعر الفائدة تزداد مع زيادة فترة الاستحقاق (تناسب طردي).
- من خلال حساب فجوة الأمد لقياس مخاطر سعر الفائدة و أثرها على قيمة حقوق الملكية في المصرف نكون قمنا باختبار الفرضية الثانية للدراسة وتم قبول الفرضية البديلة (H1) ورفض الفرضية العدم (H0) وبالتالي تؤثر مخاطر سعر الفائدة على قيمة حقوق الملكية في المصرف.

المبحث الثالث

اختبار فرضيات البحث

تشير فرضيات الدراسة إلى عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مخاطر سعر الفائدة التي تم قياسها من خلال المتغير المستقل (فجوة إعادة التسعير) للمصارف الخاصة عينة الدراسة وكل من هامش صافي الفوائد، العائد على الموجودات ، والعائد على حقوق الملكية، ونسبة الرفع المالي (كمتغيرات تابعة).

ولاختبار تلك الفرضيات تم استخدام تحليل الانحدار البسيط بين المتغيرات المستقلة المذكورة والمتغير التابع حيث تم إدخال المتغيرات حسب بيانات القوائم المالية السنوية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة (المصرف العربي ،المصرف الدولي للتجارة والتمويل مصرف سورية والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي ،مصرف عودة ، مصرف بيبلوس) من عام 2006 وحتى عام 2011 وبعد أن تبين نتيجة للتحليل الاحصائي للبيانات الواردة في التقارير السنوية للمصارف السورية الخاصة عينة الدراسة عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات الدراسة في أي من هذه المصارف. و فيمايلي اختبار الفرضيات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة للدراسة :

أولاً: الفرضية الثالثة: H_0 : لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر هامش صافي الفوائد وفجوة إعادة التسعير:

لاختبار هذه الفرضية لابد من دراسة الارتباط بين فجوة إعادة التسعير و نسبة هامش صافي الفوائد في المصارف عينة الدراسة مجتمعة، حيث أن دراسة الارتباط بين المتغيرين تقيس قوة العلاقة بينهما بحيث تتحدد بعض مشاهدات المتغير التابع في ضوء المتغير المستقل وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين (−1،+1) مروراً بالصفر ويعتبر معامل الارتباط المقياس الرقمي لقوة الارتباط بين المتغيرين حيث تزداد العلاقة قوة كلما اقترب معامل الارتباط من الأطراف(−1،+1) وتقل كلما اقتربنا من الصفر[1] . حيث سيتمّ استخدام معامل ارتباط بيرسون، ذلك نتيجة لطبيعة البيانات الكميّة

وقد أظهرت نتائج تطبيق معامل الارتباط أنّ قيمته (−0.086) وهي قيمة صغيرة جداً وتقترب من الصفر وأقل من 0.30 مما يدل على ضعف علاقة الارتباط بين المتغيرات وللتعرف على مدى معنوية معامل الارتباط أي هل حدث الارتباط صدفة أم انها علاقة حقيقية ، فإننا نصل إلى ذلك من خلال قيمة المعنوية (sig) علماً أن مستوى المعنوية ($p<0.05$) يعتبر مقبولاً في

[1] طيبة ، أحمد عبد السميع ، مبادئ الاحصاء ،الطبعة الأولى ،دار البداية ، عمّان ، الأردن ،2008،ص119

العلوم الإنسانية بصفة عامة ، وهو يعني أن الارتباط يوجد بين المتغيرين بنسبة (95%) من الحالات ، وأن احتمال عدم وجود هذه العلاقة لايتجاوز (5%) من الحالات[1].

ونتيجة اختبار معنوية معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة وجدنا أنها غير مقبولة من الناحية الإحصائيّة ، حيث بلغت قيمة احتمال الدلالة 0.616 =sig أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي قيمة معامل الارتباط غير معنوية الأمر الذي يدلّ على عدم وجود علاقة بين المتغيرين.في عينة المصارف المدروسة

الجدول رقم (32)

مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الفرضية الثالثة

Correlations			
		الفجوة التراكمية لإعادة التسعير	4هامش صافي الفوائد%Q
الفجوة التراكمية لإعادة التسعير	Pearson Correlation	1	-.086-
	Sig. (2-tailed)		.616
	N	36	36
4هامش صافي الفوائد%Q	Pearson Correlation	-.086-	1
	Sig. (2-tailed)	.616	
	N	36	36

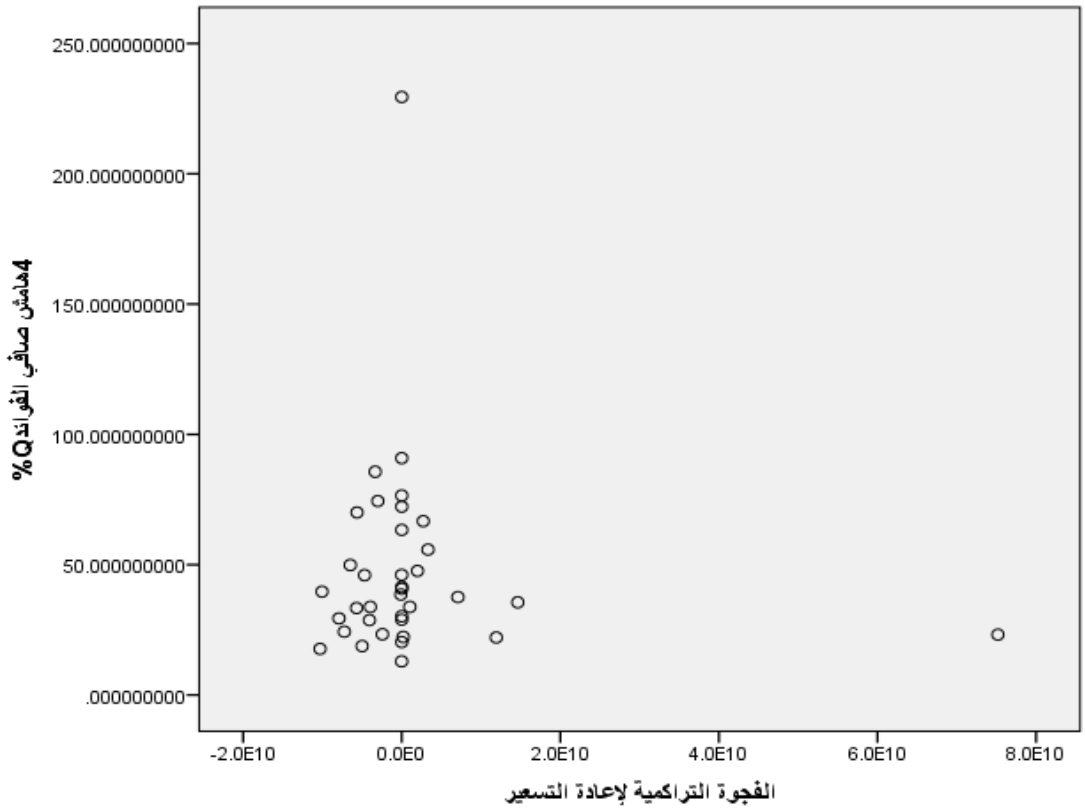
المصدر :برنامج التحليل الاحصائي spss

ونجد من خلال الشكل رقم (7) الذي يوضح الشكل العام للعلاقة بين فجوة إعادة التسعير وهامش صافي الفوائد في المصارف عينة الدراسة نلاحظ عدم وجود علاقة ذلك لعدم وجود شكل محدّد يعبّر عن العلاقة بين المتغيرات.

الشكل رقم (7)

الشكل العام للعلاقة بين فجوة إعادة التسعير وهامش صافي الفوائد

[1] النَّجار ، فايز جمعة صالح ،أساليب البحث العلمي من منظور تطبيقي ، الطبعة الأولى ، دار الحامد ، عمّان ، الأردن ، 2009 ص 195



المصدر : مخرجات برنامج spss

ويستخدم الانحدار الخطي أو مايسمى بالانحدار البسيط عندما نفترض وجود متغير مستقل يؤثر على متغير تابع ، فإن تحليل الانحدار البسيط يساعدنا في التعرف على مقدار الاختلاف الموجود في المتغير التابع والذي يمكن تفسيره عن طريق المتغير المستقل الذي تمت دراسته[1] وبدراسة نموذج الانحدار الممثل للعلاقة بين نسبة هامش صافي الفوائد وفجوة إعادة التسعير توصلنا للنتائج التالية:

الجدول رقم (33)

نتائج تحليل ANOVA للانحدار لمتغيرات الفرضية الثالثة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	365.305	1	365.305	.256	.616[b]
	Residual	48481.919	34	1425.939		
	Total	48847.225	35			

a. Dependent Variable: 4هامش صافي الفوائدQ%

b. Predictors: (Constant), الفجوة التراكمية لإعادة التسعير

[1] النَّجار ، فايز جمعة صالح ،أساليب البحث العلمي من منظور تطبيقي ، الطبعة الأولى ، دار الحامد ، عمّان ، الأردن ، 2009 ص209.

الجدول رقم (34)

ملخّص النموذج Model Summary: للفرضية الثالثة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin – Watson
					R Square Change	F Change	df1	df 2	Sig. F Change	
1	–.086[a]	.007	–.022–	37.761604861620	.007	.256	1	34	.616	1.660

a. Predictors: (Constant), الفجوة التراكمية لإعادة التسعير

b. Dependent Variable: 4 هامش صافي الفوائد%Q

تظهر نتائج تحليل انوفا أنّ مجموع مربّعات الانحدار بلغ 365.305 وكذلك مجموع مربّعات الاخطاء 48481.919، وقد كانت قيمة احصائيّة F = 0.256، صغيرة جدّاً مدعّمة بقيمة Sig=0.616 أكبر من 0.05 تدلّ على عدم وجود دلالة معنوية لنموذج الانحدار، وأن هذا النموذج لايعطي درجة جيدة من التوقع بمتغير النتيجة (هامش صافي الفوائد) وهذا ما تؤكده قيمة معامل التحديد التي بلغت 0.007 وهي قيمة صغيرة جدّاً،وغير مقبولة احصائيا كما نلاحظ أنّ الأخطاء المقدّرة بلغت 37.761، ويقيسDurbin–Watson وجود مشكلة الارتباط الذاتي autocorrelation، بين الأخطاء العشوائيّة (البواقي) من عدم وجودها ويظهر الجدول السّابق أنّ هذه القيمة 1.660 وهي قريبة من (2) مما يعني أنّ الأخطاء تعتبر مستقلّة عن بعضها البعض أي لا يوجد ارتباط بينها، وذلك على اعتبار أنّ القيم الأصغر من (1) والأكبر من (3) هي التي تشير لتواجد هذه المشكلة.

الجدول رقم (35)

جدول يوضح معاملات نموذج الانحدار للفرضية الثالثة

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1 (Constant)	47.789	6.313		7.570	.000	34.960	60.618
الفجوة التراكمية لإعادة التسعير	–2.357E–010	.000	–.086–	–.506–	.616	.000	.000

a. Dependent Variable: 4 هامش صافي الفوائد%Q

نلاحظ عدم معنويّة معامل الانحدار البالغ قيمته 2.357E-010-، حيث إنّ قيمةt=-0.506، صغيرة مرافقة لاحتمال دلالة 0.616 أكبر من 0.05. وبالتالي هي غير دالة احصائياً.

بالتالي يتمّ الاستنتاج بعدم وجود علاقة بين متغيّر نسبة هامش صافي الفوائد (Q4) ومتغيّر الفجوة في البنوك عيّنة الدراسة ممّا يشير إلى قبول الفرضية العدم H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر نسبة هامش صافي الفوائد وفجوة إعادة التسعير.

ورفض الفرضيّة البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر هامش صافي الفوائد وفجوة إعادة التسعير.

ثانياً :الفرضيّة الرابعة: H_0 لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر العائد على الموجودات وفجوة إعادة التسعير:

لاختبار هذه الفرضية لابد من دراسة أثر فجوة إعادة التسعير على العائد على الموجودات في المصارف عينة الدراسة مجتمعة، حيث سيتمّ استخدام معامل ارتباط بيرسون، ذلك نتيجة لطبيعة البيانات الكميّة، وقد أظهرت نتائج تطبيق معامل الارتباط أنّ قيمته (0.037-) وهي قيمة صغيرة جداً وهي غير مقبولة من الناحية الإحصائيّة ، حيث بلغت قيمة احتمال الدلالة 0.416 أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي قيمة معامل الارتباط غير معنوية الأمر الذي يدلّ على عدم وجود علاقة بين المتغيرين.في عينة المصارف المدروسة.

الجدول رقم (36)

مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الفرضية الرابعة

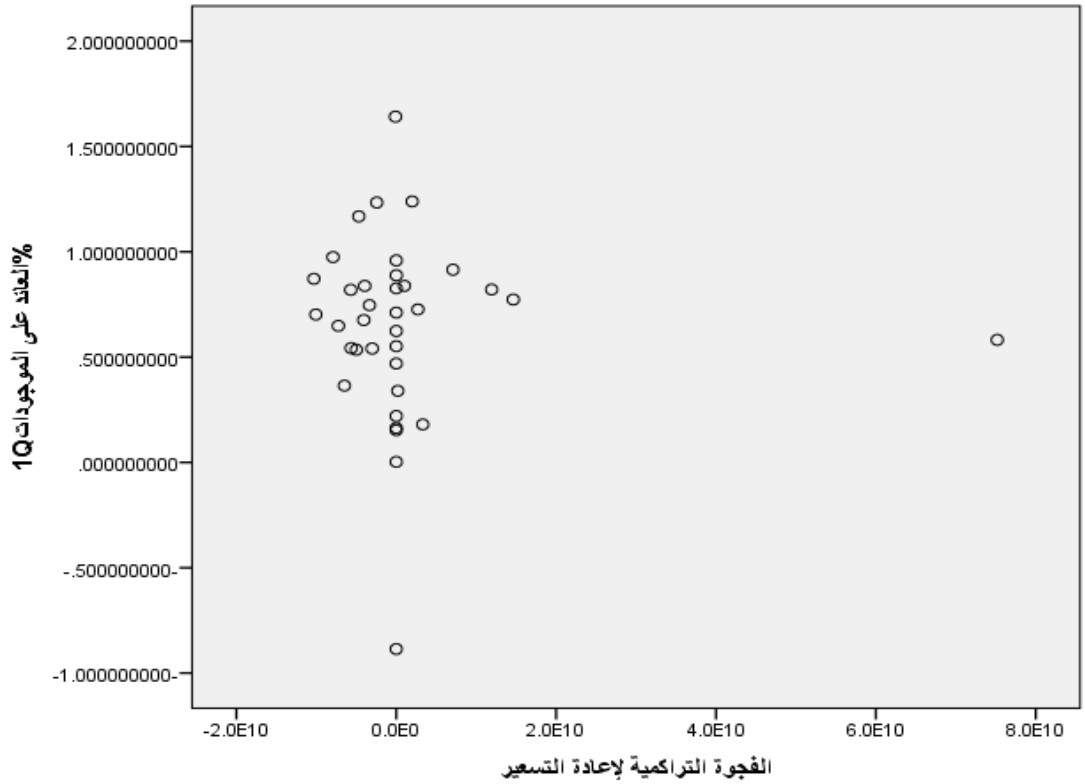
Correlations			
		Q1العائد على الموجودات%	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير
Pearson Correlation	Q1العائد على الموجودات%	1.000	-.037-
	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير	-.037-	1.000
Sig. (1-tailed)	Q1العائد على الموجودات%	.	.416
	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير	.416	.
N	Q1العائد على الموجودات%	36	36
	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير	36	36

المصدر :برنامج التحليل الاحصائي spss

ونجد من خلال الشكل رقم (8) الذي يوضح الشكل العام للعلاقة بين فجوة إعادة التسعير والعائد على الموجودات في المصارف عينة الدراسة نلاحظ عدم وجود علاقة ذلك لعدم وجود شكل محدّد يعبّر عن العلاقة بين المتغيرات.

الشكل رقم (8)

الشكل العام للعلاقة بين فجوة إعادة التسعير معدل العائد على الموجودات



المصدر : مخرجات برنامج spss

وبدراسة نموذج الانحدار الممثل للعلاقة بين معدل العائد على الموجودات وفجوة إعادة التسعير توصلنا للنتائج التالية:

الجدول رقم (37)

نتائج تحليل ANOVA للانحدار لمتغيرات الفرضية الرابعة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.009	1	.009	.046	.832[b]
	Residual	6.435	34	.189		
	Total	6.444	35			

a. Dependent Variable: 1Q%العائد على الموجودات

b. Predictors: (Constant), الفجوة التراكمية لإعادة التسعير

الجدول رقم (38)

ملخّص النموذج Model Summary: للفرضية الرابعة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.037[a]-	.001	-.028-	.435045799774	.001	.046	1	34	.832	1.173

a. Predictors: (Constant), الفجوة التراكمية لإعادة التسعير

b. Dependent Variable: 1Q العائد على الموجودات%

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الاحصائي spss

تظهر نتائج تحليل انوفا أنّ مجموع مربّعات الانحدار بلغ 0.09 وكذلك مجموع مربّعات الاخطاء 6.435، وقد كانت قيمة احصائيّة F = 0.046، صغيرة جدّاً مدعّمة بقيمة Sig=.0.832 أكبر من 0.05 تدلّ على عدم وجود دلالة معنوية لنموذج الانحدار، وأن هذا النموذج لايعطي درجة جيدة من التوقع بمتغير النتيجة (العائد على الموجودات) وهذا ما تؤكده قيمة معامل التحديد التي بلغت 0.001 وهي قيمة صغيرة جدّاً،وغير مقبولة احصائيا كما نلاحظ أنّ الأخطاء المقدّرة بلغت،0.435045799774 ويقيسDurbin-Watson وجود مشكلة الارتباط الذاتي autocorrelation، بين الأخطاء العشوائيّة (البواقي) من عدم وجودها ويظهر الجدول السّابق أنّ هذه القيمة 1.173 وهي قريبة من (2) مما يعني أنّ الأخطاء تعتبر مستقلّة عن بعضها البعض أي لا يوجد ارتباط بينها، وذلك على اعتبار أنّ القيم الأصغر من (1) والأكبر من (3) هي التي تشير لتواجد هذه المشكلة.

الجدول رقم (39)

جدول يوضح معاملات نموذج الانحدار Coefficients للفرضية الرابعة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	.651	.073		8.955	.000	.503	.799
	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير	-1.148E-012	.000	-.037-	-.214-	.832	.000	.000

a. Dependent Variable: 1Q العائد على الموجودات%

المصدر : مخرجات برنامج spss

نلاحظ عدم معنويّة معامل الانحدار البالغ قيمته،-1.148E- حيث إنّ قيمة t=-0.506، صغيرة مرافقة لاحتمال دلالة 0.832 أكبر من 0.05. وبالتالي هي غير دالة احصائياً.

بالتالي يتمّ الاستنتاج بعدم وجود علاقة بين متغيّر نسبة العائد على حقوق الملكية ومتغيّر فجوة إعادة التسعير في البنوك عيّنة الدراسة ممّا يشير إلى قبول الفرضية العدم H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر نسبة العائد على الموجودات وفجوة إعادة التسعير. ورفض الفرضيّة البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر العائد على الموجودات وفجوة إعادة التسعير.

ثانياً : الفرضيّة الخامسة:H_0 لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر العائد على حقوق الملكيّة وفجوة إعادة التسعير

لاختبار هذه الفرضية لابد من دراسة أثر فجوة إعادة التسعير على العائد على حقوق الملكية في المصارف عينة الدراسة مجتمعة، حيث سيتمّ استخدام معامل ارتباط بيرسون، ذلك نتيجة لطبيعة البيانات الكميّة، وقد أظهرت نتائج تطبيق معامل الارتباط أنّ قيمته (0.112) وهي قيمة صغيرة جداً وهي غير مقبولة من الناحية الإحصائيّة ، حيث بلغت قيمة احتمال الدلالة 0.257 أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي قيمة معامل الارتباط غير معنوية الأمر الذي يدلّ على عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين.في عينة المصارف المدروسة

الجدول رقم (40)

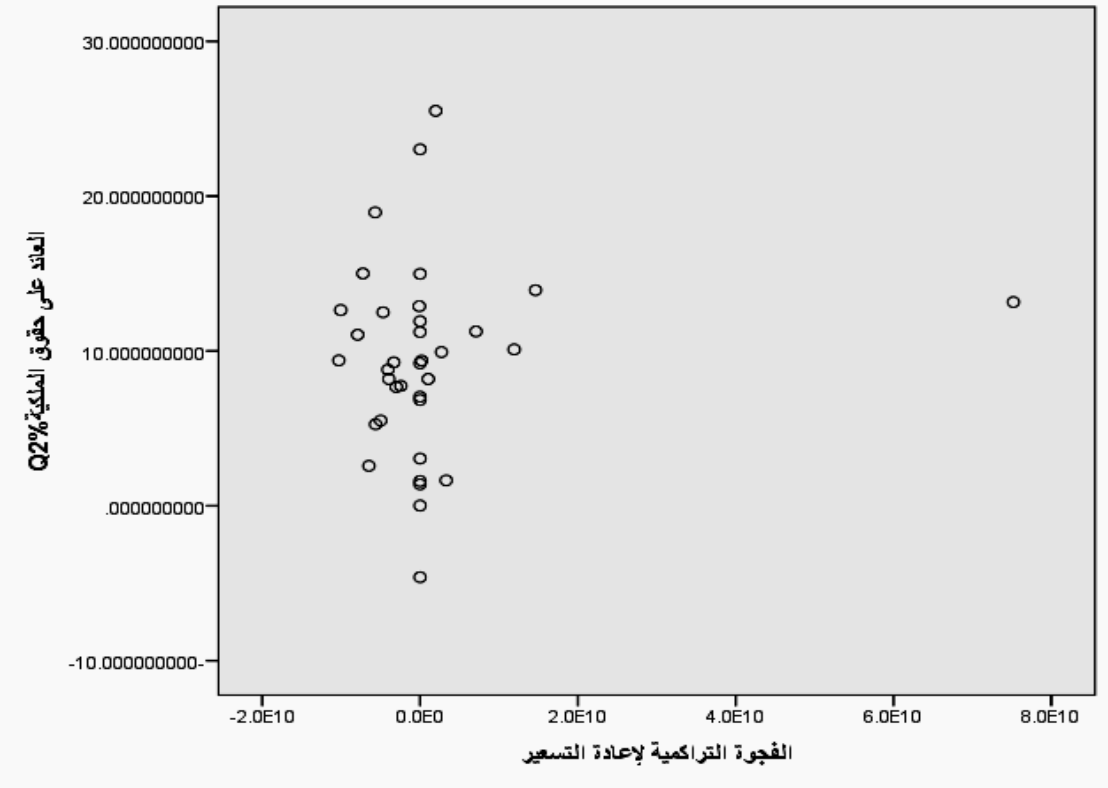
مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الفرضية الخامسة

Correlations			
		العائد على حقوق الملكيةَQ2%	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير
Pearson Correlation	العائد على حقوق الملكيةَQ2%	1.000	.112
	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير	.112	1.000
Sig. (1-tailed)	العائد على حقوق الملكيةَQ2%	.	.257
	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير	.257	.
N	العائد على حقوق الملكيةَQ2%	36	36
	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير	36	36

ونجد من خلال الشكل رقم (9) الذي يوضح الشكل العام للعلاقة بين فجوة إعادة التسعير وهامش صافي الفوائد في المصارف عينة الدراسة نلاحظ عدم وجود شكل محدّد يعبّر عن العلاقة بين المتغيرات.

الشكل رقم (9)

الشكل العام للعلاقة بين فجوة إعادة التسعير معدل العائد على حقوق الملكية



المصدر : مخرجات برنامج spss

وبدراسة نموذج الانحدار الممثل للعلاقة بين معدل العائد على الموجودات وفجوة إعادة التسعير توصلنا للنتائج التالية:

الجدول رقم (41)

نتائج تحليل ANOVA للانحدار لمتغيرات الفرضية الخامسة

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16.333	1	16.333	.435	.514[b]
	Residual	1276.053	34	37.531		
	Total	1292.386	35			
a. Dependent Variable: العائد على حقوق الملكيةQ2%						
b. Predictors: (Constant), الفجوة التراكمية لإعادة التسعير						

الجدول رقم (42)

ملخّص النموذج Model Summary: للفرضية الخامسة

Model Summary

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin–Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.112[a]	.013	−.016−	6.126252844171	.013	.435	1	34	.514	1.187

a. Predictors: (Constant), الفجوة التراكمية لإعادة التسعير

b. Dependent Variable: العائد على حقوق الملكيةَQ2%

لمصدر : مخرجات برنامج التحليل الاحصائي spss

تظهر نتائج تحليل انوفا أنّ مجموع مربّعات الانحدار بلغ 16.333 وكذلك مجموع مربّعات الاخطاء 1276.053، وقد كانت قيمة احصائيّة F = 0.435، صغيرة جدّاً مدعّمة بقيمة Sig=.0.514 أكبر من 0.05 تدلّ على عدم وجود دلالة معنوية لنموذج الانحدار وأن هذا النموذج لايعطي درجة جيدة من التوقع بمتغير النتيجة (العائد على حقوق الملكية) وهذا ما تؤكده قيمة معامل التحديد التي بلغت 0.013 وهي قيمة صغيرة جدّاً،وغير مقبولة احصائيا كما نلاحظ أنّ الأخطاء المقدّرة بلغت،6.126252844171. ويقيسDurbin–Watson وجود مشكلة الارتباط الذاتي autocorrelation، بين الأخطاء العشوائيّة (البواقي) من عدم وجودها ويظهر الجدول السّابق أنّ هذه القيمة 1.187 وهي قريبة من (2) مما يعني أنّ الأخطاء تعتبر مستقلّة عن بعضها البعض أي لا يوجد ارتباط بينها، وذلك على اعتبار أنّ القيم الأصغر من (1) والأكبر من (3) هي التي تشير لتواجد هذه المشكلة.

الجدول رقم (43)

جدول يوضح معاملات نموذج الانحدار Coefficients للفرضية الخامسة

Coefficients[a]								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	9.288	1.024		9.069	.000	7.206	11.369
	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير	4.983E-011	.000	.112	.660	.514	.000	.000
a. Dependent Variable: العائد على حقوق الملكيةQ2%								

المصدر : مخرجات برنامج spss

نلاحظ عدم معنويّة معامل الانحدار البالغ قيمته،4.983E-011 حيث إنّ قيمة t=-0.506، صغيرة مرافقة لاحتمال دلالة 0.660 أكبر من 0.05. وبالتالي هي غير دالة احصائياً.

بالتالي يتمّ الاستنتاج بعدم وجود علاقة بين متغيّر نسبة العائد على حقوق الملكية ومتغيّر فجوة إعادة التسعير في البنوك عيّنة الدراسة ممّا يشير إلى قبول الفرضية العدم H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر نسبة العائد على حقوق الملكية وفجوة إعادة التسعير.

ورفض الفرضيّة البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر نسبة العائد على حقوف الملكية وفجوة إعادة التسعير.

رابعاً :الفرضيّة السادسة:H_0 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر نسبة الرفع المالي وفجوة إعادة التسعير

لاختبار هذه الفرضية لابد من دراسة أثر فجوة إعادة التسعير على نسبة الرفع المالي في المصارف عينة الدراسة مجتمعة، حيث سيتمّ استخدام معامل ارتباط بيرسون، ذلك نتيجة لطبيعة البيانات الكميّة، وقد أظهرت نتائج تطبيق معامل الارتباط أنّ قيمته (-0.202) وهي قيمة صغيرة جداً و غير مقبولة من الناحية الإحصائيّة ، حيث بلغت قيمة احتمال الدلالة 0.118 أكبر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي قيمة معامل الارتباط غير معنوية الأمر الذي يدلّ على عدم وجود علاقة بين المتغيرين المدروسين.في عينة المصارف المدروسة

الجدول رقم (44)

مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الفرضية السادسة

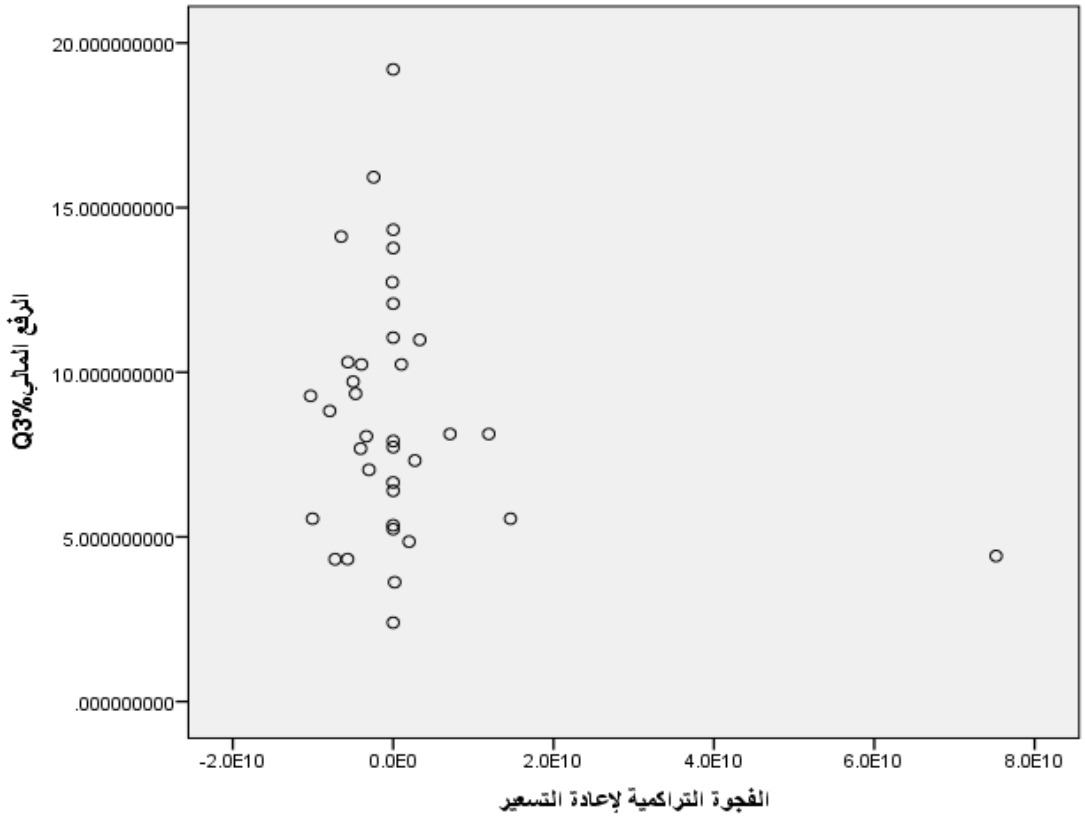
Correlations			
		الرفع المالي%Q3	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير
Pearson Correlation	الرفع المالي%Q3	1.000	-.202-
	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير	-.202-	1.000
Sig. (1-tailed)	الرفع المالي%Q3	.	.118
	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير	.118	.
N	الرفع المالي%Q3	36	36
	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير	36	36

المصدر :برنامج التحليل الاحصائي spss

ونجد من خلال الشكل رقم (10) الذي يوضح الشكل العام للعلاقة بين فجوة إعادة التسعير و نسبة الرفع المالي في المصارف عينة الدراسة نلاحظ عدم وجود شكل محدّد يعبّر عن العلاقة بين المتغيرات.

الشكل رقم (10)

الشكل العام للعلاقة بين فجوة إعادة التسعير ومعدل الرفع المالي



المصدر : مخرجات برنامج spss

وبدراسة نموذج الانحدار الممثل للعلاقة بين معدل العائد على الموجودات وفجوة إعادة التسعير توصلنا للنتائج التالية:

الجدول رقم (45)

نتائج تحليل ANOVA للانحدار لمتغيرات الفرضية السادسة

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	20.279	1	20.279	1.454	.236[b]
	Residual	474.255	34	13.949		
	Total	494.534	35			
a. Dependent Variable: الرفع المالي Q3%						
b. Predictors: (Constant), الفجوة التراكمية لإعادة التسعير						

الجدول رقم (46)

ملخّص النموذج Model Summary:للفرضية السادسة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.202[a]	.041	.013	3.734792930390	.041	1.454	1	34	.236	1.478

a. Predictors: (Constant), الفجوة التراكمية لإعادة التسعير

b. Dependent Variable: Q3%الرفع المالي

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الاحصائي spss

تظهر نتائج تحليل انوفا أنّ مجموع مربّعات الانحدار بلغ 20.279 وكذلك مجموع مربّعات الاخطاء474.255، وقد كانت قيمة احصائيّة F = 1.454، صغيرة جدّاً مدعّمة بقيمة Sig=.0.236 أكبر من 0.05 تدلّ على عدم وجود دلالة معنوية لنموذج الانحدار، وأن هذا النموذج لايعطي درجة جيدة من التوقع بمتغير النتيجة (الرفع المالي) وهذا ما تؤكده قيمة معامل التحديد التي بلغت 0.041 وهي قيمة صغيرة جدّاً،وغير مقبولة احصائيا كما نلاحظ أنّ الأخطاء المقدّرة بلغت 3.734792930390، ويقيسDurbin-Watson وجود مشكلة الارتباط الذاتي autocorrelation، بين الأخطاء العشوائيّة (البواقي) من عدم وجودها ويظهر الجدول السّابق أنّ هذه القيمة 1.478 وهي قريبة من (2) مما يعني أنّ الأخطاء تعتبر مستقلّة عن بعضها البعض أي لا يوجد ارتباط بينها، وذلك على اعتبار أنّ القيم الأصغر من (1) والأكبر من (3) هي التي تشير لتواجد هذه المشكلة.

الجدول رقم (47)

جدول يوضح معاملات نموذج الانحدارCoefficients للفرضية السادسة

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1 (Constant)	8.748	.624		14.012	.000	7.479	10.017
الفجوة التراكمية لإعادة التسعير	-5.553E-011	.000	-.202-	-1.206-	.236	.000	.000

نلاحظ عدم معنويّة معامل الانحدار البالغ قيمته (-5.553E-011) حيث إنّ قيمة t=-1.206، صغيرة مرافقة لاحتمال دلالة 0.236 أكبر من 0.05. وبالتالي هي غير دالة احصائياً.

بالتالي يتمّ الاستنتاج بعدم وجود علاقة بين متغيّر فجوة إعادة التسعير ومتغير نسبة الرفع المالي في البنوك عيّنة الدراسة ممّا يشير إلى قبول الفرضية العدم H0 :لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر نسبة الرفع المالي وفجوة إعادة التسعير.

ورفض الفرضيّة البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين متغيّر نسبة الرفع المالي وفجوة إعادة التسعير.

لاحظنا من خلال اختبار الفرضيات عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر سعر الفائدة وكل من نسبة هامش صافي الفوائد ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات ونسبة الرفع المالي للمصارف عينة الدراسة خلال السنوات من (2006-2011) وهذا يتعارض مع الدراسات السابقة وتفسير ذلك يعود إلى عدم مصداقية الأرقام الواردة في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة وعدم ارتباطها بالنشاطها الفعلي ،أو على عدم اتباعها منهج أو أسلوب سليم وذو مصداقية في إدارة مخاطر سعر الفائدة وقياسها وبالتالي **لم** تظهر اي علاقة بين نسب الربحية ومخاطر تقلبات سعر الفائدة في المصارف عينة الدراسة

المبحث الثالث :

النتائج والتوصيات :

أولاً: نتائج الجانب النظري و تحليل البيانات :

1- تستخدم المصارف طريقة فجوة الاستحقاق كطريقة أساسية في قياس مخاطر سعر الفائدة، واتي تساعد على بيان أثر مخاطر سعر الفائدة على دخل الفائدة الصافي (NII)، وعلى العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية كمقاييس للربحية.

2- لاتبين طريقة فجوة الاستحقاق التي تستخدمها المصارف في قياس مخاطر سعر الفائدة الناتجة عن ترتيب إعادة التسعير الداخلي للمصرف أثر المخاطر على القيم المالية للموجودات والمطلوبات، وبالتالي لاتبين أثر المخاطر على رأس المال (قيمة حقوق الملكية) وبالتالي هي غير كافية لاتخاذ قرارات مصرفية ملائمة على المدى الطويل.

3- تفاوت حجم ونوع الفجوة التراكمية في البنوك عينة الدراسة خلال فترة الدراسة وذلك نظراً لتباين هيكل الأصول والخصوم الحساسة لتغير سعر الفائدة. ويؤثر حجم الفجوة التراكمية في درجة مخاطر سعر الفائدة التي تتعرض لها هذه البنوك، فيزداد تعرضها لمخاطر تقلب أسعار الفائدة بزيادة حجم الفجوة التراكمية الموجبة، وتتعرض المصارف لمخاطر انخفاض سعر الفائدة، بينما في الفجوة التراكمية السّالبة تتعرض لمخاطر إرتفاع سعر الفائدة . وقد بلغ عدد الفجوات الموجبة (14) والسالبة (22) فجوة في هذه البنوك خلال فترة الدراسة ولاحظنا أن سعر الفائدة كان منخفض طيلة مدة الدراسة.

4- تأثر صافي الفوائد الفعلية في المصارف عينة الدراسة بقيمة ونوع الفجوة من جهة، وباتجاه تغير سعر الفائدة الذي كان ينخفض طيلة مدة الدراسة، فنتجت الخسائر في صافي الفوائد خلال الفترات التي كانت فيها الفجوة التراكمية موجبة نظراً لانخفاض سعر الفائدة، وتحقق الأرباح في صافي الفوائد في الفترات التي كانت فيها الفجوات التراكمية للبنوك سالبة، ورافقها انخفاض في أسعار الفائدة.

5- أهمية استخدام أسلوب فجوة الأمد لقياس مخاطر سعر الفائدة لدى المصارف، وقد تم تطبيقها على مصرف سورية والمهجر والمصرف العربي لعام 2007، وذلك لأهميته في قياس مخاطر أسعار الفائدة على المدى الطويل، وأهمية استخدامه لقياس التغيُّر في حقوق الملكية عند تغير أسعار الفائدة، وبالتالي هي أكثر دقة لأنها تبين الأثر الحقيقي للتغير على المدى الطويل فقد تزداد الأرباح على المدى القصير (وفقاً لطريقة فجوة الاستحقاق) ولكن بطريقة فجوة الأمد قد يتبيّن أن هذا التغيُّر ذو أثر سلبي على المدى الطويل لأنه يؤثر سلباً على قيمة رأس المال مما يؤدي إلى فشل المصرف ويؤثر على ملاءته (كفاية رأس المال)، وهي بذلك تمتلك نظرة

طويلة المدى تفيد المصرف في اتخاذ قرارات استراتيجية تمتد لسنوات فيما يتعلق بمقدار رأس المال الواجب توافره (نسبة رأس المال) أو إعادة النظر في سياسات منح القروض وترتيبات إعادة التسعير وذلك بالتركيز على القروض ذات المخاطر المنخفضة مثلاً حتى ولو كانت ذات إيراد أقل.وتقليل البنود ذات المخاطرة المرتفعة من محفظة الموجودات وهذا يعني أن طريقة الأمد هي أداة لتقليل المخاطر من جهة، وتساعد في تطبيق نسبة كفاية الأموال الخاصة من جهة أخرى.

6- إن استخدام المصارف المشتقات المالية أو التوريق في التحوط من مخاطر سعر الفائدة كتقنيات في إدارة هذه المخاطر وتخفيفها يحتاج لبعض الوقت لأنه مقترن بشكل وثيق بوجود سوق مالي نشط ومتطور يتيح استخدام المشتقات المالية وعمليات توريق الموجودات.لذلك ولم يتم استخدام هذه التقنيات الحديثة في الهندسة المالية في المصارف الخاصة العاملة في سورية لعدم وجود سوق مالي نشط للتعامل بها.

ثانياً : نتائج اختبار الفرضيات :

1- الفرضية الأولى: تؤثر مخاطر تقلبات سعر الفائدة على دخل صافي الفوائد في المصرف وتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحديد قيمة ونوع الفجوة التراكمية في الميزانية التي تمثل حجم مخاطر سعر الفائدة التي تتعرض لها المصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة من 2006 حتى 2011، وكذلك حساب التغيُّر في مقدار واتجاه أسعار الفائدة، بالاستفادة من العلاقة التي تربط بين الفجوة التراكمية والتغيُّر في أسعار الفائدة وذلك لحساب التغيُّر في صافي الفوائد من خلال المعادلة التالية:

التغيُّر في دخل الفائدة الصافي = الفجوة التراكمية × التغيُّر في سعر الفائدة الوسطي في الأصول والخصوم التي يعاد تسعيرها

2 الفرضية الثانية :نتيجة لتحليل ميزانية مصرف سورية والمهجر والمصرف العربي لعام 2007، وعند حساب فجوة الأمد تبيَّن أن التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر على حقوق الملكية في المصرف.

3- الفرضية الثالثة : لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين فجوة إعادة التسعير ومعدل هامش صافي الفوائد

4- الفرضية الرابعة : لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين فجوة إعادة التسعير ومعدل العائد على الموجودات في المصارف عينة الدراسة

5- الفرضية الخامسة : لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين فجوة إعادة التسعير ومعدل العائد على حقوق الملكية.

6- الفرضية السادسة لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين فجوة إعادة التسعير ونسبة الرفع المالي.

ثالثاً :التوصيات :

في ضوء الاستنتاجات السابقة توصي الباحثة بمايلي :

1. ضرورة إلزام المصارف بدراسة الأصول والخصوم ذات معدل الفائدة الثابت وتحديد معدلات الفائدة المطبقة عليها من أجل القيام بقياس مخاطر سعر الفائدة باستخدام نموذج الأمد
2. ضرورة إلزام المصارف بتطبيق طريقة الأمد لقياس مخاطر سعر الفائدة على المدى الطويل لأنها تساعد في استقرار رأس مال المصرف وقياس التغيُّر المتوقع في حقوق الملكية عند تغير سعر الفائدة.
3. أهمية وجود مؤشر مرجعي لأسعار الفائدة في السوق المصرفية يمكن الإعتماد عليه في إجراء الدراسات والأبحاث الخاصة بمؤشر سعر الفائدة
4. ضرورة إلزام المصارف الخاصة بتقديم تقرير نصف سنوي أو ربعي يتضمن درجة مخاطر أسعار الفائدة التي تتعرض لها هذه المصارف باستخدام أساليب قياس مخاطر سعر الفائدة.
5. المتابعة المستمرة للأخطار التي تتعرض لها المصارف وخاصة مخاطر سعر الفائدة ومحاولة ايجاد وسائل للحد من آثار هذه المخاطر والاستثمار في العناصر ذات التقلبات الضئيلة في القيمة، كون المخاطر المتعلقة بها أقل من المشتقات المالية والعقود المستقبلية وغيرها من العناصر ذات التقلبات العالية.
6. يجب أن يخضع إطار إدارة المخاطر للمراجعة المستمرة، من قبل الإدارة المصرفية وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات، حتى تتوافق مع المتغيرات الداخلية والخارجية
7. على إدارة المصرف متابعة الدراسات المهتمة بتقييم أداء الأساليب المحاسبية لتقييم المخاطر المتبعة، وذلك للإلمام بالجديد من هذه الأساليب القائمة وتحديث أساليبها والاعتماد على النماذج المتطورة من هذه الأساليب لتقييم الخطر الذي يتعرض له المصرف (جرتش، أرما)، كمؤشرات لتقييم دقة أساليبها المحاسبية لتقييم الخطر.
8. ضرورة قيام المصارف بالتركيز على الدور الفاعل لعملية التحليل المالي بالنظر إلى دورها الأساسي في الكشف عن نقاط الضعف في الأداء المصرفي والاسترشاد به لاتخاذ القرار المناسب ولإيجاد التطور الملائم.

المصادر والمراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

1. – الشَماع، خليل، إدارة الموجودات (الأصول)/ المطلوبات (الخصوم)، الجزء الأول، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية. عمان، الأردن، 2006.
2. [1] النَّجار ، فايز جمعة صالح ،أساليب البحث العلمي من منظور تطبيقي ، الطبعة الأولى ، دار الحامد ، عمّان ، الأردن ، 2009
3. إبراهيم، تومي، التحوط وإدارة المخاطر في الصناعة المالية التقليدية، اتفاقية بازل لكفاية رأس المال، الجزائر،2007.

   http://islamfin. go-forum.net /montada f28/topic- t1912.htm
4. أبو عيسى، وجدان، ، مدى التزام المصارف الخاصة في سورية في تطبيق معايير بازل الدولية لمخاطر سعر الفائدة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2008.
5. أرشيد، عبد المعطي رضا وجودة، محفوظ أحمد – إدارة الائتمان – دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع – طبعة أولى، ، عمإن – الأردن، 1999.
6. اسلمبولي، مرام، استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة المصرف المركزي على المصارف السورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2010.
7. اسماعيل اسماعيل وآخرون، التحليل المالي، مطبعة وائل، الطبعة الثإنية، عمإن، الأردن. 2004.
8. البدوي، لمى،. اختبارات الضغط كأداة لإدارة المخاطر الائتمانية وأثرها على كفاية الأموال الخاصة حالة عملية مطبقة على القطاع المصرفي الخاص في سورية، إشراف الدكتور عبد الرزاق القاسم، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2011.
9. بلان، ريم، إدارة مخاطر سعر الفائدة في المؤسسات المالية باستخدام العقود الآجلة والعقود آجلة التسعير، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، إشراف الدكتور رغيد قصوعة. 2012.
10. التميمي، أرشيد فؤاد وسلام، أسامة عزمي.– الاستثمار في بالأوراق المالية (تحليل وإدارة) – دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمإن، الأردن. 2004.
11. الجمعية المصرية لإدارة المخاطر، معيار إدارة المخاطر، ترجمة عن كل من هيئات إدارة الخطر الرئيسية في المملكة المتحدة وهي معهد إدارة المخاطر (IRM) وجمعية

التأمين ومديري المخاطر (AIRMIC) والمنتدى الوطني لإدارة المخاطر في القطاع العام (AL, ARM)، 2002.

12. حبش، محمد، بازل3 بنودها آثارها وتطبيقها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد العشرون، العدد الأول، آذار 2012، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن. 2012.

13. حسن، رضوان، سمير عبد الحميد، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة ادواتها، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر. 2005.

14. حسن، ماهر الشيخ، قياس ملاءة المصارف الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، جامعة إم القرى. 2005.

15. حشَاد، نبيل، دليلك إلى إتفاق بازل 2، (المضمون – الأهمية – الأبعاد)، موسوعة بازل، الجزء الأول، اتحاد المصارف العربية، رياض الصلح، بيروت، لبنان. 2004.

16. حشَاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، رياض الصلح، بيروت، لبنان. 2004.

17. حشاد، نبيل،. دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل الثإنية، الجزء الثإني، بيروت، لبنإن. 2005.

18. حماد، طارق، عبد العال، حوكمة الشركات، شركات عام وخاص ومصارف، (المفاهيم – المبادئ – التجارب – المتطلبات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر. 2007.

19. حماد. طارق عبد العال،.إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر. 2003.

20. خان، طارق الله، أحمد، حبيب، ، إدارة المخاطر) تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية(، ترجمة د .عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003 .

21. الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر. 2005.

22. الراوي، خالد، وهيب، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.

23. الرشدان، أيمن، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان. 2002.

24. الشاهد، سمير، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، اتحاد المصارف العربية، 2002.

25. الشاهد، سمير، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة(مبادئ بازل الأساسية)، اتحاد المصارف العربية. 2003.

26. الشاهد، سمير، حماد، طارق عبد العال، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، إتحاد المصارف العربية. 2000.

27. الشَعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، الجندي للطباعة والنشر، حلب سوريا، 2005.

28. الشماع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، إدارة الاستثمارات في المصرف، الجزء الرابع، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، سورية. 2007.

29. الشماع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، إدارة الأصول والمطلوبات، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية. 2006.

30. الشمَاع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، الجزء الأول، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، سورية.2007 .

31. الشماع، خليل، طبيبعة المصرف المعاصر ودوره في الاقتصاد الوطني، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، 2008.

32. الشمري، صادق راشد حسين، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، دراسة تطبيقية على المصارف العراقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب. 2010.

33. الشمري، صادق،.استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب، سوريا. 2010.

34. صباح، بهية مصباح محمود، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين. 2008.

35. طيبة ، أحمد عبد السميع ، مبادئ الاحصاء ،الطبعة الأولى ،دار البداية ، عمّان ، الأردن ،2008،ص119

36. عبد العال، طارق، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم – المبادئ – التجارب –المتطلبات)، ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر. 2008.

37. عبدالله، خالد أمين، بحوث في التوريق وإدارة الموجودات والرهونات العقارية، موسوعة التوريق2، اتحاد المصارف العربية. 2002.

38. عقل، سعيد جمعة، استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات والمطلوبات، دراسة تطبيقية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية الهاشمية. 2005.

39. عقل، مفلح، وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، عمإن، الأردن، 2006.

40. العلي، أحمد، العوامل المؤثرة على هامش صافي الفوائد دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية، بحث غير منشور. 2010.

41. العلي، أحمد،.إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد. دمشق، سوريا. 2008.

42. غانم، مروان، ، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان، 2002.

43. الغندور، حافظ، التقنيات الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان. دورة تدريبية في مصرف سورية المركزي بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية، تاريخ 20–2008/7/23..

44. الغندور، كامل، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية فكر مابعد الحداثة – اتحاد المصارف العربية، 2003.

45. فريق بحوث الراجحي المالية - اتفاقية بازل 3: نهج عملي - أيلول 2010

46. الكراسنة، إبراهيم، ، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة. 2006.

47. الكراسنة، إبراهيم، إدارة المخاطر وبازل 2– نظرة اقليمية، برنامج تدريبي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي 2010.

48. محمود، عبد العزيز محمود،.الاطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وابعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العرب. 2003.

49. المخلفاني، عبد العزيز محمد أحمد، تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطر والعائد وفق المعايير الدولية، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية، جامعة بغداد. 2004 .

50. مطر، محمد وثيم فايز، ، إدارة المحافظ الاستثمارية – دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، الأردن. 2005.

51. منسي، عبد العاطي محمد.، إدارة المنشآت المالية، (الجزء الأول – البنوك الشاملة – البورصات العالمية – صناديق الاستثمار)، الطبعة الثالثة، جامعة قناة السويس، 2006

52. النجار، فايق حسن، التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة بنك الإسكان، عمان،.2006 .

53. هادي، محمد إبراهيم، إمكانية تطبيق تأمين الودائع ضد المخاطر المصرفية في العراق، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2008.

54. الهندي، منير إبراهيم، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الأول، جامعة طنطا، كلية التجارة، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر. 2006.

ثانياً : الدوريات والمجلات :

1. النعيمي، شهاب الدين، قياس المخاطرة الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعية استراتيجية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف السودإنية " مجلة دراسات العلوم الإدارية _ المجلد (29)، العدد(1)، 2002م.
2. بوحيضر، رقية، – لعرابة، مولود، واقع تطبيق المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي، المجلد33. العدد2، 2010،
3. عمرو، محمد، ، إدارة المخاطر المصرفية والتعريف والأنواع، البنوك في الأردن، المجلد 24، العدد.3. 2005
4. مركز البحوث المالية والمصرفية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد7، عدد4، ديسمبر 1999،
5. الشمّاع، خليل، مقالة بعنوان "إدارة الاستثمارات في المصرف"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 12، العدد 4، 1(ديسمبر) 2004.

6. الله خان طارق، حبيب احمد، ترجمة د. عثمان بابكر أحمد، . إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، جدة، المملكة العربية السعودية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. 2003.
7. بدران، علي، مقالة بعنوان "الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 300، تشرين الثاني، 2005.
8. ترجمة من Dennis Bennch، مقالة بعنوان "إدارة الموجودات والمطلوبات استخدام تحليل مونتي كارلو لمحاكاة الدخل والقيمة السوقية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الثالث. 1998.
9. عبد العال حمادة طارق، حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف – الدار الجامعية – القاهرة –الطبعة الثانية. 2008.
10. مجلة اتحاد المصارف العربية العدد 322،– بيروت. 2005.
11. – مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، تعليمات الرقابة المصرفية، القرار رقم 107 تاريخ 2005/2/13، التعليمات الخاصة وإدارة مخاطر سعر الفائدة، المصدق من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء.2005.
12. – النجار، فايق، إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة فيها، مجلة البنوك في فلسطين، العدد(27)، 2005 م.
13. – نشريات صندوق النقد العربي – أبو ظبي عن سلسلة الكتيبات الصادرة عن أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. 2004.
14. الحويماني، فهد، المال والاستثمار في الأسواق المالية ، مطابع دار الهلال ، الرياض ،2006.
15. عقل ، سعيد ، جمعة ، استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية باستخدام المشتقات المالية في إدارة الموجودات والمطلوبات، دراسة تطبيقية ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2005.

ثالثاً : المراجع باللغة الانكليزية

Books:

1. Ager Christopher, capital investment financing operation guide to financial evaluation, 2005.

2. Al Janabi, Mazin, A M, 2009, Commodity, Price Risk Management : Valuation Of Large Trading Portfolios Under Adverse And Illiguid Market Settings, Journal Of Derivatives & Hedge Funds, Vol. 15-5-2009.

3. An Introduction To Derivatives And Financial Risk, Don M, Chance, Tomson, Sixth Edition, 2004

4. Bagchi, S.K.- Credit Risk Management -7st.Ed.-JAICO Publishing House -2004- Newdelhi India, 2004.

5. Bank For International Settlements, Basel Committee on banking supervision, principles for the management and supervision of interest rate risk, consultative document, septemper, 2003, , from (http/www.bis.com/pupl/bcbs/102/pdf, Ibid)

6. Banks Erik, Dunn Richard, Practical Risk Management, Wiley, England, 2003.

7. Barghouth Orobah, Risk Evalution And Control, Palestinian Monetary Authority And Barents Group, Llc, 1997.

1. Berwick, Richard, Risk Management In Commercial Banks Of Vietnam, A Proposal Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of M. A. Nov.1, 2004.

8. Cole, Rebel, Stress Testing Of Financial Institutions, METAC And Depaul University, Damascus, March 2009.

9. Cooper, Dale-, Grey, Stephen-Raymonda, Geoffrey, &, Walker, Phil, Project Risk Management Guidance, John Wiley&Sons, Uk, 2005.

10. Culp, Christopher. L. The Art Of Risk Management – John Wiley &Sons Inc. 1st. Ed U.S.A. 2002.

11. Dorfman, Marks. Introduction To Risk Management And Insurance, 6th Ed. Prentice Hall, 1998.

12. Dunn Richard, Erik Banks, Practical Risk Management, An Executive Guide To Avoiding Surprises And Losses, John Wiley &Sons, Ltd, 2003

13. Financial services roundtable, op cit, june, 1999) The Financial Services Roundtable "Subcommittee On Risk Management Principles", Guiding Principles in Risk Management for US. Commercial Banks, June 1999, Washington, D.C www.fsround.org

14. Francesco, Saita, Value At Risk And Bank Capital Management, Elsevier Inc, United States Of America, 2007

15. Fraser, Donald.&Gup, Bentone.&Kolari, James W. Commercial Banking, (The Management Of Risk -2ed-South –Western College Publishing -2001.

16. Helliar, Dhanani, Fified, Stevenson, Interest Rate Risk Management, London, England, Cima, Publishing, Lbid, 2005

17. Hill International Edition, Financial Markets And Institutions, Saunders Cornett Mcgraw, America, 2003.

18. Hull john c ,options futures and other derivatives ,pearson prentice hall,united states of America,2009

2. IASB(F), International Accounting Standards Board Foundation, IAS 32, (Rvised At 1998), Financial Instruments, Explosures And Presentation, Finalized And Resolved Copy–For Publication, Faculty, Ksu, Edu.Sa/72465/Arabic/Doclib8/Las32fin.Doc.23/10/ 2001 <Pargraph42-49.

19. John j.stephens, managing interest rate risk, England, john wiley & sons, ltd, , 2002.

20. Joseph F, Sinkey, JR, Commercial Bank Financial Management In The Financial Services Industry, 6th Ed, Prentice Hall, 2002.

21. Ju, Xiogwei & D. Pearson, Neil, Using Value At Risk To Control Risk Taking :How Wrong Can You Be, University Of Illinois At Urbana - Champaign, 1998.

22. K, Ong, Michale, Risk Management, A Modern Perspective, Academic Press Is An Imprint Of Elsevier, Usa, 2006.

3. Keegan, Mary, Management of Risk "**Principles and Concepts** HM Treasury, The Orange Book, Working Papers, October 2004. www.hm-treasury.gov.uk

23. Koch, Timothy W. &Macdonald, Scott-Management Of Banking - 6th ed- Thomson South Western- 2006, U.S.A

24. Lanza, Richard, The Riskies Parts Of The Business, May 2002, www. Theiia.Org.

25. Madura,jeff, financial institutions and markets , Thomson, china ,2008.

26. Mc Connell, Patrik, & Blacker, Keith, An Approach To Modeling Operational Risk In Banks, Working Paper Series, Henley Management College Greenlan, 2000.

27. Meihuizen, hanne, principles of liquidity risk management and supervision, amf/fsi seminar, Abu Dhabi, 2010.

28. Musa, Taher, Modern Risk Management, Banking And Finance, Union Of Arab Banks, Lebanon, Beirut, 2004.

29. N. Chorafas, Dimitris, Risk Management Technology In Financial Services, Risk Control, Stress Testing, Models, And IT Systems And Structures, Elsevier, First Edition, Great Bretain., 2007

30. Peter S. Rose, Syivia C, Hudgins, , Bank Management &Financial Services, 6th Ed, Mc Graw-Hill, New York, 2005

31. Principles For Sound Stress Testing Practices And Supervision, Basel Committee On Banking Supervision, Bank For International Settlements, May 2009.

32. Purnanandam, Amiyatos, 2006, interest rate derivatives at commercial banks empirical investigation", Ross School of Business, University of Michiga

33. R.Gallati, Reto, Risk Management And Capital Adequacy, Mcgraw- Hill Companies, Inc, 2003.

Research And Publishes

34. Saita, rancesco, value at risk and bank capital management, Elsevier, usa, 2007.

35. Sarkar A.N.–Strategic Business Management And Bankink – 1st.Ed.– Deep And Deep Publications Pvt Ltd, Newdelhi – India, 2005.

36. Saunders&Cornett, Financial Institution Management, 4th Edition, Mc Graw –Hill, United States.2003

37. Saunders, cornett, risk, financial market and institutions, an introduction to the risk management approach, the mcgraw-hill companies, inc, 2007.

38. Stefan hohl, introduction to stress testing :seminar on stress testing: financial stability institute, basel, Switzerland, October 2009.

39. Stermasi, Bard, Stress Testing& Scenario Analysis, Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, United Arab Emirates, December 2010

40. Stulz,rene, m, risk management and derivative, Thomson,united state of America, 2003,

41. T.Khan & H. Ahmed, Risk Management An Analysis Of Issues In Islamic Financial Industry, Islamic Development Bank, Jeddah, 2001.

42. Tapiro, Charles, Risk And Management, Mathematical And Computational Methods, John Wiley &Sons, Ltd, 2004.

43. The Institute Of Internal Auditors, International Standards For The Professional Practice Of Internal Aditor (Standards). 2010.

44. The Institute Of Risk Management, Opcit, 2002.

45. Van Home, James and John Wachowicz. "Fundamentals of Financial Management". 9th ed., Prentice Hall. 1995

46. Vaughan, Emmett. J. &Vaughan, Theres –Fundamentals Of Risk And Insurance – John Wiley & Sons Inc.9th. Ed. U.S.A.2003

47. Websters New Twenteth Century Dictionary, 2nd. Ed.1999 U.S.A.1996.

48. Williamson Alan Gareth, Interest Rate Risk Management/ A Case Study Of GRS Mutual Bank, Rhodes University, 2008.

49. Bank for international settlements - basel committee on banking supervision - baselΠI counterparty credit risk- frequently asked questions - novmber 2011

رابعاً : مواقع نت

1. http://www.fsiconnect.org/stress- testing.an introduction
2. Federal reserve bank of Kansas City and Federal reserve bank of St. Louis
http://stlouisfed.org/col/director/alco/joinmeeting_sourcesofmarketrisk.htm (
3. http://islamfin.go-forum.net/montada-f28/topic-t1912.htm\

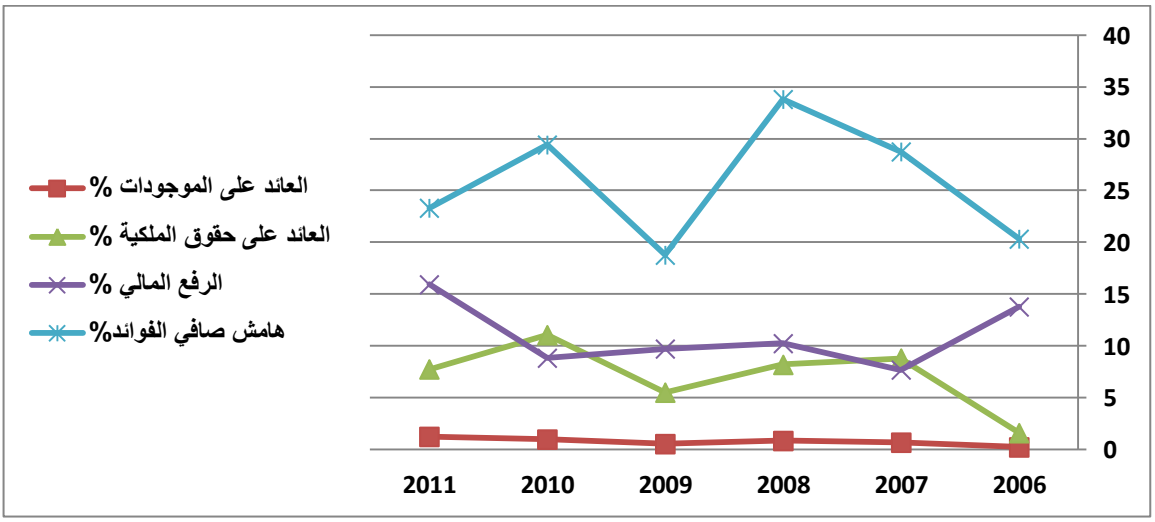
الملحق رقم (1)

ملحق (1/أ)

نسب الربحية والفجوة التراكمية (البنك العربي)

البنك	العام	صافي الفوائد	هامش صافي الفوائد%	العائد على الموجودات %	العائد على حقوق الملكية %	الرفع المالي %	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير
البنك العربي	2006	132849728	20.32007	0.220	1.594	13.773	-364987.000
البنك العربي	2007	389651828	28.74255	0.676	8.795	7.681	-4066596231.000
البنك العربي	2008	565707362	33.80407	0.838	8.188	10.237	-3953355222.000
البنك العربي	2009	685067684	18.76921	0.535	5.507	9.715	-4994781176.000
البنك العربي	2010.	998728830	29.40638	0.975	11.051	8.826	-7912970160.000
البنك العربي	2011.	1126024061	23.30353	1.234	7.748	15.924	-2438079608.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال مدة الدراسة

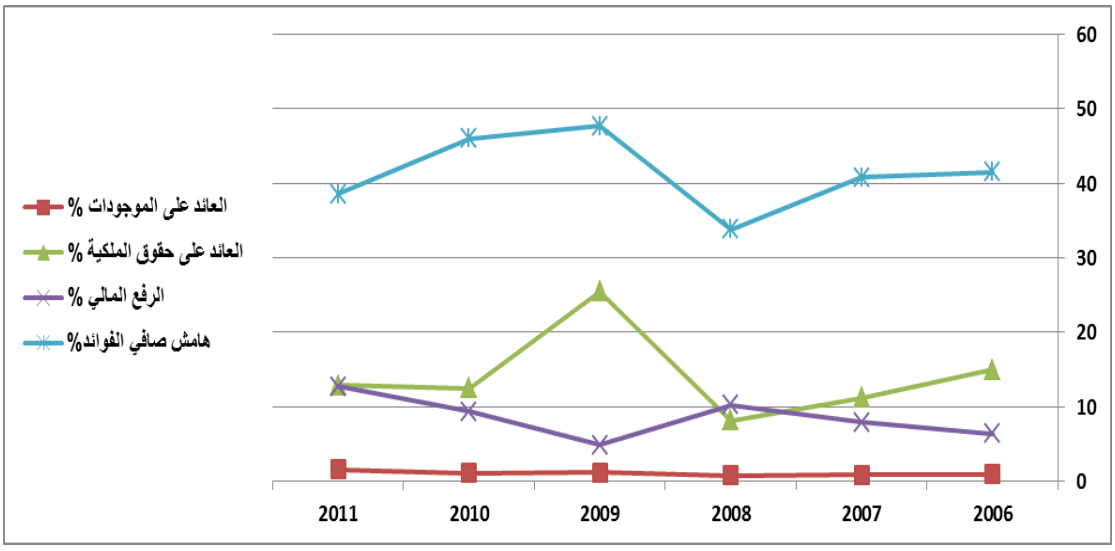


الملحق (1/ب)

نسب الربحية والفجوة التراكمية(البنك الدولي للتجارة والتمويل)

البنك	العام	صافي الفوائد	هامش صافي الفوائد	العائد على الموجودات %	العائد على حقوق الملكية %	الرفع المالي %	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير
البنك الدولي	2006	420552026	41.45939	0.959	14.984	6.400	1881810.000
البنك الدولي	2007	655070723	40.7628	0.888	11.228	7.912	3874546.000
البنك الدولي	2008.	565707362	33.80407	0.519	6.424	8.082	1026209041.000
البنك الدولي	2009.	1198854874	47.63077	1.237	17.851	6.932	1980612703.000
البنك الدولي	2010	1350259619	45.98393	1.168	12.494	9.348	-4696251926.000
البنك الدولي	2011.	1559052231	38.55482	1.642	12.889	12.736	-106165754.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال مدة الدراسة

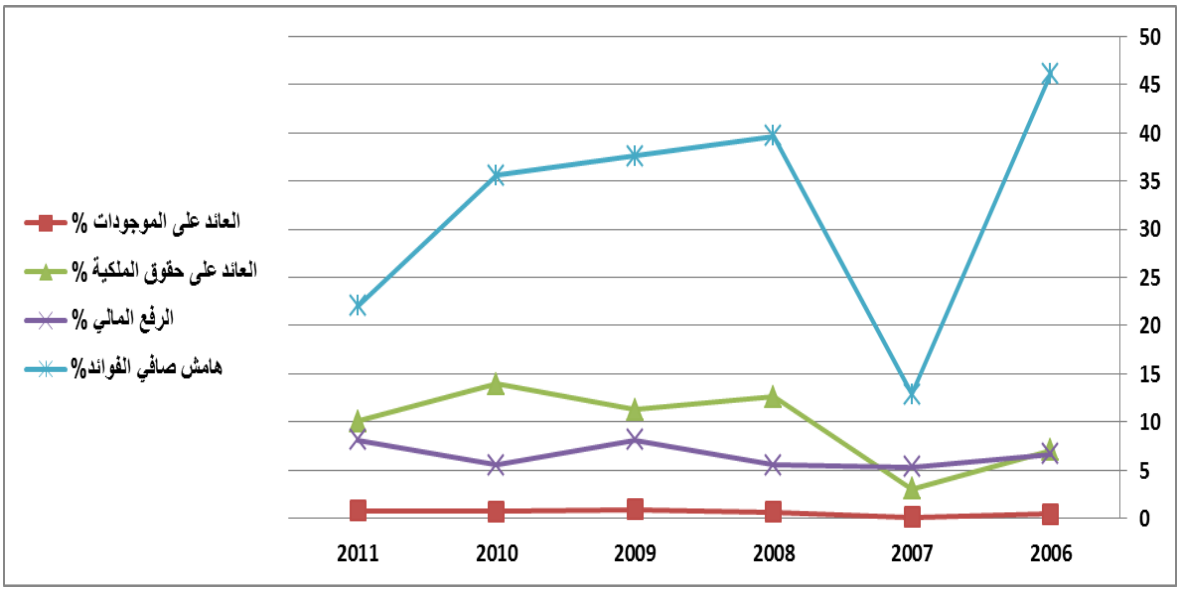


الملحق (1/ج)

نسب الربحية والفجوة التراكمية (بنك سورية والمهجر)

البنك	العام	صافي الفوائد	هامش صافي الفوائد	العائد على الموجودات %	العائد على حقوق الملكية %	الرفع المالي %	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير
بنك سورية	2006.	421475450	46.10535	0.469	7.032	6.675	-9651307.000
بنك سورية	2007	613960162	12.91843	0.166	3.050	5.444	-10321838.000
بنك سورية	2008	1227983875	39.66015	0.943	16.999	5.545	-10058312770.000
بنك سورية	2009.	1251149610	37.57446	0.875	14.469	6.049	7085972828.000
بنك سورية	2010.	1467738595	35.56124	0.773	13.927	5.553	14630433646.000
بنك سورية	2011.	1674351027	22.0575	0.821	10.104	8.125	11924698604.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال مدة الدراسة

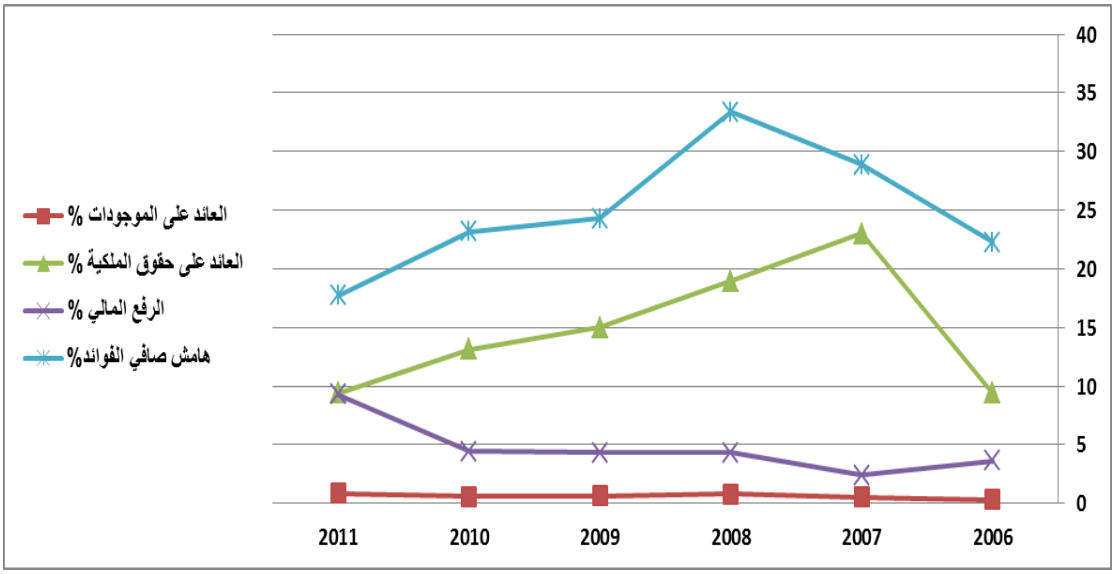


الملحق(1/د)

نسب الربحية والفجوة التراكمية (بنك بيمو)

البنك	العام	صافي الفوائد	هامش صافي الفوائد%	العائد على الموجودات %	العائد على حقوق الملكية %	الرفع المالي %	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير
بيمو	2006	901043839	22.26436	0.340	11.111	3.060	185885032.000
بيمو	2007.	1231860330	28.90444	0.552	19.437	2.838	-2594283.000
بيمو	2008	2026338945	33.39075	0.820	18.949	4.326	-5695611146.000
بيمو	2009	2013891820	24.28611	0.648	15.004	4.322	-7247589339.000
بيمو	2010.	2075199251	23.1846	0.582	13.162	4.421	75187303020.000
بيمو	2011	2443046013	17.7122	0.872	9.393	9.282	-10302792236.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال مدة الدراسة

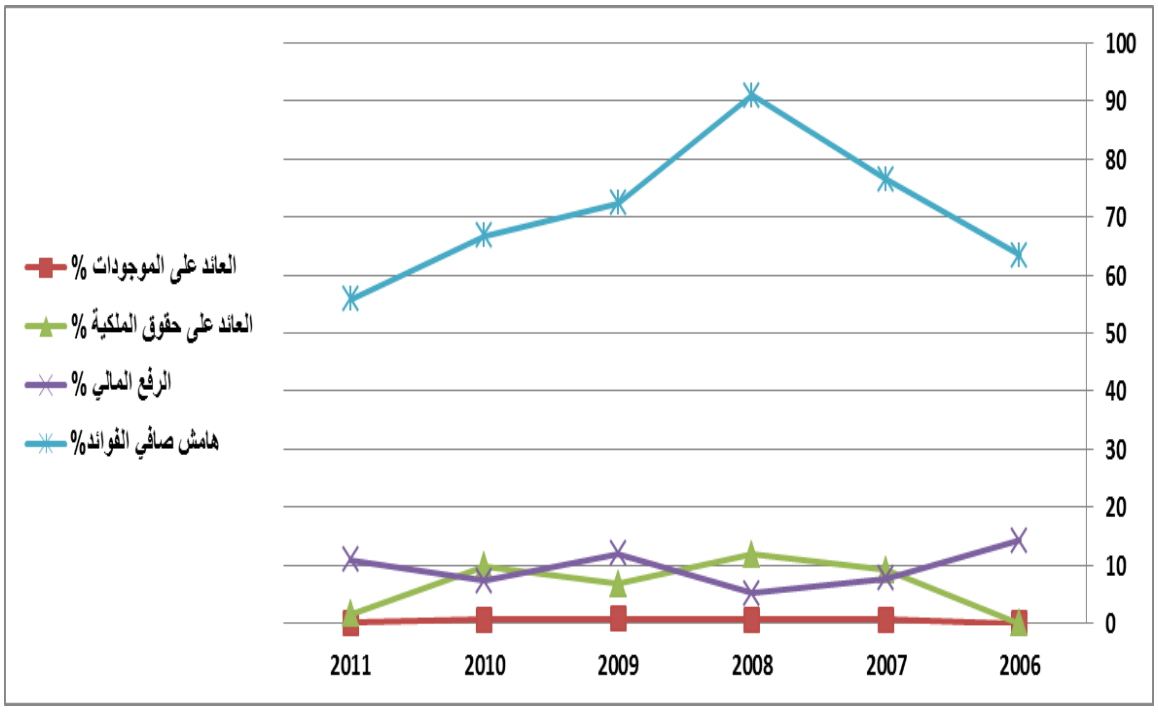


الملحق (1/هـ)

نسب الربحية والفجوة التراكمية (بنك عودة)

البنك	العام	صافي الفوائد	هامش صافي الفوائد%	العائد على الموجودات %	العائد على حقوق الملكية %	الرفع المالي %	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير
عودة	2006	266620483	63.35014	0.003	0.018	14.328	2548527.000
عودة	2007	766553607	76.52017	0.711	9.207	7.726	2810933.000
عودة	2008	1308869267	90.90071	0.624	11.922	5.233	-4872943.000
عودة	2009	1335153249	72.28665	0.827	6.841	12.085	-3732533.000
عودة	2010.	1501580837	66.71613	0.727	9.931	7.318	2705596856.000
عودة	2011	1634936044	55.79473	0.180	1.642	10.984	3311674273.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال مدة الدراسة

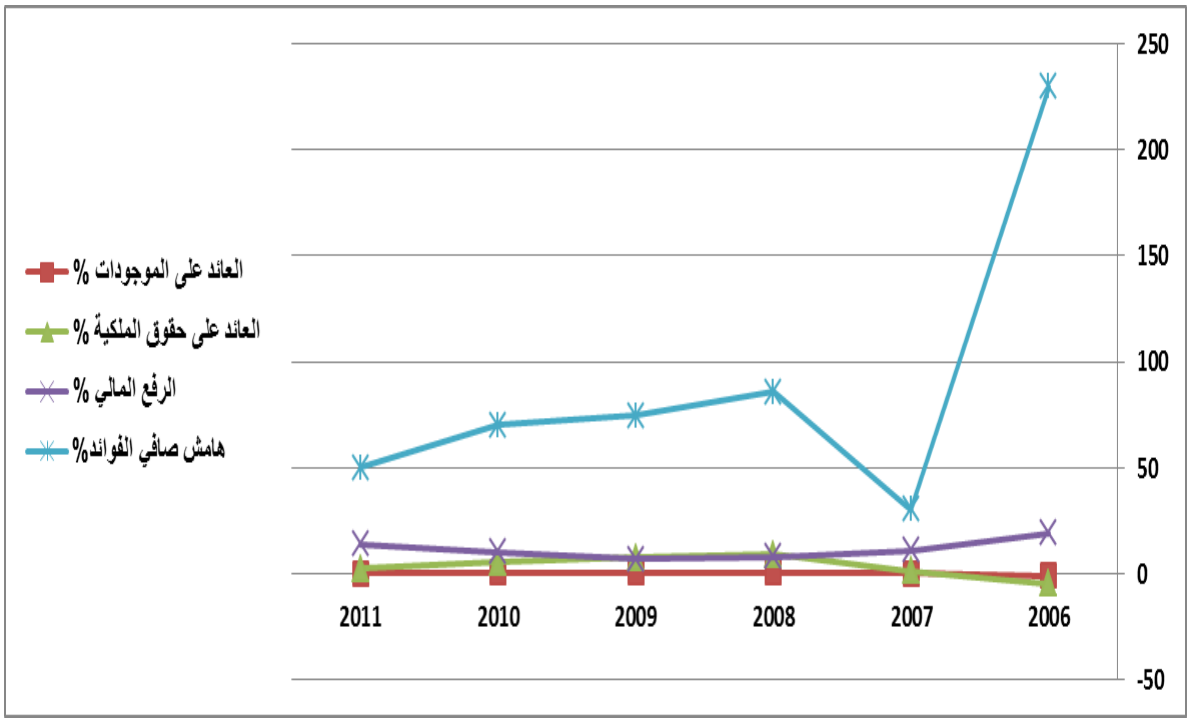


الملحق (1/هـ)

تحليل الفوائد بحسب تأثيرها في الفجوة(بنك بيبلوس)

البنك	العام	صافي الفوائد	هامش صافي الفوائد%	العائد على الموجودات %	العائد على حقوق الملكية %	الرفع المالي %	الفجوة التراكمية لإعادة التسعير
بيبلوس	2006.	346616327	229.4554	-0.886	-4.614	19.198	735186.000
بيبلوس	2007.	126259766	30.23174	0.153	1.383	11.053	-69685.000
بيبلوس	2008	667126110	85.67603	0.746	9.266	8.055	-3349831747.000
بيبلوس	2009	690128313	74.43782	0.541	7.682	7.039	-3015463039.000
بيبلوس	2010	749238042	70.05015	0.543	5.266	10.307	-5643859056.000
بيبلوس	2011	866354694	49.869	0.364	2.581	14.120	-6485922126.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال مدة الدراسة



Damascus University

College of Economics

Banking and Insurance

Recent Trends In The Management Of Interest Rate Risk

(An Applied Study On Syrian Banks)

A Thesis Submitted For Master Degree In Banking And Insurance

Prepared by

Reem Mohammad Appoud

Supervisor

Dr.Ahmad Alali

2013 – 1434

Abstract:

The research aimed to definition the types of banking risks, and management methods to reduce their effects, and the detailed study of the interest rate risk, and their effects on the profitability of the bank, through the study of the impact of these risks on return on assets, and return on equity, and net interest income, and the impact of changes of interest rates on the economic value of the equity of the bank, and measurement the relationship between them. the research studied ways and methods of risk management, and measurement of interest rate which enables the bank to manage its assets and liabilities sensitive to interest rate changes better, which is reflected positively on the profitability of the bank and its performance. On the practical side, we analyzed, and described the ways, and methods used in the measurement of interest rate risk in the Syrian private banks, and we tested hypotheses based on the program (EVIEWS.3)

The most important results of the research :

•The banks use the maturity gap as abase way to measure the interest rate risk.

• The maturity gap way Do not show the impact of risk on capital (equity of the bank)

• Difference the size and type of the cumulative gap in the study sample banks during the study period, the value and type of the gap affect on net interest

• There is a positive correlation statistically significant between net interest and cumulative gap.

• There is a correlation linear and inverse between the cumulative gap and return on assets.

• There is a positive correlation linear between the gap, and return on equity.

• There is a statistically significant relationship between the leverage ratio and cumulative gap.

• As a result of the analysis of the budget Bank of Syria and Overseas in 2007 when calculating the duration gap which shows affects of changes in interest rates on the rights of ownership in the bank.

Recommendations of this study:

• Oblige banks to study assets and liabilities which have fixed interest rate and determine the applicable interest rates which order on their to measure interest rate risk by using the duration model

• Oblige banks to apply the duration method for measuring the interest rate risk in the long term

• The importance of the existence of a reference index for interest rates in the banking market

•Oblige Banks to submit a semi-annual report or quarterly basis includes a degree of interest rate risk.

•Continuous follow-up of the banking risks specifically interest rates and continuous development, and follow-up studies interested in assessing the performance of the accounting methods for risk assessment

• Focus on the active role of the financial analysis process to detect weaknesses in the banking performance